معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني
(ماس)

المراقب

الاقتصادي والاجتماعي

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

سلطة النقد الفلسطينية

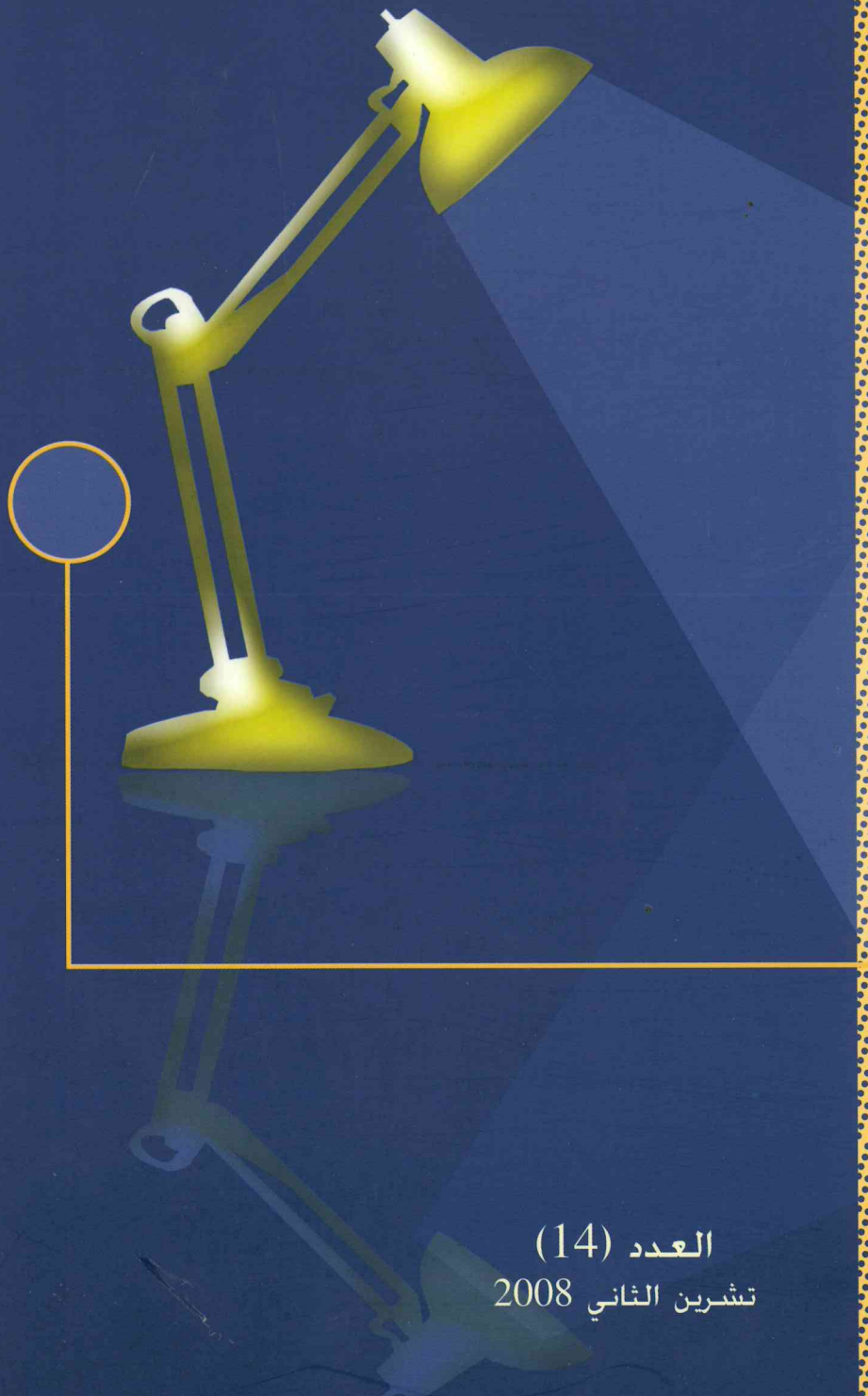

العدد (14)
تشرين الثاني 2008

شارك في إعداد هذا العدد:

د. فضل مصطفى النقيب (المحرر)
مهند حامـــد (المنسق العام)

فريق البحث:
من معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس):
مهند حامد (منسق)
رياض الهليس وجيه عامـــر عبيدة صلاح أسرار زهران

ومن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني:
أمينة خصيب (منسق)
اشرف سمارة أحمد عمر فتحي فراسين سعدي المصري
صالح دويكات

ومن سلطة النقد الفلسطينية:
محمد عطاالله (منسق)
معتصم أبو دقـــة

حقوق الطبع
© 2008 معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)
ص. ب. 19111، القدس وص.ب 2426، رام الله
تلفون: +972-2-2987053/4
فاكس: +972-2-2987055
بريد إلكتروني: info@pal-econ.org

© 2008 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني
ص.ب 1647، رام الله
تلفون: +972-2-2406340
فاكس: +972-2-2406343
بريد إلكتروني: diwan@pcbs.gov.ps

© 2008 سلطة النقد الفلسطينية
ص.ب: 452، رام الله
هاتف: 2409920-2-972+
فاكس: 2409922-2-972+
بريد إلكتروني: info@pma-palestine.org

حقوق الطبع محفوظة. لا يجوز نشر أي جزء من هذا المراقب أو اختزان مادته بطريقة الاسترجاع أو نقله على أي وجه بأي طريقة كانت إليكترونية أو ميكانيكية أو بالتصوير أو بالتسجيل أو خلاف ذلك إلا بموافقة معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وسلطة النقد الفلسطينية.

للحصول على نسخ
الاتصال مع إدارة إحدى المؤسسات على العناوين المبينة أعلاه.

تم توفير التمويل الأساسي لهذا العدد من المراقب الاقتصادي والاجتماعي من قبل سلطة النقد الفلسطينية، وزارة التعاون الدولي الألماني (BMZ) بواسطة الوكالة الألمانية للتعاون الفني (GTZ)، ومجموعة التمويل الرئيسية للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (CFG)

تشرين الثاني، 2008

تقديـــــــم

يعرض هذا العدد من المراقب الاقتصادي والاجتماعي مجمل تطورات الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال الربع الثاني من العام 2008. ومن خلال ما تم تقديمه في العدد يتضح أنه ما زالت الآثار السلبية الكبيرة للانقسام الحاصل في الساحة الفلسطينية في ظل استمرار الاعتداءات الإسرائيلية من قبل الجيش والمستوطنين، تعمل على إضعاف المشروع الوطني الفلسطيني في الحرية والاستقلال. ومما لا شك فيه، أن هذه الظروف تظهر على كل المؤشرات الاقتصادية كما هو واضح في قطاع غزة الذي يعاني من نسبة بطالة هي الأعلى في العالم، نتيجة استمرار الحصار الإسرائيلي القمعي.

وتمت في هذا العدد متابعة الأسلوب الذي بدأناه في الأعداد الماضية، والذي تمثل في تقديم بعض المواضيع ذات الأهمية المحلية أو الإقليمية أو العالمية وقت صدور العدد، ضمن صناديق مستقلة عن النص. وفي هذا العدد، تم تقديم صندوقين مستقلين: الأول يخص ملف المياه في الأراضي الفلسطينية، حيث تم فيه، وبشكل موجز، توضيح الأبعاد المهمة لمشكلة المياه المزمنة. ويعرض الثاني مشكلة الأزمة المالية التي بدأت في الولايات المتحدة الأمريكية، ومن ثم انتشرت في كل الأسواق العالمية.

ونود هنا أن نجدد التزامنا بالسعي المستمر للتواصل مع القراء، والاسترشاد بآرائهم، من أجل تطوير تحرير المراقب بشكل يلبي رغباتهم واحتياجاتهم. كما نود أن نشكر فريق العمل في المؤسسات الثلاث، الذي أشرف على إعداد المراقب وتحريره.

فضل مصطفى النقيب	**لـــؤي شبانـــة**	**جهاد الوزير**
قائم بأعمال مدير عام معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني	رئيس الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني	محافظ سلطة النقد الفلسطينية

المحتويـــــــات

1- رؤية المراقب **1**

2- النشاط الاقتصادي **5**

3- سوق العمل **11**

3-1 القوى العاملة ونسبة المشاركة 12

3-2 البطالة 15

3-3 الأجر وساعات العمل 17

3-4 إعلانات الوظائف الشاغرة 19

4- تطورات المالية العامة **20**

5- التطورات المصرفية **24**

5-1 السيولة المحلية 25

5-2 تطورات القطاع المصرفي 26

5-2-1 الودائع غير المصرفية (ودائع العملاء) *28*

5-2-2 حقوق الملكية *31*

5-2-3 النشاط الإقراضي *31*

5-2-4 النشاط الاستثماري ومحفظة الأوراق المالية *34*

5-2-5 التوظيفات الخارجية *35*

5-2-6 مؤشرات أداء المصارف *36*

5-2-7 نشاط غرف المقاصة *37*

6- سوق فلسطين للأوراق المالية **38**

7- الأسعار والقوة الشرائية **40**

7-1 الأسعار 40

7-2 متوسط أسعار بعض السلع الاستهلاكية الحيوية 42

7-3 أسعار العملات 43

7-4 القوة الشرائية 44

8- السياحة **46**

8-1 النشاط الفندقي خلال الربع الثاني 2008 47

9- تسجيل الشركات **48**

10- اتجاهات آراء أصحاب المنشآت الصناعية ومديريها حول الأوضاع الاقتصادية 51
10-1 أداء المنشآت الصناعية بشكل عام 51
10-2 الإنتاج 51
10-3 التشغيل 51
10-4 الأوضاع المالية الخاصة والتمويل من خلال الاقتراض 51
10-5 المبيعات والمنافسة 52

11- التعليم 52

12- قطاع الصحة 53

13- حصار غزة: كارثة إنسانية 54
13-1 المواد الغذائية 54

14- أثر جدار الضم والتوسع على الواقع الاجتماعي 56
14-1 أثر الجدار على تهجير السكان: 57

15 - الإجراءات الإسرائيلية 57
15-1 الشهداء والجرحى 57
15-2 عوائق الحركة والتنقل 58
15-3 الاعتداءات على قطاعي التعليم والصحة 58
15-4 الاعتداءات على الممتلكات وهدم المنازل 58
15-5 النشاطات الاستيطانية واعتداءات المستوطنين 58

قائمة الجداول

جدول 1: نسبة متوسط دخل الفرد الفلسطيني من دخله سنة 1999 5
جدول 2: نسبة متوسط دخل الفرد الفلسطيني من متوسط دخل الفرد في البلدان المجاورة 6
جدول 3: النمو الاقتصادي والعمالة 7
جدول 4: المؤشرات الاقتصادية الرئيسية في باقي الضفة الغربية وقطاع غزة 7
جدول 5: نسبة مساهمة الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي في باقي الضفة الغربية وقطاع غزة لسنوات عدة بالأسعار الثابتة: سنة الأساس 1997 9
جدول 6: نسبة مساهمة الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي في باقي الضفة الغربية وقطاع غزة حسب الأرباع للأعوام 2006–2008 بالأسعار الثابتة: سنة الأساس 1997 10
جدول 7: المؤشرات الرئيسية لسوق العمل، 1999–2007 11
جدول 8: نسبة المشاركة في القوى العاملة للأفراد 15 سنة فأكثر في الأراضي الفلسطينية حسب المنطقة والجنس: 1999–2008 12
جدول 9: التوزيع النسبي للعاملين في الأراضي الفلسطينية حسب الحالة العملية والمنطقة: 1999–2008 13
جدول 10: توزيع العاملين في الأراضي الفلسطينية حسب النشاط الاقتصادي والمنطقة: 1999–2008 14
جدول 11: التوزيع النسبي للعاملين في الأراضي الفلسطينية حسب مكان العمل: 1999–2008 14
جدول 12: معدل البطالة بين الأفراد المشاركين في القوى العاملة 15 سنة فأكثر في الأراضي الفلسطينية حسب المنطقة والجنس: 1999–2008 15
جدول 13: عدد العاطلين عن العمل من إجمالي المشاركين في القوى العاملة 15 سنة فأكثر في الأراضي الفلسطينية حسب المنطقة: 1999–2007 16
جدول 14: معدل البطالة في الأراضي الفلسطينية حسب الجنس والفئات العمرية: 1999–2008 16
جدول 15: معدل البطالة بين الأفراد المشاركين في القوى العاملة في الأراضي الفلسطينية حسب الجنس وعدد السنوات الدراسية: 1999–2008 17
جدول 16: معدل ساعات العمل الأسبوعية وأيام العمل الشهرية والأجرة اليومية بالشيكل للمستخدمين معلومي الأجر من الأراضي الفلسطينية حسب مكان العمل (1999–2008) 18
جدول 17: إعلانات الوظائف الشاغرة في الصحف اليومية في الأراضي الفلسطينية (الربع الأول 2008، الربع الثاني 2008) 19
جدول 18: عدد الوظائف الشاغرة التي تم الإعلان عنها في الصحف اليومية موزعة حسب المؤهل العلمي والقطاعات خلال الربع الثاني 2008 20
جدول 19: تطور الإيرادات العامة للربع الثاني من العام 2008 (مليون دولار) 22
جدول 20: تطور النفقات العامة للربع الثاني من العام 2008 (مليون دولار) 23
جدول 21: وضع السيولة المحلية للمصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية 26
جدول 22: الميزانية المجمعة للجهاز المصرفي الفلسطيني 28
جدول 23: توزيع الودائع غير المصرفية 30
جدول 24: توزيع محفظة التسهيلات الائتمانية المباشرة 33
جدول 25: مؤشرات أداء الجهاز المصرفي 37

جدول 26: عدد وقيمة الشيكات المقدمة للتقاص ونسبة الشيكات المعادة منها 37
جدول 27: المؤشرات الرئيسية لسوق فلسطين للأوراق المالية خلال الربع الثاني من العام 2008 39
جدول 28: الأرقام القياسية ونسب التغير الشهرية لأسعار المستهلك في الأراضي الفلسطينية (سنة الأساس 2004 = 100) 40
جدول 29: متوسط ارتفاع الأسعار على مستوى المجموعات الرئيسية في الأراضي الفلسطينية 2008 (سنة الأساس 2004 = 100) 41
جدول 30: التغيرات الحاصلة على الرقم القياسي لأسعار المستهلك في الأراضي الفلسطينية، حسب المنطقة والمجموعة السلعية في الربع الثاني 2008 مقارنة بالربع الأول 2008 42
جدول 31: متوسط أسعار المستهلك لبعض الأصناف الحيوية من السلع حسب الربع للعام 2008 43
جدول 32: المتوسط الشهري لأسعار صرف الدولار الأمريكي والدينار الأردني مقابل الشيكل الإسرائيلي والتغبير في قوتها الشرائية 44
جدول 33: تغير القوة الشرائية للدينار والدولار في الأراضي الفلسطينية خلال الربع الأول والربع الثاني 2008 حسب الشهر 45
جدول 34: نسبة التغير في المؤشرات الفندقية خلال الربع الثاني 2008، مقارنة مع الربع الأول 2008 والربع الثاني 2007 48
جدول 35: تطور عدد الشركات الجديدة المسجلة في الأراضي الفلسطينية حسب الأرباع 49
جدول 36: توزيع قيمة رؤوس الأموال للشركات المسجلة جديداً في الضفة الغربية حسب الهيئة القانونية 50

قائمة الأشكال البيانية

شكل 1: تطور الإيرادات العامة للربع الثاني من العام 2008 21
شكل 2: تطور النفقات العامة للربع الثاني من العام 2008 23
شكل 3: تطور إجمالي موجودات المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية 27
شكل 4: الاتجاه العام للودائع غير المصرفية 29
شكل 5: الاتجاه العام لمحفظة التسهيلات الائتمانية المباشرة 32
شكل 6: الأرصدة الخارجية للمصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية 35
شكل 7: مؤشر القدس حسب الشهر خلال الربع الثاني من العام 2008 38
شكل 8: أداء مؤشرات القطاعات خلال الربع الأول 2008 مقارنة مع الربع الرابع 2007 39
شكل 9: معدل التضخم بالشيكل في كل من القدس وباقي الضفة الغربية وقطاع غزة حسب الربع للعامين 2007 و2008 41
شكل 10: تطور التغير في القوة الشرائية للدولار في الأراضي الفلسطينية حسب الأشهر 46
شكل 11: عدد الفنادق العاملة في الأراضي الفلسطينية حسب الربع الثاني، 2005-2008 47
شكل 12: نسبة إشغال الغرف الفندقية خلال الربع الثاني للأعوام (2005- 2008) 47
شكل 13: قيمة رؤوس الأموال للشركات المسجلة في الأراضي الفلسطينية بالدينار الأردني حسب الربع 49
شكل 14: توزيع رأس المال للشركات الجديدة المسجلة في الأراضي الفلسطينية حسب الأنشطة الاقتصادية خلال الربع الأول من العام 2008 50

تمهيـــــد

لا يزال الجو العام في الأراضي الفلسطينية يشوبه الغموض في مجال الوصول لاتفاق وطني بين الفصائل الفلسطينية، كما لا يزال التعنت الإسرائيلي سيد الموقف في كل النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فلم يقدم الجانب الإسرائيلي أي بوادر إيجابية على الأرض للشعب الفلسطيني أو للمفاوض الفلسطيني، ولم تتوقف سياساتهم القمعية للإنسان الفلسطيني، واستمرار تعدي المستوطنين بوحشية على المواطنين الفلسطينيين.

فلا يزال المواطن الفلسطيني في الربع الثاني من العام 2008 بين مطرقة الاحتلال من جهة، وسندان البطالة وركود النشاط الاقتصادي من جهة أخرى، وستبقى أولوياته السعي وراء لقمة عيش أطفاله، وتوفير الخدمات التعليمية والصحية ولو الدنيا منها. وفي الوقت نفسه، فإن المواطن الفلسطيني ينتظر الوصول إلى مرحلة التوحد والتحرر الوطني، لإقامة مشروع اقتصادي وطني شامل يفكك الأزمات المحيطة به من كل جانب.

الملخص التنفيذي

النشاط الاقتصادي: شهد الناتج المحلي الإجمالي زيادة طفيفة بنسبة 0.73% في الربع الثاني من العام 2008 على ما كان عليه في الربع الأول من العام 2008. وبناءً عليه، فقد ارتفع نصيب الفرد من الناتج بنسبة ضئيلة جداً لم تتجاوز 0.04% للفترة نفسها. وبتقدير الناتج المحلي الإجمالي للعام 2008، فإنه يشكل فقط 71.9% من الناتج المحلي الإجمالي للعام 1999.

سوق العمل: عاودت المشاركة في سوق العمل الارتفاع بنسبة ضئيلة في الربع الثاني من العام 2008 بعد الانخفاض الذي طرأ عليها في الربع الأول من العام 2008، لتصل إلى 41.6%، في المقابل واصلت نسبة البطالة ارتفاعها لتصل إلى 25.8% في الفترة نفسها، أما معدل الأجرة اليومية، فقد ارتفع مرة أخرى بنسبة 1.4%. من جهة أخرى، ارتفعت عدد الوظائف الشاغرة المعلن عنها بنسبة لم تتجاوز 0.6%.

المالية العامة: بلغ إجمالي الإيرادات ما يزيد على 630 مليون دولار في الربع الثاني من العام 2008، 51.4% منها إيرادات محلية. أما النفقات الجارية، فقد بلغت حوالي 685 مليون دولار، 66.7% منها أجور ورواتب. وحتى نهاية النصف الأول من العام 2008، بلغ مجموع النفقات الجارية حوالي 933 مليون دولار، وبذلك تكون النفقات الجارية قد ارتفعت خلال النصف الأول من العام بنسبة 0.28% عن إجمالي النفقات الجارية المقرة لهذه الفترة في موازنة العام.

التطورات المصرفية: شكلت التوظيفات الخارجية للبنوك نسبة 41.7% من إجمالي موجودات المصارف، حيث انخفضت الموجودات بنسبة 2.29% في الربع الثاني من العام 2008 مقارنة بالربع الذي سبقه لتصل إلى 7301.1 مليون دولار، أما التسهيلات الائتمانية فقد شكلت 23.9% من إجمالي الموجودات، كما شكلت ودائع القطاع الخاص المقيم 69.8% من إجمالي المطلوبات.

سوق فلسطين للأوراق المالية: ارتفع مؤشر القدس في نهاية الربع الثاني من العام 2008 بنسبة 5.1% مقارنة بنهاية الربع الذي سبقه، وذلك بارتفاع مؤشرات كل من البنوك والاستثمار والخدمات. وفي الفترة نفسها، تم تداول 136 مليون سهم، وبحجم تداول وصل إلى 538 مليون دولار. كما ارتفعت القيمة السوقية بحوالي 7.6% مقارنة بالربع الأول من العام نفسه.

الأسعار والقوة الشرائية: حدث ارتفاع في الرقم القياسي للأسعار، وبنسبة 3.15% عند مقارنة متوسط الربع الثاني من العام 2008 بمتوسط الربع الأول من العام نفسه. وبمقارنته مع متوسط الربع المناظر له في العام 2007، نجد أنه ارتفع بنسبة 11.89%. وقد كانت حدة الارتفاع، مرة أخرى، أكبر في قطاع غزة (5.22%)، في الربع الثاني 2008 مقارنة مع الربع الأول من نفس العام، كما كانت أسعار السلع الغذائية هي المحرك الأساسي في الارتفاع. وبجمع التغير الشهري للرقم القياسي لأسعار المستهلك تكون نسبة التغير التجميعية تعادل 5.79%. من جهة أخرى، فقد انخفضت أسعار صرف الدولار بنسبة 4.9% خلال الربع الثاني من العام 2008، وبالتالي فقد انخفضت القوة الشرائية لكل من الدولار والدينار بنسبة 7%.

السياحة: بلغ عدد الفنادق العاملة 82 فندقاً، وذلك في نهاية الربع الثاني من العام 2008، كما بلغ عدد النزلاء 126,633 نزيلاً، تركزوا في فنادق القدس، حيث شكلوا 52.5% من إجمالي النزلاء. وقد ارتفع عدد العاملين في المجال الفندقي بنسبة 3.1% خلال الربع الثاني مقارنة بالربع السابق.

تسجيل الشركات: ارتفع عدد الشركات المسجلة في الربع الأول من العام 2008 بنسبة 35.2%، حيث تم خلاله تسجيل 334 شركة، في حين لم يتم تسجيل أي شركة في قطاع غزة وذلك للربع الثاني على التوالي. من جهة أخرى، استحوذ كل من قطاع الخدمات والتجارة على الحصة الكبرى من رؤوس الأموال للشركات المسجلة، حيث وصلت حصتهما إلى 41.6% و32.3%على التوالي.

اتجاهات آراء أصحاب المنشآت الصناعية ومديريها حول الأوضاع الاقتصادية: يرى 23.8% من أصحاب الشركات ومديريها أن الأداء العام لمنشآتهم قد تحسن خلال شهر آب. كما يرى 23.7% منهم أن الإنتاج تحسن خلال الشهر، وأن مستوى التشغيل تحسن برأي 10.4% منهم.

قطاع التعليم: يجلس حوالي 1182246 طالباً وطالبة في الضفة الغربية وقطاع غزة على مقاعد الدراسة، بما فيهم أطفال الروضات. ويبلغ معدل عدد الطلبة لكل معلم في المدارس الحكومية 20.8 طالب لكل معلم، فيما بلغت النسبة 28.9 و 14.8 (طالب لكل معلم) في كل من مدارس وكالة الغوث الدولية والمدارس الخاصة على التوالي أما فيما يخص رياض الأطفال فقد بلغت النسبة 19 طفلاً لكل معلم.

قطاع الصحة: تشير التقارير إلى نفاذ أكثر من 160 صنفاً من الأدوية من مخازن وزارة الصحة والمستشفيات والمراكز الطبية في قطاع غزة، عدا عن نفاذ أكثر من 130 صنفاً من الأدوية المستخدمة في المهمات الطبية وذلك حتى نهاية تشرين الأول 2008. كما تشير التقارير إلى تعطل 90 جهازاً طبياً لعدم توفر قطع الغيار اللازمة لإصلاحها.

حصار غزة كارثة إنسانية: بلغت الخسائر الاقتصادية المباشرة في قطاع غزة وحتى منتصف تشرين الأول 2008 بسبب إغلاق المعابر حوالي 640 مليون دولار، بالإضافة لخسائر القطاعات الاقتصادية (الصناعة والزراعة) حيث تبلغ الخسائر شهرياً 16 مليون و10 ملايين دولار. وقد توقفت 95% من المنشآت الصناعية عن العمل بسبب توقف وصول المواد الخام الضرورية ومنع تصدير منتجات القطاع الصناعي.

جدار الضم والتوسع: ارتفع عدد التجمعات السكنية التي مر بها الجدار وحتى نهاية حزيران 2008 إلى 171 تجمعاً سكنياً. ووصلت مساحة الأراضي التي تمت مصادرتها لصالح الجدار حوالي 49291 دونماً. وفي نهاية حزيران 2008 بلغ عدد الأسر التي هُجِّرت جراء مرور الجدار في أراضيها 3880 أسرة.

الإجراءات الإسرائيلية: سجلت 4 حالات اغتيال للنشطاء الفلسطينيين خلال شهر أيار وحتى نهاية أيلول 2008، وبلغ عدد الشهداء 86 شهيداً في الفترة نفسها، فيما بلغ عدد مرات الإغلاق الكلي للمعابر في الفترة نفسها 631 مرة، ووصل عدد الحواجز العسكرية لـ 2365 حاجزاً. وفيما يخص الاعتداءات على قطاعي التعليم والصحة، فقد بلغ عددها 25 و24 للقطاعين على التوالي. كما هدمت قوات الاحتلال الإسرائيلي 21 منزلاً، واحتلت 99 منزلاً آخر. وقد شهدت الفترة (أيار– أيلول 2008) 18 نشاطاً استيطانياً، و211 اعتداءً على المواطنين الفلسطينيين من قبل المستوطنين الإسرائيليين.

1- رؤية المراقب

لم يأتِ الربع الثاني من العام 2008 بأي جديد على الوضع العام في الضفة الغربية وقطاع غزة. فلم يطرأ أي جديد على الوضع الفلسطيني المتأزم المتمثل في الانفصال السياسي الحاصل بين الضفة الغربية وقطاع غزة، إذ ظلت حكومة تسيير الأعمال برئاسة سلام فياض تمثل السلطة الوطنية في الضفة الغربية، كما ظلت الحكومة المقالة برئاسة إسماعيل هنية تمثل حركة "حماس" في قطاع غزة. ولم تتمخض الوساطة العربية بين الطرفين عن أي نتيجة إيجابية على طريق المصالحة الوطنية ورأب الصدع. ومن ناحية أخرى، لم تتمخض المفاوضات المستمرة بين السلطة الوطنية والحكومة الإسرائيلية عن أي تقدم، إذ أن كل التقارير الصحافية التي تعتمد على مصادر من وفدي المفاوضات تُجمع على أن الفجوة في مواقف الطرفين بالنسبة لقضايا الحل النهائي (الأرض، والمياه، والحدود، واللاجئين، والقدس) ما زالت كبيرة جداً، ولم يحدث أي تضييق لها على الرغم من عشرات الاجتماعات التي تمت بين الطرفين. وفي أثناء ذلك، استمر النشاط الإسرائيلي في الاستيطان وتوسيع المستعمرات اليهودية في الضفة الغربية، وبخاصة في محيط مدينة القدس. وفي الوقت نفسه، استمرت إسرائيل في ممارسة أعمال الإرهاب المنظم ضد السكان المدنيين في الضفة الغربية وإحكام الحصار الشامل على قطاع غزة. وجاء في تقرير مجموعة الرقابة الفلسطينية أنه وخلال خمسة شهور من هذا العام (أيار–أيلول)، أن الاحتلال الإسرائيلي قام بأربع عمليات اغتيال، وأن عدد الشهداء للفترة نفسها 86 شهيداً و707 جرحى بين المواطنين. كما أشار التقرير إلى وجود 2365 حاجزاً عسكرياً، وقد قام الجيش بهدم 21 منزلاً واحتلال 99 منزلاً آخر. وتحت حماية الجيش، كان هنالك 211 اعتداءً من المستوطنين على المواطنين الفلسطينيين.

وقد نشأ عن هذا الوضع المتأزم شعور كبير بالإحباط عند غالبية الشعب الفلسطيني، في الوطن وفي أماكن الشتات. ومن رحم هذا الشعور، بدأت تظهر دعوات جديدة تطالب في ضرورة المراجعة والقيام بقراءة نقدية جادة وشاملة لكل توجهات الحركة الفلسطينية الوطنية في مرحلة السنوات الخمس عشرة الماضية التي مضت على توقيع اتفاق أوسلو وقيام السلطة الوطنية الفلسطينية. وفي هذا المجال، برزت أصوات تطالب بضرورة مراجعة الأسس التي قام عليها المشروع الوطني الفلسطيني، ومراجعة الأسس المبدئية والنظرية والواقعية للبدائل المطروحة من الحل القائم على أساس الدولتين، إلى الحل القائم على أساس دولة واحدة لقوميتين، إلى حل الدولة الواحدة العلمانية الديمقراطية.

ومن جهة أخرى، هناك شعور فلسطيني عام بفقدان الثقة في كل ما يصدر عن المجتمع الدولي، وبخاصة الرباعية الدولية (الولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي، والأمم المتحدة، وروسيا)، وذلك بعد أن تكررت خيبة الأمل في جدية تلك الرباعية منذ تأسيسها قبل ست سنوات. ومن الممكن القول إن غالبية الشعب الفلسطيني ترى أن باعث التحركات السياسية لدول الرباعية الدولية، فيما يخص الموضوع الفلسطيني، غالباً ما يكون ذا صلة بسياسات دول الرباعية في الشرق الأوسط، وبخاصة ما يخص العراق وإيران، أكثر مما يخص الوضع الفلسطيني بشكل مباشر.

وتتفاعل هذه الأوضاع السياسية المتأزمة مع أوضاع اقتصادية بالغة السوء، وناجمة عن استمرار التراجع في النشاط الاقتصادي، ما أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة عن العمل، وتسارع انتشار الفقر، الذي بلغ معدلات خطيرة، وبخاصة في قطاع غزة. ولم يقتصر سوء الأوضاع على تكريس بيئة البطالة والفقر، فقد أضيف إلى تلك البيئة، منذ نهاية السنة الماضية، مشكلة الغلاء، حيث شهدت الشهور الأولى من العام ارتفاعاً كبيراً في بعض أسعار السلع والخدمات كنتيجة لارتفاع أسعار المحروقات والمواد الغذائية، في الأسواق العالمية.

إن الارتفاع المستمر في معدل الأسعار (10.20% منذ بداية العام 2008 وحتى شهر حزيران مقارنة مع متوسط نفس الفترة من العام 2007)، في الوقت نفسه الذي يعاني فيه الاقتصاد من المشكلة المزمنة للبطالة عن العمل (25.8% في الربع الثاني للعام 2008)، يعني بالتأكيد أن الاقتصاد الفلسطيني يعاني من مصاعب المشكلة الاقتصادية المزدوجة التي تسمى بالركود التضخمي (Stagflation). ولا شك في أن لهذه المشكلة الصعبة نتائج اقتصادية واجتماعية خطيرة، إذ أنها إضافة إلى ما تخلقه من أوضاع اقتصادية بالغة القسوة بالنسبة للطبقات الفقيرة، فإنها تعمل على انزلاق الشرائح الدنيا من الطبقة الوسطى إلى أوضاع الفقر.

أمام هذه التحديات الهائلة التي يواجهها الاقتصاد الفلسطيني، أصبح من الضروري أن تتحمل القيادات السياسية المختلفة مسؤولياتها التاريخية، فتعمل، بأسرع ما يمكن، على إنهاء الانقسام السياسي، وتأليف حكومة وحدة وإنقاذ وطني، تضطلع بأعباء صياغة برنامج وطني للتنمية يحقق الأهداف الرئيسية التالية:

- ✧ تعزيز قدرة الاقتصاد الوطني على النمو عبر ربط أعمال الإغاثة في الأمد القصير مع مشاريع التنمية على الأمد البعيد.
- ✧ انتهاج سياسات الدخل (Income Policies) لمساعدة العائلات الفقيرة على مواجهة أزمة الغلاء.
- ✧ انتهاج سياسات صناعية (Industrial Policies) لمساعدة القطاع الصناعي على الخروج من المأزق الذي كرسته أوضاع عدم الاستقرار لمدة طويلة.

الأزمة المالية العالمية

عن طريق الصدفة المحضة، أو لسبب غامض لا يعرفه أحد، فالأزمات المالية العالمية التي تبدأ من الولايات المتحدة تحدث دوماً في نفس الشهر، الذي هو شهر أكتوبر/ تشرين الأول. ففي يوم الثلاثاء الأسود في 29 أكتوبر لعام 1929 حدث الانهيار الكبير في سوق السهم المالية في نيويورك حيث خسر حملة الأسهم ثلث ثروتهم في خلال ثلاثة أيام فقط ثم انتقلت الأزمة إلى المؤسسات المالية كالبنوك وشركات التأمين، ثم الشركات الإنتاجية الصناعية، فحدث ما أصبح يعرف بالكساد العظيم (The Great Depression) الذي شمل كل البلاد الرأسمالية في العالم واستمر في الولايات المتحدة حوالي عشر سنوات اتصفت بتراجع هائل في النشاط الاقتصادي وصل أحياناً إلى بطالة عن العمل تساوي 25% من اليد العاملة. وفي يوم الاثنين الأسود في 21 أكتوبر 1987 حصل انهيار هائل في سوق الأسهم المالية في نيويورك فاق في ضراوته انهيار عام 1929 حيث خسر حملة الأسهم 25% من ثروتهم في يوم واحد فقط، ولكن تداعيات الانهيار ظلت محصورة في سوق المال ولم تتعداه إلى المجالات الاقتصادية الأخرى، فلم يحدث أي ركود في النشاط الاقتصادي كنتيجة لانهيار سوق الأسهم، وفي مدة شهور قليلة أستعاد سوق المال عافيته فاستعاد حملة الأسهم ما خسروه من ثروتهم. أما ما حدث في شهر أكتوبر هذا العام فقد كان مختلفاً عن ما حدث في العام 1929 والعام 1987 حيث لم تبدأ الأزمة في سوق الأسهم بل بدأت في الإعلان عن إفلاس مصارف وشركات تأمين عملاقة كنتيجة لأزمة الرهن العقاري التي تفاقمت في السنتين الماضيتين. ثم انتقلت الأزمة إلى سوق الأسهم المالي في نيويورك ثم إلى أسواق الأسهم في كل أنحاء العالم وإلى المؤسسات المالية في كثير من عواصم العالم الغنية والفقيرة وعندئذ انتشر الخوف والهلع في كل أسواق المال العالمية وراح الناس يتساءلون إن كان ما يحدث في هذه الأيام سيكون مقدمة لركود اقتصادي عالمي يشبه "الكساد العظيم" في ثلاثينيات القرن الماضي، أم أن الخطط الأمريكية والأوروبية لاحتواء الأزمة ستتمكن من حصرها وتطويقها ومنع تسربها إلى القطاعات الإنتاجية وأن ما حدث في أكتوبر 2008 سيكون مشابهاً للذي حدث في أكتوبر 1987؟

لا أحد يستطيع أن يجيب بشكل قاطع على هذا السؤال. ولكن مناقشة الاحتمالات الممكنة للإجابة بشكل موضوعي تتطلب ملاحظة النقاط التالية:

- ✧ لم تأت أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة، التي فجرت الأزمة الراهنة، من فراغ. لقد كانت في الواقع الحلقة الأخيرة من سلسلة أزمات مالية تتابعت منذ مطلع الثمانينات من القرن الماضي. فقد كانت الأزمة الأولى هي أزمة بيوت الادخار والإقراض (Saving & Loans crisis)، وتبعتها في عام 1984 الأزمة المالية التي نشبت من إفلاس مؤسسة (Continental Illinois) ثم حدث الانهيار الكبير لسوق الأوراق المالية في نيويورك في يوم "الاثنين الأسود" في 19 أكتوبر 1987، وكل ذلك حصل في نفس الوقت الذي كانت فيه أزمة مديونية العالم الثالث تتفاقم. أما التسعينات فقد كانت مسرحاً لتتابع أزمات النقد (Currency Crisis) من أزمة الجنيه الإسترليني في بريطانيا (1992) إلى أزمات نقد أمريكا اللاتينية في عام 1994 و1998 إلى أزمات آسيا النقدية (1997-1999). وانتهى العقد بأزمة نشبت من إفلاس واحد من أكبر بيوت مؤسسات الاستثمار في الولايات المتحدة المعروفة باسم (Long Term Capital Management)، وبدأ العقد الأول من القرن الجديد بأزمة إفلاس واحدة من أكبر شركات الطاقة في الولايات المتحدة (Enron) ثم أزمة صناعات التقنية العالية. وفي منتصف العقد أخذ سعر الدولار يتراجع أمام اليورو والين بشكل مستمر

مما أشاع جواً من عدم الاستقرار في أسواق المال العالمية. ثم جاءت أزمة الرهن العقاري التي تسببت تداعياتها بشكل سريع في تهديد مجمل النظام المالي الأمريكي بالانهيار، ثم أخذت تهدد مجمل النظام المالي في العالم.

✧ عندما نراجع ما حصل في كل واحدة من تلك الأزمات فأننا نلاحظ أنه على الرغم من اختلاف ظروف وحيثيات كل أزمة ألا أن هناك سبباً واحداً وراء جميع الأزمات، وهو وجود مؤسسات مالية مستعدة لمنح قروض مالية لأشخاص أو مؤسسات أو دول بدون ضمانات مناسبة، أي منح قروض تكون احتمالات سدادها محفوفة بالمخاطر، وذلك على أمل تحقيق أرباح أكبر من تلك التي تتحقق من جراء منح قروض لها مخاطر أقل. فأزمة بيوت الادخار والاستثمار حصلت عندما قامت تلك البيوت بمنح قروض كبيرة لمقاولين يعملون في مشاريع عقارية كبيرة تبيَّن فيما بعد أنها حسب الاصطلاح الأمريكي "أفيال بيضاء"، أي أن القائمين عليها مغامرون فاسدون لم يكن في نيَّتهم، أو في مقدورهم، استثمار القروض في الطريق السليم. كذلك فإن انهيار سوق الأسهم المالية عام 1987 كان إلى حد بعيد بسبب وجود مؤسسات مالية مستعدة لمنح القروض للمضاربين في السوق الذين يجنون إرباحهم بأسلوب معاكس للأسلوب المتعارف عليه. فإذا كان المستثمر العادي في السوق يحقق ربحه عن طريق شراء الأسهم ثم بيعها بعد أن ترتفع أسعارها، فإن المضارب يحقق ربحه أحياناً عن طريق القيام بعمليات شراء الأسهم وبيعها بهدف تخفيض أسعارها فيما يعرف باسم عمليات البيع القصير (Selling short)[1]. ومن ناحية أخرى، فإن كل أزمة من أزمات النقد في التسعينات كانت في جوهرها نتيجة عمليات مضاربة حقق فيها المضاربون أرباحاً طائلةً عن طريق تخفيض سعر نقد البلد المستهدفة[2]. كذلك فإن جوهر أزمة الرهن العقاري الأخيرة هو انتشار ما يعرف باسم "الرهن دون المستوى" (Sub-prime mortgage) أي إقدام بيوت المال على إقراض أشخاص لشراء البيوت دون وجود ضمانات على قدرتهم على تسديد القرض في المستقبل. ومن الطبيعي أن تقود هذه السهولة في تمويل شراء البيوت على تزايد الطلب على البيوت وزيادة أسعارها. وهذا ما حصل بالفعل في السنوات الماضية حيث ارتفعت أسعار البيوت لمستويات عالية جداً حتى تشكل في سوق العقارات ما يعرف بظاهرة الفقاعة (Bubble) أي ارتفاع الأسعار لحدود ليس لها علاقة بقيمة البيوت الحقيقية. ولقد انفجرت تلك الفقاعة عندما تزايد عدد غير القادرين على تسديد الأقساط الشهرية للبيوت التي اشتروها وأخذت مؤسسات الرهن العقارية تسترد تلك البيوت وتبيعها مما قاد لانخفاض أسعارها. وعندما وصل انخفاض الأسعار في بعض المناطق لحدود 30% بلغت خسائر تلك المؤسسات حدوداً قادتها لإعلان إفلاسها.

✧ يتضح من النقطتين السالفتين أن الممارسات المغامرة في أسواق المال التي قادت إلى حدوث الأزمة الحالية قد ابتدأت قبل أكثر من ربع قرن، وأن جوهر تلك الممارسات هو وجود مؤسسات مالية عندها أموال طائلة تفوق بكثير مما تستطيع إقراضه وفق معايير ضمانات القروض المتعارف عليها، ولذلك فإنها تتخلى عن تلك المعايير وتلجأ لأسلوب الإقراض المغامر. حتى لا تدفع تكلفة بقاء تلك الأموال عاطلة عن العمل، وهذا ما يطرح على الفور السؤالين الطبيعيين:

ما هو مصدر تلك الأموال التي دفعت المؤسسات المالية في الولايات المتحدة إلى المغامرة سواء في تمويل عمليات استثمارات سيئة، أو في تمويل شراء الأسهم بهدف المضاربة، أو في تمويل عمليات المضاربة في أسواق النقد، أو في تمويل عمليات تشكيل الفقاعة في أسواق العقارات؟

لماذا لم تعمد الحكومة الأمريكية، طوال سنوات ربع قرن، على وضع قوانين وضوابط تنظم عمليات أسواق المال يشكل يقلص من احتمال حدوث الأزمات، وخصوصاً أنه من المعروف أن أسواق المال تختلف بشكل جذري عن أسواق السلع والخدمات وتحتاج لقوانين وضوابط خاصة. وذلك لأن الصعود السريع والهبوط السريع في أسعار منتجاتها (الأسهم والسندات والرهن العقاري) لا يحدث في أسعار السلع والخدمات العادية، ناهيك عن أن تلك المنتجات تقوم بأداء دور بُنيوي في الاقتصاد إذ أن عمليات التمويل ضرورية لكل عمليات الإنتاج وللكثير من عمليات الاستهلاك.

---

[1] تتم هذه العملية عندما يقوم المضارب باقتراض عدد من الأسهم لمدة معينة لقاء أجر معين يدفعه لصاحبها ثم يقوم ببيعها دفعة واحدة مما يعمل على تخفيض سعرها وعندها يقوم بشرائها مرة أخرى بسعرها الرخيص وإرجاعها لصاحبها وهو يقوم بذلك على أمل أن يكون الفرق بين سعرها الأصلي وسعرها المنخفض أكبر من الأجر الذي دفعه لصاحب الأسهم.

[2] المثال الذي أصبح كلاسيكياً حول هذا النوع من عمليات المضاربة هو ما قام به الملياردير جورج سورس عام 1992 عندما تمكن من جني مليارات الدولارات كنتيجة للمضاربة التي قام بها ضد الجنية الإسترليني.

إن التدقيق في حركة رأس المال العالمي يؤكد أن مصدر الأموال هو من دول العالم الثالث التي كان عندها في السنوات الماضية فائضاً في رأس المال لأن حجم الاستثمار القومي عندها أقل من حجم الادخار القومي، وتحتل بلدان العالم العربي طليعة تلك البلدان، سواء كانت البلدان التي قامت بخصخصة قطاعها العام عن طريق بيعه بأرخص الأثمان لفئات معينة أصبح عندها أموال طائلة تستثمرها خارج الدول العربية، أو كانت البلاد المصدرة للنفط التي جنت مبالغ هائلة بسبب الارتفاع الكبير الذي حصل في أسعار النفط فقامت بتحويل جزءٍ كبيرٍ من تلك الأموال للاستثمار في الأوراق المالية الأمريكية. كما ساهمت الصين كذلك، بحصة لا بأس بها، في تمويل الدين الأمريكي، حيث تتبع الصين سياسة نمو هائل في النشاط الاستثماري في الوقت الذي تقلص فيه مستوى الاستهلاك وترفع من مستوى الادخار، وهذا يعني أن البلاد الفقيرة (ما عدا الصين) العاجزة عن القيام بنشاط استثماري يكفل لها التوظيف الكامل لليد العاملة هي التي قامت بتمويل عمليات المغامرات المالية الأمريكية. أما لماذا لم تعمل الحكومة الأمريكية على إصدار قوانين وتشريعات تضبط فيها عمل أسواق المال بشكل يمنع حدوث المضاربات والممارسات المغامرة غير المسئولة. فذلك يعود إلى أن الإدارات المتعاقبة في الولايات المتحدة، ومنذ مجيء أدارة رونالد ريغان إلى الحكم عام 1980، وهي تتبع فلسفة "الليبرالية الجديدة" التي تقضي برفع كل القواعد والضوابط عن الأسواق على أساس أن السوق الحر كفيل بحل كل المشاكل الاقتصادية، وأن أي تدخل من الدولة في تنظيم عمل الأسواق يكون له نتائج ضارة.

- ✧ يتضح مما سبق أن الأزمة كبيرة وصعبة كما أنها ليست أزمة أمريكية انتشرت إلى بقية أنحاء العالم، ولكنها في الواقع أزمة في الاقتصاد العالمي الذي تهيمن عليه الولايات المتحدة الأمريكية. وحل الأزمة مرهون بقدرة الإدارة الأمريكية الجديدة برئاسة باراك أوباما على التخلص من أرث نظام "الليبرالية الجديدة" الذي أثبت إفلاسه الكامل، والقيام بإصلاحات جذرية تتناول أسواق المال والمؤسسات المالية كما تتناول النظام الضرائبي ونظام المراقبة. وفي الوقت نفسه فإن حل الأزمة مرهون بقدرة بلدان العالم الثالث على التحرر من التبعية البائسة للهيمنة الأمريكية وانتهاج سياسات تنموية مستقلة قادرة على التوزيع العادل للدخل، ورفع معدلات الاستثمار القومي.

2- النشاط الاقتصادي

عانى الاقتصاد الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة من صعوبات هائلة في السنوات الماضية. فإضافة إلى أوضاع الاحتلال التي تكرس وضعاً بائساً من المعاناة اليومية الناجمة عن الممارسات الإسرائيلية القمعية التعسفية التي تشمل الإغلاق الداخلي والخارجي، وأعمال القتل، والمداهمات، والاعتقالات، وهدم البيوت، واقتلاع الشجر، عانى الفلسطينيون في السنتين الماضيتين من المقاطعة الدولية والانقسام السياسي الفلسطيني، وتدهور الأوضاع الأمنية. ومن الطبيعي أن تؤدي هذه الأوضاع إلى انكماش في النشاط الاقتصادي، تجلى في تراجع نشاط الاستثمار الخاص إلى مستوى منخفض جداً، والى اختفاء الاستثمار العام، وقد أدى ذلك الانكماش إلى انخفاض كبير وغير مسبوق في مستوى معيشة الفرد الفلسطيني. ويكفي أن ندرك أن التقديرات الأولية للنشاط الاقتصادي في الربع الثاني من سنة 2008 تظهر أن متوسط دخل الفرد الفلسطيني في العام 2008 قد يتدنى إلى 71.9% عما كان عليه العام 1999 (انظر جدول 1).

جدول 1: نسبة متوسط دخل الفرد الفلسطيني
من دخله سنة 1999*

السنة	النسبة(%)
2000	92
2001	82
2002	73
2003	80
2004	82
2005	85
2006	79
2007	74
2008**	71.9

المصدر: كان متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلـــي الإجمـــالي العام 1999 يعادل 1589 دولاراً.
** تم تقدير متوسط دخل الفرد للعام 2008 على أساس التقـــدير الأولي للربعين الأول والثاني من السنة.

عند مقارنة نسبة متوسط دخل الفرد الفلسطيني في السنوات الثماني الماضية مع متوسطه سنة 1999، نجد أنه قد خسر أكثر من ربعه مع نهاية العام 2002، وأنه بدأ يستعيد جزءاً من تلك الخسارة في العام 2003، حتى وصلت الخسارة مع نهاية العام 2005 إلى 15%، ولكن التراجع عاد في مطلع العام 2006 ليصل في نهاية العام 2007 إلى ما كان عليه تقريباً في العام 2002. وتشير التقديرات الأولية إلى إمكانية استمرار التراجع في العام 2008. وتبدو حدة تراجع الدخل الفلسطيني في السنوات الماضية عند مقارنة نسبة متوسط دخل الفرد الفلسطيني مع متوسط دخل الفرد في البلدان المجاورة. فعلى سبيل المثال، نرى في جدول 2 أنه بينما كان متوسط دخل الفرد الفلسطيني يزيد قليلاً على متوسط دخل الفرد في مصر في العام 2000، أصبح يساوي أقل من ثلاثة أرباع ذلك المتوسط العام 2007. كما أنه بينما كان ذلك المتوسط يساوي أكثر من 150% من متوسط دخل الفرد في سورية العام 2000، أصبح في العام 2007 يساوي ثلثي ذلك المتوسط فقط.

يأتي هذا التراجع الكبير في الدخل الفلسطيني كعبء جديد يضاف إلى أعباء السلطة الوطنية، فمن المعروف أن السلطة تأسست العام 1994، وهي تحمل أعباء ثقيلة خلفها الإرث الاقتصادي للاحتلال، حيث كان اقتصاداً يعتمد بصورة رئيسية على الموارد الخارجية للدخل (دخل العمال في إسرائيل والمستوطنات، ودخل العاملين في بلدان الخليج)، ويعاني من تشوهات

خطيرة تمثلت في سيطرة إسرائيل على جزء مهم من الموارد الطبيعية (الأرض والماء)، والاختلالات القطاعية (الانخفاض الكبير لمساهمة الزراعة والصناعة في الناتج المحلي الإجمالي)، والاعتماد الكلي على إسرائيل في التصدير والاستيراد، وتدني مستوى الاستثمار الإنتاجي والخدمات الاجتماعية. ولفهم طبيعة هذا العبء الجديد لا بد من مراجعة التطورات السياسية–الاقتصادية التي توالت على المشهد الفلسطيني منذ بدأت السلطة الوطنية تتعامل مع إرث الاحتلال الاقتصادي العام 1994.

جدول 2: نسبة متوسط دخل الفرد الفلسطيني
من متوسط دخل الفرد في البلدان المجاورة

الدولة	2000	2005	2007
مصر	1.08	0.96	0.74
الأردن	0.88	0.49	0.41
سوريا	1.59	0.86	0.66
لبنان	0.34	0.22	0.20
إسرائيل	0.08	0.06	0.05

المصدر: هذه النسب محسوبة من:
World Development Indicators (2008).

كانت الإنجازات التي حققتها السلطة الوطنية في فترة الحكم الذاتي المحدود (1994–2000) على طريق تفكيك إرث اقتصاد الاحتلال جزئيةً وضعيفة، لأسباب تتعلق بإسرائيل، وعدم التزامها بتطبيق الاتفاقات التي أبرمتها مع الفلسطينيين، ولأسباب أخرى تتعلق ببنية السلطة، وعدم قدرتها على تأسيس بيروقراطية عقلانية بعيدة عن الفساد، قادرة على صياغة برنامج وطني شامل لإعادة الإعمار والتنمية.

وعلى الرغم من كل ذلك، فإن إنجازات السلطة الجزئية قد أسهمت في ترميم بعض المرافق المهمة للبنى التحتية، وتوسيع مجالات الخدمات الاجتماعية، وتشجيع رؤوس الأموال الفلسطينية في الخارج على الاستثمار في الداخل، وبخاصة في قطاعات الاتصالات، والإنشاءات، والسياحة، والخدمات.

ولكن تلك الإنجازات لم تستمر، بل توقفت بالكامل بسبب الممارسات الإسرائيلية القمعية التي رافقت انتفاضة الأقصى التي اندلعت أواخر أيلول من العام 2000، وقد شهد العامان 2001 و2002 تراجعاً كبيراً في النشاط الاقتصادي، بسبب ممارسات الجيش الإسرائيلي من اجتياحات، وإغلاقات، وأعمال قتل، وهدم بيوت وممتلكات، ومنع التجول الذي كان أحياناً يستمر في مدن الضفة الغربية أسابيع طويلة.

مع نهاية العام 2003، توقف هذا التراجع بعض الشيء، وحصل في العامين 2004 و2005 نمو مطّرد (انظر جدول 3)، وكان من المتوقع استمرار ذلك النمو بشكل يستعيد فيه النشاط الاقتصادي عافيته التي كان عليها في العام 1999، ولكن الذي حصل أن العام 2006 شهد تراجعاً حاداً بسبب توقف إسرائيل عن تحويل مستحقات المقاصة (الإيرادات الضريبية والجمركية التي تجبيها الحكومة الإسرائيلية نيابة عن السلطة)، ما أدى إلى حرمان موظفي القطاع العام من استلام رواتبهم الشهرية لشهور عدة، إضافة إلى المقاطعة الدولية التي منعت البنوك من تحويل المساعدات العربية والدولية إلى وزارة المالية الفلسطينية. وكان التراجع حاداً بشكل انخفض فيه نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 7.4% عما كان عليه العام 2006، وبذلك يكون قد تدنى إلى 79% من مستواه قبل الانتفاضة (1999). كما استمر ذلك التراجع في العام 2007 حتى وصل إلى 74%، كما تشير التقديرات الأولية للنشاط الاقتصادي للعام 2008 إلى إمكانية وصوله إلى 71.9%.

جدول 3: النمو الاقتصادي والعمالة*

المؤشر	2004	2005	2006	2007	الربع 1 2007	الربع 2 2007	الربع 3 2007	الربع 4 2007	الربع 1 2008	الربع 2 2008
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (مليون دولار)	4,196.7	4,478.8	4,266.2	4,133.4	974.0	1,062.4	1,048.0	1,049.0	1,021.1	1,028.6
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (دولار أمريكي)	1,300.4	1,349.2	1,249.5	1,177.4	274.5	301.5	299.5	301.9	285.7	285.8
معدل نمو نصيب الفرد من ن.م.ج (%)[3]	8.8	3.8	(7.4)	(5.8)	5.4	9.8	(0.7)	0.8	(5.4)	0.04
معدل البطالة (%)	26.8	23.5	23.6	21.5	21.6	19.2	23.2	22.2	22.6	25.8

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2008، إحصاءات الحسابات القومية، ومسح القوى العاملة، رام الله–فلسطين.

* بيانات الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد ومعدل نمو نصيب الفرد هي بالأسعار الثابتة وسنة الأساس هي 1997 باستثناء عام 2006 حيث أن سنة الأساس لها هي سنة 2004 وهي لباقي الضفة الغربية وقطاع غزة، وان بيانات الفترة 2006 ولغاية الربع الثاني من العام 2008 أولية وعرضة للتنقيح والتعديل.

- الأرقام بين قوسين هي أرقام سالبة.
- بيانات معدل نمو نصيب الفرد للعام 2004 هي بالمقارنة مع العام 2003، وبيانات الربع الأول 2007 هي مقارنة مع الربع الرابع 2006.

ومن الطبيعي أن يعكس هذا التراجع الهائل في النشاط الاقتصادي، الصفات المميزة لاقتصاد البلدان التي تعاني من الصراعات والأزمات وعدم الاستقرار لمدة طويلة، ومن أهم هذه الصفات:

- ✧ معدلات بطالة وفقر عالية تضعف من ترابط النسيج الاجتماعي. وفي النصف الثاني من العام 2007، حدث ارتفاع كبير في معدل أسعار المواد الاستهلاكية، استمر في الربعين الأولين من العام 2008، ما شكل انزلاقاً بالاقتصاد الفلسطيني إلى المشكلة الاقتصادية المزدوجة المعروفة باسم الركود التضخمي (Stagflation). هذا في الوقت الذي يسود فيه شعور بعدم الاستقرار في السواق العالمية بسبب تفاقم أزمة سوق الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية.
- ✧ تشويه كبير في البنية الهيكلية للاقتصاد، تتجسد في انخفاض مساهمة القطاعات الإنتاجية (الصناعة، الزراعة) في الناتج المحلي الإجمالي، وحدوث تحول في القاعدة الصناعية لصالح الأنشطة المنخفضة الإنتاجية والمتدنية الأجور.
- ✧ انتقال أعداد كبيرة من العمال من القطاع المنظم إلى القطاع غير المنظم.
- ✧ انتقال منشآت عديدة إلى البلدان المجاورة، ولجوء آخرين إلى الاستثمار في الخارج.
- ✧ استمرار سوء توزيع الدخل والاستهلاك لصالح الأغنياء، وازدياد عمليات التهميش والإقصاء.

جدول 4: المؤشرات الاقتصادية الرئيسية في باقي الضفة الغربية وقطاع غزة

المؤشر	1999	2002	2003	2004	2005	2006	2007	الربع الأول 2008	الربع الثاني 2008
الناتج المحلي الإجمالي– بالأسعار الثابتة (مليون دولار)	4,511.7	3,264.1	3,749.6	4,196.7	4,478.8	4,266.2	4,133.4	1,021.1	1,028.6
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي– بالأسعار الثابتة (دولار)	1,612.3	1,070.0	1,195.0	1,300.4	1,349.2	1,249.5	1,177.4	285.7	285.8
الإنفاق الاستهلاكي النهائي (مليون دولار)	5,327.8	4,748.6	5,194.2	5,683.3	5,557.2	5,121.8	6,811.0	–	–

[3] ورد بالخطأ في المراقب عدد 13 أن نسبة نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في العام 2004 تعادل –2.1%، والصحيح هو 8.8%.

المؤشر	1999	2002	2003	2004	2005	2006	2007	الربع الأول 2008	الربع الثاني 2008
الاستثمار الكلي (مليون دولار)	2,081.2	954.1	1,204.0	1,148.5	1,231.5	1,235.3	816.0	–	–
الإنفاق الحكومي (مليون دولار)	1,010.6	947.9	903.1	1,068.7	861.2	872.9	1,480.0	–	–
صافي الميزان التجاري السلعي (مليون دولار)	(2636.0)	(2082.0)	(2382.4)	(2399.2)	(2068.2)	(1532.0)	(2833.0)	–	–
إجمالي الواردات السلعية (مليون دولار)	3,271.4	2,423.8	2,776.8	2,842.1	2,562.4	1,966.7	3615	–	–
إجمالي الصادرات السلعية (مليون دولار)	635.4	341.8	394.4	442.9	494.2	434.7	366	–	–
عدد العاملين (ألف شخص)	588	477	564	578	633	666	722	-	
العاملون في الاقتصاد المحلي (ألف شخص)	452	428	509	527	569	603	656	–	
العاملون في الاقتصاد الإسرائيلي (ألف شخص)	136	49	55	51	64	63	66	-	
نسبة المشاركة في القوى العاملة (%)	41.6	38.1	40.3	40.4	40.7	41.3	41.9	40.6	41.6
معدل البطالة (%) – حسب تعريف منظمة العمل الدولية*	11.8	31.3	25.6	26.8	23.5	23.6	521.	22.6	25.8
معدل التضخم (%)– مقاساً بالشيكل الإسرائيلي**	5.54	5.71	4.41	3.0	3.48	3.76	1.86	8.51	11.89
نسبة الفقراء من إجمالي السكان (%)	21	60	67.6	53.7	51.5	56.8	60.1	–	
الإيرادات العامة (مليون دولار) (إيرادات محلية)	942.0	295.0	763.0	1050.0	1370.0	721.0	1616.0	–	
النفقات العامة (مليون دولار)	1411	1251.0	1651.0	1528.0	2281.0	1707.0	2877.0	–	
الفائض (العجز) في الموازنة قبل الدعم (مليون دولار)	(469.0)	(956.0)	(888.0)	(478.0)	(911.0)	(986.0)	(1261.0)	–	
الفائض (العجز) في الموازنة بعد الدعم (مليون دولار)	28.0	)259.0(	(268.0)	)125.0(	(275.0)	33.0	61.0	–	
المساعدات الخارجة الفعلية المقدمة (مليون دولار)	497.0	697.0	620.0	353.0	636.0	1019.0	1322.0	–	
الدين العام (مليون دولار)	391.50	1089.0	1235.76	1421.75	1602.18	1493.83	1439.37	–	
ودائع العملاء لدى المصارف (مليون دولار)	75.18,2	.1243,3	5624.,3	2.469,3	14,190.	64,202.	5,099.9	–	
التسهيلات الائتمانية (مليون دولار)	1,005.5	953.7	1,071.2	1,422.6	1,791.4	1،903.3	1,758.5	–	

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، سلطة النقد الفلسطينية.

* بيانات الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد ومعدل نمو نصيب الفرد للفترة 2006 ولغاية الربع الثاني من العام 2008 أولية وعرضة للتنقيح والتعديل، وسنة الأساس للفترة 1999 ولغاية الربع الثاني 2008 هي سنة 1997، وأن سنة الأساس للعام 2006 هي سنة 2004، وأن البيانات بالأسعار الثابتة.

** حسب معدل التضخم بناء على مقارنة متوسط الأرقام القياسية لأسعار المستهلك في سنة المقارنة مع متوسطها في السنة السابقة. سنة الأساس للفترة 1999–2006 كانت 1996 (1996=100)، سنة الأساس للأعوام 2007 وما بعدها هي 2004 (2004=100). حُسب معدل التضخم للربعي للعام 2008 بمقارنة الربع من العام 2008 مع الربع المناظر للعام السابق.

ويظهر جدول 4 مدى عدم التوازن الحاصل على مستوى الاقتصاد الكلي. فالنشاط الاقتصادي أصبح يتمحور حول الاستهلاك الذي يكون في معظمه من السلع المستوردة (وغالبيتها من إسرائيل) ويتم تمويله من تحويلات العاملين في الخارج ومن مساعدات الدول المانحة. وهكذا نرى أن حجم الاستثمار الكلي في العام 2007 يساوي 39% فقط من حجمه في العام 1999، بينما أصبح حجم الاستهلاك الكلي في العام 2007 يساوي 128% من حجمه العام 1999. ومن ناحية أخرى، فإننا نرى أن حجم الإيرادات السلعية في العام 2007 يساوي 111% من حجمه العام 1999، فيما تراجع حجم الصادرات السلعية في العام 2007 إلى 58% من حجمه في العام 1999.

ويظهر جدول 5 التراجع الحاصل في مساهمة القطاعات الإنتاجية كالصناعة التحويلية والإنشاءات، وتقدم القطاعات المختصة بالخدمات، وبخاصة الخدمات التجارية وخدمات الإدارة العامة.

جدول 5: نسبة مساهمة الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي
في باقي الضفة الغربية وقطاع غزة لسنوات عدة بالأسعار الثابتة: سنة الأساس 1997 (%)

النشاط الاقتصادي	2003	2004	2005	2006*	2007**
الزراعة وصيد الأسماك	**7.9**	**8.1**	**6.5**	**5.7**	**8.2**
التعدين، والصناعة التحويلية، والمياه، والكهرباء	**17.0**	**16.9**	**14.8**	**17.1**	**12.7**
التعدين واستغلال المحاجر	0.6	0.9	0.6	0.5	0.5
الصناعة التحويلية	12.6	12.7	11.1	13.7	10.5
إمدادات المياه والكهرباء	3.8	3.3	3.1	2.9	1.7
الإنشـــاءات	**5.0**	**6.9**	**7.7**	**6.3**	**2.5**
تجارة الجملة والتجزئة	**9.8**	**9.1**	**8.7**	**9.2**	**10.0**
النقل والتخزين والاتصالات	**4.6**	**4.3**	**3.8**	**6.1**	**11.6**
الوساطة المالية	**4.1**	**3.8**	**4.8**	**4.4**	**4.7**
الخدمـــات	**22.8**	**21.1**	**21.3**	**18.3**	**21.9**
الأنشطة العقارية والإيجارية والتجارية	10.3	9.5	9.1	5.7	8.3
أنشطة الخدمة المجتمعية والاجتماعية والشخصية	1.2	1.2	1.4	1.1	1.1
المطاعم والفنادق	0.4	0.4	0.4	0.9	1.6
التـــعليـــم	7.6	7.0	7.6	7.8	7.6
الصـــحة والعمل الاجتماعي	3.3	3.0	2.8	2.8	3.3
الإدارة العامة والدفاع	**16.9**	**16.5**	**16.8**	**16.3**	**13.8**
الخدمات المنزلية	**0.2**	**0.1**	**0.1**	**0.1**	**0.2**
الشركات المملوكة للقطاع العام	4.5	4.0	5.0	4.6	-
ناقص: خدمات الوساطة المالية، المقاصة بصورة غير مباشرة	-3.0	-2.8	-2.7	-3.0	-3.4
زائد: الرسوم الجمركية	4.4	4.1	5.1	6.6	6.9
زائد: صافي ضريبة القيمة المضافة على الواردات	5.8	7.9	8.1	8.3	10.9
الناتج المحلي الإجمالي (%)	**100**	**100**	**100**	**100.0**	**100**
الناتج المحلي الإجمالي (مليون دولار)	**3,749.6**	**4,196.7**	**4,478.8**	**4,266.2**	**4,133.4**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2008، إحصاءات الحسابات القومية، رام الله–فلسطين.

* بيانات الأعوام 2006–2007 هي أولية، وعرضة للتنقيح والتعديل، وأن سنة الأساس للعام 2004، وأن بيانات العام 2007 مبنية على تقديرات ربعية.

.– تم توزيع قيمة الشركات المملوكة للقطاع العام في العام 2007 على أنشطة تجارة الجملة، والتجزئة، والأنشطة العقارية، والإيجارية، والتجارية، والتعليم، والمطاعم، والفنادق.

كما حدث فرق بين مساهمات القطاعات المختلفة بين العامين 2006 و2007 وبين الربع الرابع من العام 2007 والربع الأول من العام 2008، بينما لم يحدث أي تغيير مهم بين الربع الأول والربع الثاني من العام 2008 (انظر جدول 6). وقد ظهر بعض التحسن في أداء قطاع الزراعة في الأرباع الثلاثة الأولى من سنة 2007 مقارنة بمثيلاتها من سنة 2006. كما ظهر بعض التراجع في الربع الأول من العام 2008 مقارنة بالربع الأخير من السنة السابقة، ثم ظهر بعض التحسن في الربع الثاني من العام 2008. أما الصناعة التحويلية، فلقد سجلت مساهمتها خلال الربعين الثالث والرابع من العام 2006 ارتفاعاً

ما لبث أن تراجعَ في الربعين الأولين من العام 2007، ويلاحظ وجود بعض التحسن في نهاية العام 2007 الذي استمر في الربعين الأولين من العام 2008. كما أن قطاع الخدمات أبدى تحسناً في نهاية العام 2007 وبداية العام 2008، بعد أن كان قد انخفض في نهاية العام 2006 وبداية العام 2007.

جدول 6: نسبة مساهمة الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي في باقي الضفة الغربية وقطاع غزة حسب الأرباع للأعوام 2006-2008 بالأسعار الثابتة: سنة الأساس 1997 (%)

النشاط الاقتصادي	2006				2007				2008	
	الربع الأول**	الربع الثاني**	الربع الثالث**	الربع الرابع**	الربع الأول**	الربع الثاني**	الربع الثالث**	الربع الرابع***	الربع الأول****	الربع الثاني*
الزراعة وصيد الأسماك	**5.9**	**7.3**	**7.0**	**12.7**	**7.9**	**9.1**	**8.2**	**7.8**	**6.6**	**6.9**
التعدين، والصناعة التحويلية، والمياه، والكهرباء	**11.1**	**12.3**	**14.0**	**14.5**	**13.6**	**12.4**	**12.5**	**12.5**	**12.7**	**12.8**
التعدين واستغلال المحاجر	0.4	0.4	0.5	0.5	0.5	0.5	0.5	0.5	0.4	0.4
الصناعة التحويلية	9.3	10.3	11.7	12.1	11.3	10.3	10.3	10.4	10.6	10.7
إمدادات المياه والكهرباء	1.4	1.6	1.8	1.9	1.8	1.6	1.7	1.6	1.7	1.7
الإنشاءات	**2.6**	**2.6**	**2.6**	**2.4**	**2.7**	**2.9**	**2.4**	**2.0**	**1.6**	**1.6**
تجارة الجملة والتجزئة	**8.7**	**8.8**	**10.1**	**9.7**	**10.1**	**9.8**	**9.9**	**10.0**	**11.1**	**10.2**
النقل، والتخزين، والاتصالات	**11.4**	**10.7**	**11.4**	**12.0**	**11.6**	**10.6**	**12.1**	**12.1**	**9.1**	**8.0**
الوساطة المالية	**4.4**	**4.3**	**4.6**	**4.9**	**4.7**	**4.5**	**4.6**	**4.9**	**4.7**	**4.9**
الخدمات	**24.2**	**24.3**	**22.6**	**20.2**	**17.1**	**21.7**	**24.1**	**24.5**	**24.2**	**24.8**
الأنشطة العقارية والإيجارية والتجارية	10.2	10.1	11.9	11.5	5.7	8.4	9.4	9.5	9.4	9.4
أنشطة الخدمة المجتمعية والاجتماعية والشخصية	1.0	1.0	1.0	1.2	1.1	1.0	1.0	1.2	1.3	1.3
المطاعم والفنادق	1.6	2.1	1.4	1.4	1.0	1.5	2.2	1.9	2.5	3.1
التـــعليـــم	7.6	7.4	5.6	4.0	6.3	7.6	8.1	8.4	8.2	8.0
الصحة والعمل الاجتماعي	3.8	3.7	2.7	2.1	3.0	3.2	3.4	3.5	2.8	3.0
الإدارة العامة والدفاع	**15.6**	**14.2**	**13.6**	**10.2**	**14.8**	**13.6**	**12.6**	**14.1**	**13.4**	**12.6**
الخدمات المنزلية	**0.2**	**0.2**	**0.2**	**0.2**	**0.2**	**0.2**	**0.2**	**0.2**	**0.2**	**0.2**
ناقص: خدمات الوساطة المالية، المقاصة بصورة غير مباشرة	-3.2	-3.2	-3.5	-3.7	-3.4	-3.2	-3.3	-3.5	**-3.4**	**-3.4**
زائد: الرسوم الجمركية	5.9	6.5	7.5	8.0	6.5	6.4	7.2	7.3	**6.2**	**6.7**
زائد: صافي ضريبة القيمة المضافة على الواردات	13.2	12.0	9.9	8.9	14.2	12.0	9.5	8.1	**13.6**	**14.7**
الناتج المحلي الإجمالي (%)	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**
الناتج المحلي الإجمالي (مليون دولار)	**1,060.6**	**1,071.8**	**1,016.0**	**958.6**	**974.0**	**1,062.4**	**1,048.0**	**1,049.0**	**1,021.1**	**1,028.6**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2008، إحصاءات الحسابات القومية، رام الله- فلسطين.

تم توزيع قيمة الشركات المملوكة للقطاع العام على أنشطة تجارة الجملة، والتجزئة، والأنشطة العقارية، والإيجارية، والتجارية، والتعليم، والمطاعم، والفنادق.

* تقديرات أولية (الإصدار الأول).

** البيانات هي أولية، وعرضة للتنقيح والتعديل.

*** التنقيح الثاني

**** التنقيح الأول.

3- سوق العمل

تعود الأزمة التي يعاني منها الاقتصاد الفلسطيني في سوق العمل إلى السياسات الاقتصادية التي اتبعها الاحتلال الإسرائيلي، والتي كرست انفصاماً كبيراً بين الدخل والإنتاج في الاقتصاد الفلسطيني. وبالتالي، كرست في سوق العمل وضع عدم التوازن بين العرض والطلب بشكل مستمر. ويتضح ذلك عندما نلاحظ أن السياسات الإسرائيلية كانت تعمل وفق آليتين متناقضتين. فمن ناحية، كان سماحها للعمال الفلسطينيين بالعمل في الاقتصاد الإسرائيلي بأجور مرتفعة، بالنسبة لمعدل الأجور في الاقتصاد الفلسطيني، يعمل على رفع مستوى المعيشة، وبالتالي يعمل على رفع مستوى الطلب العام في الاقتصاد، ومن ناحية أخرى كان للقيود التي فرضتها تلك السياسات على الاستثمار والتجارة في فلسطين، أن منعت زيادة الإنتاج الضروري لإشباع الزيادة في الطلب. وكانت النتيجة المنطقية لذلك أن حل الاستيراد محل الإنتاج في سد الفجوة بين العرض والطلب في سوق السلع والخدمات، كما حل العمل في إسرائيل وفي بلدان الخليج العربي في سد الفجوة بين العرض والطلب في سوق العمل.

ومع حرب الخليج الثانية العام 1991، تغير الوضع بشكل جذري، حيث ترك معظم الفلسطينيين الكويت، وعاد قسم كبير منهم إلى الضفة والقطاع، كما أن إسرائيل أخذت في تقليص عدد العمال الفلسطينيين الذين كانت تسمح لهم بالعمل في المستوطنات وداخل الخط الأخضر بدواعٍ أمنية، وأخذت تستعيض عنهم بإحضار عمال أجانب من آسيا وشرق أوروبا.

مع تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية في العام 1994، وحتى العام 2000، جرت عملية تكييف محدودة في سوق العمل، حيث أخذ القطاع العام يتوسع ويستوعب جزءاً من العمالة، كما أن مشاريع إعادة الإعمار قد شجعت القطاع الخاص على زيادة الاستثمار بشكل زاد من قدرته على توظيف العمالة. يضاف إلى ذلك، أن إسرائيل سمحت في بعض السنوات (1998، و1999، و2000) لمزيد من العمال الفلسطينيين بالعمل داخل الخط الأخضر. ومع اندلاع انتفاضة الأقصى، توقفت عملية التكييف المحدودة في سوق العمل، وتفاقمت مشكلة عدم التوازن، بسبب التقليص الكبير الذي حصل في النشاط الاقتصادي، نتيجة لممارسات الجيش الإسرائيلي في القتل والدمار والحصار والإغلاق وبناء جدار العزل العنصري، وتقييد حركة الأشخاص والبضائع بين الضفة والقطاع وبين بلداتها وقراها.

شهدت السنوات السبع الماضية معدلاً لتزايد القوة البشرية أعلى من معدل تزايد القوة العاملة (3.9% و3.8%)، وهذا يدل على أن نسبة المشاركة كانت في تناقص. كما أن معدل تزايد القوة العاملة كان أعلى من معدل تزايد العاملين (2.6%)، وهذا يدل على أن معدل البطالة كان في تزايد (7.5% متوسط تزايد معدل البطالة السنوي). كذلك نلاحظ أن معدل زيادة التوظيف في القطاع العام زاد بشكل طفيف عن مثيله في القطاع الخاص.

جدول 7: المؤشرات الرئيسية لسوق العمل، 1999-2007[4]

(الأعداد بالآلاف)

المؤشر	1999	2002	2003	2004	2005	2006	2007
القوى البشرية (15 عاماً فأكثر)	1604	1822	1881	1954	2031	2111	-
القوى العاملة (العاملون والعاطلون)	667	694	750	790	827	872	-
عدد العاملين	588	477	564	578	633	666	722
✧ نسبة العاملين في القطاع الخاص (%)	%59	%66.1	%69.6	%68.8	%67.1	%66.7	%67.3
✧ نسبة العاملين في القطاع العام (%)	%18	%23.6	%20.7	%22.5	%23.0	%23.7	%23.3
✧ نسبة العاملين في إسرائيل والمستوطنات (%)	%23	%10.3	%9.7	%8.7	%9.9	%9.6	%9.4
نسبة البطالة (%)	%11.8	%31.3	%25.6	%26.8	%23.5	%23.6	%21.6

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة، 1999-2007. عدد العاملين للعام 2007 مصدره سلطة النقد الفلسطينية.

[4] لا توجد بيانات أعداد للعاملين للربع الرابع 2007 والربعين الأول والثاني 2008 حتى الانتهاء من نتائج التعداد النهائية.

سيتم عرض أوضاع سوق العمل بشيء من التفصيل في الأقسام التالية، وستتم المقارنة ما كان عليه الوضع قبيل الانتفاضة (1999) مع سنة 2007، كما نقارن بين الربع الثاني من العام 2008 والربع الأول من العام 2008، وذلك لفحص التغيرات الحاصلة في سوق العمل واتجاهاتها على الأمدين الطويل والقصير.

3-1 القوى العاملة ونسبة المشاركة

في مطلع التسعينيات كان هنالك زيادة مهمة في نسبة القوى العاملة المشاركة (مجموع العاملين والعاطلين عن العمل مقسوماً على مجموع الأفراد 15 سنة فأكثر)، فبعد أن كان متوسطها في الثمانينيات 40%، وصلت في العام 1993 إلى 44%. ولكن عدم قدرة السوق المحلية على الاستيعاب أدى إلى انسحاب الكثيرين من سوق العمل، فتدنت نسبة المشاركة في أواخر التسعينيات، حتى وصلت إلى 41.6% العام 1999، وتراجعت أيضاً في السنوات الأولى لانتفاضة الأقصى، حيث وصلت إلى 38.1% العام 2002، ومن ثم ارتفعت قليلاً في سنوات 2003 – 2007، حيث كان الارتفاع في العام 2007 قد وصل إلى 41.9% وهو أعلى بقليل مما كان عليه العام 1999 (انظر جدول 8). وقد سجلت البيانات الربعية تراجعاً طفيفاً في الربع الأول من العام 2008 عما كان عليه الوضع في الربع الرابع من العام 2007، تبعه ارتفاع في نسبة المشاركة في الربع الثاني من العام 2008 لتصل إلى 41.6%. ومع ذلك، فإن عدد العاملين قد زاد خلال السنوات السبع الماضية، ليصبح 722 ألف عامل في نهاية العام 2007، مقارنة مع 588 ألفاً العام 1999، وذلك نتيجة زيادة حجم قوة العمل الناجمة عن تزايد السكان بشكل كبير خلال تلك الفترة.

جدول 8: نسبة المشاركة في القوى العاملة للأفراد 15 سنة فأكثر في الأراضي الفلسطينية حسب المنطقة والجنس: 1999-2008

المنطقة والجنس	1999	2002	2003	2004	2005	2006	2007	1Q/ 2006	Q1/ 2007	Q2/ 2007	Q3/ 2007	Q4/ 2007	Q1/ 2008	Q2/ 2008
كلا الجنسين														
الضفة الغربية	43.4	40	41.8	42.5	42.9	44.1	44.1	42.5	42.7	44.8	44.8	44.0.	42.3	43.5
قطاع غزة	38	34.4	37.5	36.4	36.7	36.1	38.0	35.3	38.3	38	38.9	36.6	37.5	38.0
الأراضي الفلسطينية	41.6	38.1	40.3	40.4	40.7	41.3	41.9	40.0	41.2	42.4	42.7	41.4	40.6	41.6
ذكور														
الضفة الغربية	72.4	67.1	68.5	68.7	69.5	69.8	69.4	68.4	67.5	69.8	71.1	69.1	67.5	68.0
قطاع غزة	67.4	62.2	65.4	63.5	63.9	63.7	64.5	63.7	65.4	64.1	66	62.6	63.3	63.2
الأراضي الفلسطينية	70.7	65.4	67.5	66.9	67.6	67.7	67.7	66.8	66.7	67.8	69.3	66.8	66.0	66.3
إناث														
الضفة الغربية	14.1	12.4	14.7	15.9	15.8	17.9	18.3	16.0	17.5	19.4	17.9	18.4	16.5	18.2
قطاع غزة	8.8	6.5	9.2	9.1	9	8.1	11.0	6.5	10.8	11.5	11.5	10.2	11.3	12.0
الأراضي الفلسطينية	12.3	10.4	12.8	13.5	13.4	14.5	15.7	12.7	15.2	16.6	15.7	15.5	14.7	16.0

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة، 1999-2008.

وقد صاحب هذا التغيير الديناميات التكيفية التالية:

- استمرار توسع الفجوة في نسبة المشاركة ما بين الضفة الغربية وقطاع غزة، وبخاصة في السنوات الأواخر التي شددت فيها إسرائيل الحصار على قطاع غزة (انظر جدول 8).

- تغير نسبة المشاركة بشكل ملحوظ إذا أخذ بالاعتبار جنس العاملين، فبينما نجد أن نسبة مشاركة الذكور في الوقت الحاضر أقل مما كانت عليه قبل الانتفاضة، فإن نسبة مشاركة الإناث قد زادت، حيث أن النساء أخذن بالدخول في سوق العمل لتعويض خسارة الدخل التي لحقت بذويهن من الرجال (انظر جدول 8).
- حدوث تغير آخر بالنسبة للحالة العملية للعامل، فمن الواضح في جدول 9 أن نسبة العاملين في منشآت يملكونها أو يملكون جزءاً منها ولا يستخدمون أحداً بأجر قد ارتفعت بشكل ملحوظ، وصاحب ذلك انخفاض في نسبة المستخدمين بأجر. وهذا يشير إلى أن نسبة ملحوظة من الذين قد فقدوا أعمالهم في إسرائيل أو في القطاع الخاص عقب انتفاضة الأقصى، اتجهوا للعمل لحسابهم الخاص.
- حدوث تغير بالنسبة لتوزيع العاملين على الأنشطة الاقتصادية، فإذا قارنّا بين مساهمات القطاعات قبل الانتفاضة والوقت الحاضر، نجد ارتفاعاً كبيراً في مساهمة قطاع الخدمات، يليه ارتفاع أقل في مساهمة قطاع الزراعة، بينما نجد أن مساهمة قطاع البناء والتشييد قد انخفضت تقريباً إلى نصف قيمتها قبل الانتفاضة. كما انخفضت نسبة مساهمة قطاع التعدين والمحاجر والصناعة التحويلية (انظر جدول 10).

جدول 9: التوزيع النسبي للعاملين في الأراضي الفلسطينية حسب الحالة العملية والمنطقة: 1999-2008

(نسبة مئوية)

المنطقة والحالة العملية	1999	2002	2003	2004	2005	2006	2007	1Q/ 2006	Q1/ 2007	Q2/ 2007	Q3/ 2007	Q4/ 2007	Q1/ 2008	Q2/ 2008
الضفة الغربية														
صاحب عمل	6.6	4.1	4.1	5	5	4.7	4.4	4.8	3.4	4.2	4.7	5	4.2	4.3
يعمل لحسابه	18.6	27.8	29.3	28.1	27.6	27	25.4	28.5	26.9	26.3	24.7	23.5	22.9	24.1
مستخدم بأجر	66.5	57.5	55.3	55.1	56.4	55.7	57.9	57.4	59.0	55.6	57.6	59.7	64.2	60.4
عضو أسرة غير مدفوع الأجر	8.3	10.6	11.3	11.8	11	12.6	12.3	9.3	10.7	13.9	13	11.8	8.7	11.2
قطاع غزة														
صاحب عمل	2.8	2.6	2.2	1.9	2.6	4.2	3.2	2.5	4.1	3.4	3	2.4	2.9	3.3
يعمل لحسابه	19.1	24.3	24.5	22.2	22.4	19.4	21.2	21.5	19.9	21.5	20.5	22.7	27.3	16.9
مستخدم بأجر	71.1	63.6	61.7	66.5	67.1	69.6	64.4	71.0	65.8	64.3	64.8	62.5	58.5	71.3
عضو أسرة غير مدفوع الأجر	7	9.5	11.6	9.4	7.9	19.8	11.2	5.0	10.2	10.8	11.7	12.4	11.3	8.5
الأراضي الفلسطينية														
صاحب عمل	5.5	3.7	3.5	4.1	4.3	4.6	4.0	14.	3.6	4	4.2	4.3	3.8	4.0
يعمل لحسابه	18.7	26.8	27.8	26.5	26.1	25	24.2	26.6	24.9	25	23.5	23.3	24.3	22.4
مستخدم بأجر	67.8	59.2	57.2	58.3	59.5	59.3	59.8	61.1	61.0	58.1	59.6	60.5	62.5	63.0
عضو أسرة غير مدفوع الأجر	8	10.3	11.5	11.1	10.1	11.1	12.0	8.1	10.5	12.9	12.7	11.9	9.4	10.6

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة، 1999-2008.

جدول 10: توزيع العاملين في الأراضي الفلسطينية حسب النشاط الاقتصادي والمنطقة: 1999-2008

(نسبة مئوية)

النشاط الاقتصادي والمنطقة	1999	2002	2003	2004	2005	2006	2007	Q1/ 2006	Q1/ 2007	Q2/ 2007	Q3/ 2007	Q4/ 2007	Q1/ 2008	Q2/ 2008
الأراضي الفلسطينية														
الزراعة والصيد والحراجة وصيد الأسماك	12.6	14.9	15.7	15.9	14.6	16.1	15.6	14.3	14.7	17.3	15.1	15.3	12.9	14.9
التعدين والمحاجر والصناعة التحويلية	15.5	12.9	12.5	12.7	13	12.4	12.5	13.2	12.5	12.6	12.8	12.3	13.0	12.1
البناء والتشييد	22.1	10.9	13.1	11.7	12.9	11.1	11.0	13.6	10.7	11.1	11.6	10.4	9.4	10.8
الخدمات والفروع الأخرى	28.1	35.7	32.8	34.9	34.4	35.5	35.8	30.8	36.7	34.8	35.3	36.4	38.5	38.2
الضفة الغربية														
الزراعة والصيد والحراجة وصيد الأسماك	11.5	14.1	14.9	16.9	15.7	17.8	16.6	10.1	15.3	19.2	16.1	15.9	13.0	15.7
التعدين والمحاجر والصناعة التحويلية	16.5	14.5	14	14	14.8	14.6	14.9	7.3	14.8	14.5	15.4	15	16.2	14.5
البناء والتشييد	23.9	12.7	14.3	13	14.4	12.9	13.6	8.3	12.8	13.1	14.8	13.9	12.7	14.1
الخدمات والفروع الأخرى	24.7	31.1	29.4	29.5	28.5	29	29.8	51.8	30.9	29.1	28.6	30.2	32.8	30.9
قطاع غزة														
الزراعة والصيد والحراجة وصيد الأسماك	15.2	16.6	17.4	13.4	11.7	11.1	13.1	13.2	13.3	12.7	12.7	13.9	12.5	12.3
التعدين والمحاجر والصناعة التحويلية	13.1	8.9	9.2	9.1	8.3	6.3	6.6	11.6	7.1	8	5.8	5.5	5.5	4.6
البناء والتشييد	17.8	6.3	10.4	8.2	9.3	6	4.3	12.2	5.6	6.2	3.7	1.5	1.6	0.4
الخدمات والفروع الأخرى	36.5	47.6	40.9	49.1	49.4	53.7	50.9	36.5	50.5	48.9	52.2	52.2	52.0	61.4

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني2007. قاعدة بيانات مسح القوى العاملة، 1999-2008.

من الطبيعي أن يكون أهم هذه التغييرات التكيفية هو ما حصل من استيعاب للعمال الذين فقدوا عملهم في إسرائيل في مجالات السوق المحلية. وكما هو معروف، كان ذلك الاستيعاب جزئياً، ولهذا، نرى في جدول 11 أن حصة الضفة الغربية من مجموع العاملين في الأراضي الفلسطينية قد ارتفعت في الربع الثاني من العام 2008، بينما كان هنالك انخفاض شديد في حصة قطاع غزة من العاملين، وقد انخفضت كذلك حصة العاملين في إسرائيل والمستوطنات (من 11.2% إلى 10.8%) ما بين الربع الأول 2008 والربع الثاني للعام نفسه، وقبل الانتفاضة كانت هذه الحصة تعادل 22.9% في العام 1999.

جدول 11: التوزيع النسبي للعاملين في الأراضي الفلسطينية حسب مكان العمل: 1999-2008

(نسبة مئوية)

مكان العمل	1999	2002	2003	2004	2005	2006	2007	Q1/ 2006	Q1/ 2007	Q2/ 2007	Q3/ 2007	Q4/ 2007	Q1/ 2008	Q2/ 2008
الضفة الغربية	52.9	62.7	60.9	64.1	61.7	64.4	62.1	63.1	61.2	62.8	62.6	61.6	59.0	65.3
قطاع غزة	24.2	27.0	29.4	27.2	28.4	26.0	28.5	27.1	29.0	28.7	28.1	28.4	29.8	23.9
إسرائيل والمستوطنات	22.9	10.3	9.7	8.7	9.9	9.6	9.4	9.8	9.8	8.5	9.3	10.0	11.2	10.8

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. قاعدة بيانات مسح القوى العاملة، 1999-2008.

2-3 البطالة

ليست مشكلة البطالة حديثة في الاقتصاد الفلسطيني، فقد بلغت 24% العام 1996، ثم انخفضت تدريجياً إلى أن وصلت 11.8% العام 1999، ولكنها استفحلت في سنوات انتفاضة الأقصى، ووصلت إلى 31.3% العام 2002، قبل أن تتراجع مع التحسن النسبي في النشاط الاقتصادي الذي بدأ نهاية العام 2003، حتى وصلت إلى 19.2% في الربع الثاني من العام 2007، ثم 22.2% في الربع الرابع من العام نفسه، لكنها عادت للارتفاع في الربع الثاني من العام 2008 لتصل إلى 25.8%. وعندما نقارن نسبة البطالة الآن مع ما كانت عليه قبيل الانتفاضة (1999)، نجد أنها الآن أكبر من ضعف ما كانت عليه (انظر جدول 12). وفي الربع الثاني من العام الحالي، استفحلت مشكلة البطالة في قطاع غزة نتيجة للحصار الإسرائيلي، لتصل إلى 45.5%، وهي أعلى نسبة في العالم.

جدول 12: معدل البطالة بين الأفراد المشاركين في القوى العاملة 15 سنة فأكثر في الأراضي الفلسطينية حسب المنطقة والجنس: 1999-2008

(نسبة مئوية)

المنطقة والجنس	1999	2002	2003	2004	2005	2006	2007	Q1/ 2006	Q1/ 2007	Q2/ 2007	Q3/ 2007	Q4/ 2007	Q1/ 2008	Q2/ 2008
الأراضي الفلسطينية														
ذكور	11.6	33.5	26.9	28.1	23.7	24.2	22.1	25.6	22.2	19.4	23.4	23.4	22.7	26.5
إناث	13	17	18.5	20.1	22.3	20.5	19.0	23.5	18.9	18	22.1	17	21.7	22.7
المجموع	11.8	31.3	25.6	26.8	23.5	23.6	21.5	25.3	21.6	19.2	23.2	22.2	22.6	25.8
الضفة الغربية														
ذكور	9.2	30.9	25.5	24.3	20.8	18.9	18.3	21.5	17.8	16.3	18.6	20.5	19.9	16.6
إناث	11.1	14	15.8	16.6	18.3	17.6	15.5	21.0	15.2	14	18.6	14.2	15.0	15.2
المجموع	9.5	28.2	23.8	22.9	20.3	18.6	17.7	21.4	17.3	15.8	18.6	19.4	19.0	16.3
قطاع غزة														
ذكور	16.6	39.1	29.6	35.9	29.6	35.1	29.7	34.0	30.5	25.7	33.1	29.4	28.2	45.8
إناث	19.3	28.4	26.8	31.6	35.2	32.3	29.7	35.1	29.8	30.4	32.1	26.3	39.3	43.3
المجموع	16.9	38.1	29.2	35.4	30.3	34.8	29.7	34.1	30.4	26.4	32.9	29	29.8	45.5

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. مسح القوى العاملة، 1999-2008.

ومن أهم صفات البطالة في الوقت الحاضر ما يلي:

- بلغت أعلى نسبة للبطالة بين الشباب من الفئات العمرية 15-24 سنة، وبخاصة بين الإناث (انظر جدول 14).
- بالنسبة لسنوات التعليم، هناك فرق جوهري بين الذكور والإناث العاطلين عن العمل، فبينما كانت نسبة البطالة للحاصلين على 13 سنة تعليم أو أكثر هي الأعلى بين الإناث، كانت هذه النسبة هي الأقل بين الذكور. وهذا الفرق موجود منذ مدة طويلة، ما يشير إلى أن نسبة المشاركة في العمل بين الإناث تنمو بمعدل أعلى من معدل تزايد الطلب على الإناث في سوق العمل (انظر جدول 15).

جدول 13: عدد العاطلين عن العمل من إجمالي المشاركين في القوى العاملة 15 سنة فأكثر في الأراضي الفلسطينية حسب المنطقة: 1999-2007[5]

المنطقة	1999	2002	2003	2004	2005	2006	Q1/2006	Q1/ 2007	Q2/ 2007	Q3/ 2007
الضفة الغربية	44,000	135292	122924	124418	115417	112735	122922	103,800	100,500	118,200
قطاع غزة	35,000	81757	70919	87155	78606	92837	87375	88,300	76,900	99,000
الأراضي الفلسطينية	79,000	217049	193843	211573	194023	205572	210297	192,100	177,400	217,200

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. مسح القوى العاملة، 1999-2007.

جدول 14: معدل البطالة في الأراضي الفلسطينية حسب الجنس والفئات العمرية: 1999-2008

(نسبة مئوية)

الفئات العمرية والجنس	1999	2002	2003	2004	2005	2006	2007	Q1 /2006	Q2 /2007	Q3 /2007	Q4 /2007	1Q /2008	Q2/ 2008
كلا الجنسين													
24-15	17.3	48.2	38.4	39.8	36.4	35.7	35.3	39.1	34.6	30.5	38.8	36.9	37.0	39.7
34-25	11.4	36.6	24.1	25.1	22.0	23.0	20.3	23.9	20.6	18.5	22.1	19.8	21.9	25.6
44-35	9.0	37.2	21.6	22.2	18.6	18.7	16.0	21.1	16.7	15.0	14.9	17.4	16.6	20.5
54-45	8.8	30.5	19.0	22.2	19.1	18.7	16.2	19.8	16.6	14.2	17.6	16.6	15.7	18.2
+55	5.9	27.7	13.2	15.1	12.1	11.6	10.7	11.9	10.3	8.3	11.5	13.0	11.1	11.9
المجموع	**11.8**	**38.0**	**25.6**	**26.8**	**23.5**	**23.6**	**21.5**	**25.3**	**21.6**	**19.2**	**23.2**	**22.2**	**22.6**	**25.8**
ذكور													
24-15	16.9	47.0	38.3	38.9	34.8	34.4	34.0	37.8	33.1	29.5	37.0	35.9	35.0	38.6
34-25	10.5	37.4	25.1	26.1	21.3	22.9	19.8	23.6	20.6	17.3	21.1	20.3	21.4	25.4
44-35	8.8	39.7	23.6	24.4	19.7	20.1	17.4	21.9	17.9	16.1	15.8	19.7	17.6	22.6
54-45	9.6	32.2	21.3	25.4	21.9	21.5	18.9	22.0	18.8	16.9	20.4	19.3	18.2	20.4
+55	6.9	30.0	15.5	17.8	14.3	13.8	13.6	13.9	18.5	10.6	14.6	15.7	13.4	14.6
المجموع	**11.6**	**39.0**	**26.9**	**28.1**	**23.7**	**24.2**	**22.1**	**25.6**	**22.2**	**19.4**	**23.4**	**23.4**	**22.7**	**26.5**
إناث													
24-15	20.6	59.7	39.1	44.8	46.1	43.2	42.5	47.9	43.4	35.4	49.6	42.6	47.3	44.6
34-25	16.1	28.9	19.4	20.6	25.5	23.1	22.1	25.0	20.9	23.1	26.7	17.8	24.1	26.1
44-35	9.8	14.1	10.8	11.5	13.2	12.2	10.3	16.8	11.6	11.1	10.8	7.5	11.2	11.7
54-45	5.2	10.9	6.5	5.0	4.2	5.2	4.5	7.5	6.7	2.6	4.0	4.9	3.9	7.8
+55	1.8	1.5	1.3	1.2	1.9	1.4	1.7	2.6	0.7	1.3	1.6	3.5	2.9	1.7
المجموع	**13.0**	**28.4**	**18.6**	**20.1**	**22.3**	**20.5**	**19.0**	**23.5**	**18.9**	**18.0**	**22.1**	**17.0**	**21.7**	**22.7**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. مسح القوى العاملة، 1999-2008.

[5] لا توجد بيانات أعداد للعاملين للربع الرابع من العام 2007 والربع الأول من العام 2008 حتى الانتهاء من نتائج التعداد النهائية.

جدول 15: معدل البطالة بين الأفراد المشاركين في القوى العاملة في الأراضي الفلسطينية حسب الجنس وعدد السنوات الدراسية: 1999-2008

(نسبة مئوية)

عدد السنوات الدراسية والجنس	1999	2002	2003	2004	2005	2006	2007	1Q/ 2006	1Q/ 7200	Q2 /2007	Q3 /2007	Q4 /2007	Q1 /2008	Q2 /2008
كلا الجنسين														
0	5.4	17.4	12.4	14.1	8	8.4	8.9	11.4	11.2	7.9	7.8	8.9	7.8	11.9
6-1	12.2	37.9	28.8	31.3	26.2	27.9	22.6	30.9	24.7	20	23	22.5	23.7	28.9
9-7	11.9	37.3	28.9	29.6	24.8	25.1	22.5	27.8	23.4	19.5	22.4	24.7	22.4	27.5
12-10	11.7	33.6	26.8	27.8	23.5	23.9	22.3	24.9	22.3	19.1	23.7	24.2	23.8	25.2
+13	12.5	18.9	19.9	21.3	21.8	20.8	20.3	21.6	18.3	19.5	24.4	18.6	21.9	24.5
المجموع	**11.8**	**31.3**	**25.6**	**26.8**	**23.5**	**23.6**	**21.5**	**25.3**	**21.6**	**19.2**	**23.2**	**22.2**	**22.6**	**25.8**
ذكور														
0	9.3	29.2	22.4	27.3	16.4	16.5	19.4	21.7	23.4	17.3	17.1	20.9	16.0	25.3
6-1	13.4	41.3	31.8	35	28.8	31	26.1	33.1	28.3	23.1	27	26.2	26.3	32.9
9-7	12.4	38.9	30.6	31.2	26	26.8	24.4	28.7	25.2	21.5	24.2	26.7	23.8	29.0
12-10	11.7	34.9	28.1	29.4	24.1	25	23.9	25.7	23.4	20.3	25.3	26.4	25.4	26.5
+13	8.8	17.5	16.3	16.8	16.6	15.9	14.5	17.1	12.5	13.6	18.1	13.5	15.7	19.8
المجموع	**11.6**	**33.5**	**26.9**	**28.1**	**23.7**	**24.2**	**22.1**	**25.6**	**22.2**	**19.4**	**23.4**	**23.4**	**22.7**	**26.5**
إناث														
0	1.1	2.2	2.4	1.8	1.6	1.8	1.2	2.3	2.7	0.8	-	0.9	1.2	2.3
6-1	3.2	7.6	5.6	6.2	7.8	9.1	4.3	15.3	6.4	4.2	2.5	4.1	8.5	7.5
9-7	6.3	12.7	9.8	11.1	11.3	9.1	6.3	17.3	7.4	5.4	6.5	6	5.5	11.0
12-10	11.6	18.2	14.8	12.6	17.2	13.2	9.6	16.2	12.0	10.4	10.1	6	7.3	14.2
+13	21.9	22.5	28.3	30.8	32.5	31.3	32.4	31.2	30.6	32.1	38.1	28.8	33.8	33.1
المجموع	**13**	**17.1**	**18.6**	**20.1**	**22.3**	**20.5**	**19.0**	**23.5**	**18.9**	**18**	**22.1**	**17**	**21.7**	**22.7**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. مسح القوى العاملة، 1999-2008.

3-3 الأجر وساعات العمل

يبين جدول 16 أن معدل الأجرة اليومي في قطاع غزة في الربع الثاني من العام 2008 يساوي 71% من معدل الأجر في الضفة الغربية، و43% فقط من معدل أجر الذين يعملون في إسرائيل، وهو ما يعكس ظروف الطلب على العمالة الفلسطينية في هذه الأسواق الثلاث. ومن المعروف أن الفجوة الكبيرة بين معدل الأجر في الضفة والقطاع ليست ظاهرة جديدة، فقد كانت موجودة قبل اندلاع انتفاضة الأقصى.

من ناحية أخرى، سجل معدل الأجرة اليومية للمستخدمين بأجر في الضفة الغربية ما بين الربعين الأول والثاني من العام 2008، ارتفاعاً بمقدار 2.5% ليصل إلى 86.9 شيكل، في حين انخفض المعدل في قطاع غزة بنسبة 3.3%. من جهة أخرى، ارتفعت معدلات الأجور اليومية بالشيكل للمستخدمين بأجر في إسرائيل والمستوطنات من 139.9 شيكل في الربع الأول من العام 2008 إلى 143.3 شيكل في الربع الثاني من العام 2008 (انظر جدول 16).

جدول 16: معدل ساعات العمل الأسبوعية وأيام العمل الشهرية والأجرة اليومية بالشيكل للمستخدمين معلومي الأجر من الأراضي الفلسطينية حسب مكان العمل (1999-2008)

(الأجرة بالشيكل)

مكان العمل	معدل الساعات الأسبوعية	معدل أيام العمل الشهرية	معدل الأجرة اليومية	الأجر الوسيط اليومي
1999				
الضفة الغربية	44.6	23.5	66.2	60.0
قطاع غزة	43.2	24.0	51.4	46.2
إسرائيل والمستوطنات	44.4	20.3	105.8	100.0
المجموع	44.2	22.6	75.5	69.2
2006				
الضفة الغربية	42.2	23.1	77.9	69.2
قطاع غزة	39.9	24.0	68.9	65.4
إسرائيل والمستوطنات	43.8	21.3	131.6	134.6
المجموع	**41.7**	**23.1**	**83.3**	**73.1**
الربع الأول/2006				
الضفة الغربية	41.6	23.2	77.9	70.0
قطاع غزة	40.4	23.5	70.1	65.4
إسرائيل والمستوطنات	43.2	20.7	130.1	134.6
المجموع	**41.4**	**22.9**	**83.4**	**73.1**
الربع الأول/2007				
الضفة الغربية	41.9	22.2	79.4	70.0
قطاع غزة	40.6	23.5	66.9	61.5
إسرائيل والمستوطنات	44.6	20.9	128.5	130.0
المجموع	**41.9**	**22.4**	**82.8**	**73.1**
الربع الثاني/2007				
الضفة الغربية	42.4	22.3	76.9	69.2
قطاع غزة	40.4	23.5	63.7	57.7
إسرائيل والمستوطنات	45.9	19.4	130.9	126.9
المجموع	**42.3**	**22.3**	**80.4**	**70.0**
الربع الأول/2008				
الضفة الغربية	41.2	22.1	84.8	76.9
قطاع غزة	40.2	24.7	63.6	57.7
إسرائيل والمستوطنات	43.0	20.4	139.9	134.6
المجموع	**41.4**	**22.3**	**91.5**	**76.9**
الربع الثاني/2008				
الضفة الغربية	42.7	22.3	86.9	76.9
قطاع غزة	40.0	24.2	61.5	57.7
إسرائيل والمستوطنات	44.3	20.2	143.3	150.0
المجموع	**42.5**	**22.3**	**92.8**	**76.9**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. مسح القوى العاملة، 1999-2008.

4-3 إعلانات الوظائف الشاغرة

بلغ عدد إعلانات الوظائف الشاغرة في الأراضي الفلسطينية 875 إعلاناً خلال الربع الثاني من العام 2008، بارتفاع بسيط مقارنة مع الربع الأول (0.6%). وكما هو مبين في جدول 17 فقد انخفض عدد إعلانات القطاع الخاص، حيث كانت نسبة الانخفاض في وظائفه حوالي 7%. وبشكل معاكس ارتفع عدد الإعلانات في القطاع العام مقارنة مع الربع الأول بنسبة 70%. وفيما يتعلق بالمناطق، فقد شكلت حصة وسط الضفة الغربية من إعلانات الوظائف الشاغرة ما نسبته 68.7% من مجموع الإعلانات في الربع الثاني من العام 2008، مرتفعة بنسبة 14.7% عن الربع الأول من العام 2008. وفيما يتعلق بالدرجات العلمية، بلغت نسبة الإعلانات التي تتطلب البكالوريوس 65%، وللدراسات العليا 17.3%، والدبلوم 18% (انظر جدول 17). بالإضافة إلى ذلك، بلغ عدد الإعلانات التي لم تحدد عدد الشواغر المطلوبة 40 إعلاناً.

وفي قطاع غزة، نلاحظ أن عدد إعلانات الوظائف الشاغرة قد ارتفع بشكل عام، وتمثل هذا الارتفاع في عدد الإعلانات في قطاع المنظمات غير الحكومية، حيث ارتفع بنسبة 94% مقارنة مع الربع الأول. وبالنسبة للقطاع الخاص، فقد تراجع بنسبة 73% مقارنة مع الربع الأول، أما القطاع العام فقد بلغ عدد إعلانات الوظائف الشاغرة 12 إعلاناً مقارنة مع الربع الأول الذي لم يسجل خلاله أي إعلانات في القطاع العام.

جدول 17: إعلانات الوظائف الشاغرة في الصحف اليومية في الأراضي الفلسطينية (الربع الأول 2008، الربع الثاني 2008)

	الربع الأول 2008			المجموع	الربع الثاني 2008			المجموع
	كانون الأول	شباط	آذار		نيسان	أيار	حزيران	
القطاع الخاص	170	155	237	**562**	146	210	169	**525**
القطاع العام	7	2	21	**30**	25	7	19	**51**
المنظمات غير الحكومية	91	83	104	**278**	88	125	86	**299**
المجموع	**268**	**240**	**362**	**870**	**259**	**342**	**274**	**875**
شمال الضفة	62	28	90	**180**	32	33	25	**90**
وسط الضفة	159	139	223	**521**	175	246	177	**598**
جنوب الضفة	39	24	24	**87**	24	30	47	**101**
قطاع غزة	8	49	25	**82**	28	33	25	**86**
المجموع	**268**	**240**	**362**	**870**	**259**	**342**	**274**	**875**
ماجستير فأعلى	45	75	58	**178**	28	77	47	**152**
بكالوريوس	168	133	259	**560**	163	219	184	**566**
دبلوم	55	32	45	**132**	68	46	43	**157**
المجموع	**268**	**240**	**362**	**870**	**259**	**342**	**274**	**875**

المصدر: قام معهد "ماس" بتجميعها من الصحف اليومية (القدس، الأيام، الحياة).

ويظهر جدول 18 العلاقة بين القطاعات والمؤهل العلمي، حيث تساوى الطلب على درجة البكالوريوس في القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية بنسبة 30% من مجموع الإعلانات، أيضاً بلغ الطلب على درجة الماجستير والدبلوم 25%. ويعتبر الطلب على الدرجات العلمية الثلاث هو الأعلى في القطاع الخاص، يليه قطاع المنظمات غير الحكومية، ثم القطاع العام.

جدول 18: عدد الوظائف الشاغرة التي تم الإعلان عنها في الصحف اليومية موزعة حسب المؤهل العلمي والقطاعات خلال الربع الثاني 2008

	القطاع العام	القطاع الخاص	المنظمات غير الحكومية	المجموع
ماجستير فأعلى	0	133	19	**152**
بكالوريوس	46	260	260	**566**
دبلوم	5	132	20	**157**
المجموع	51	525	299	**875**

المصدر: قام معهد "ماس" بتجميعها من الصحف اليومية (القدس، الأيام، الحياة).

وفيما يتعلق بالتخصصات، بلغت نسبة الطلب على تخصص الإدارة والمحاسبة 12%، وتخصص الطب والعلوم الاجتماعية 8%، والهندسة والتكنولوجيا 5%.

4- تطورات المالية العامة

لعل من أبرز التطورات التي شهدتها المالية العامة خلال الربع الثاني من العام 2008 هو تأخر صرف رواتب موظفي السلطة الفلسطينية لشهر حزيران لأول مرة منذ استلام الحكومة الحالية مهامها، حيث جرت العادة على أن تقوم الحكومة بدفع الرواتب في الأسبوع الأول من كل شهر بعد أن تقوم إسرائيل بتحويل مستحقات السلطة من عائدات الضرائب التي تقوم بجبايتها نيابة عن السلطة الفلسطينية، إلا أن إسرائيل لم تقم بتحويل المستحقات الجمركية التي كان من المفترض تحويلها في الثاني من شهر حزيران، والتي تبلغ قيمتها المفترضة 330 مليون شيكل، وبعد اقتطاع ما قيمته 80 مليون شيكل بدل فواتير كهرباء غير مسددة من بعض البلديات، فإن قيمتها تصبح 250 مليون شيكل، إلا أن الأنباء عن استقطاع مبلغ 70 مليون شيكل إضافية من هذا المبلغ، وتأخير ومماطلة الجانب الإسرائيلي[6] في دفعها، جعلت السلطة الفلسطينية عاجزة عن دفع رواتب موظفيها، وأرجأت دفع راتب شهر حزيران.

إلا أنه وبعد هذه المماطلة في تحويل المستحقات الجمركية، قامت إسرائيل بتحويلها إلى الحكومة الفلسطينية بعد تأخير مدته أسبوع عن الموعد المقرر، وبذلك استطاعت الحكومة دفع رواتب موظفي السلطة البالغ عددهم نحو 160 ألف موظف، حيث تعتمد السلطة على الإيرادات المحلية وإيرادات المقاصة لتغطية فاتورة الرواتب التي تقدر بحوالي 120 مليون دولار، والتي ارتفعت إلى نحو 140 مليون دولار جراء انخفاض قيمة الدولار مقابل الشيكل.

أما فيما يتعلق بالتطورات التي طرأت على المالية العامة خلال الربع الثاني من العام 2008؛ فقد بلغ إجمالي الإيرادات التي حققتها السلطة الوطنية الفلسطينية حوالي 630.4 مليون دولار، منها 51% إيرادات محلية، (وبقيمة 324.1 مليون دولار: 80.9 مليون دولار إيرادات ضريبية، 243.2 مليون دولار إيرادات غير ضريبية)، و49% إيرادات مقاصة، وبقيمة 306.3 مليون دولار. وبلغت نسبة الإرجاعات الضريبية حوالي 7% من مجموع الإيرادات، وبقيمة 43.2 مليون دولار، ليبلغ إجمالي صافي الإيرادات في الربع الثاني حوالي 587.2 مليون دولار، بارتفاع بلغ حوالي 75% على ما تم تحقيقه في الربع

[6] عزي سبب تأخير هذا التحويل إلى أنه إجراء عقابي إسرائيلي على الرسالة التي وجهها رئيس الحكومة الفلسطينية إلى الاتحاد الأوروبي في السابع والعشرين من أيار عشية اجتماع وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي في لوكسمبورج لمناقشة ما إذا كانوا سيطورون العلاقات الحالية مع إسرائيل، والتي طالب فيها الاتحاد الأوروبي بوقف رفع مستوى العلاقات مع إسرائيل طالما لا تلتزم الأخيرة بالقرارات الدولية.

الأول الذي بلغ حوالي 335 مليون دولار، وتأتي هذه الزيادة في إجمالي صافي الإيرادات نتيجة الارتفاع في كل من الإيرادات المحلية بنسبة 210% على ما تم تحقيقه في الربع الأول (بشقيها الضريبية بنسبة 19% نتيجة الحملة المكثفة لتحصيل ضريبة القيمة المضافة المحلية التي بوشر العمل فيها في شهر نيسان، وغير الضريبية بنسبة 568% نتيجة تضمن هذا البند لمبلغ 197.1 مليون دولار وردت كعوائد من صندوق الاستثمار الفلسطيني لتسديد ديون السلطة الوطنية الفلسطينية)، وارتفاع إيرادات المقاصة بنسبة 14% بسبب تحويل الفوائد على إيرادات المقاصة المجمدة (بقيمة 20.1 مليون دولار)، وبذلك فإن النصف الأول من العام 2008، شهد تطوراً فاق توقعات الموازنة في جانب الإيرادات المحلية وإيرادات المقاصة، حيث فاقت الإيرادات المحلية للنصف الأول ما كان متوقعاً في الميزانية بحوالي 10 ملايين دولار، في حين شكلت إيرادات المقاصة للنصف الأول حوالي 54% مما هو متوقع في مشروع موازنة 2008. ويلاحظ أنه في الربع الثاني قد شكل إجمالي صافي الإيرادات ما نسبته 158% من إجمالي الإيرادات المعتمدة لذلك الربع في مشروع موازنة العام 2008، المقدرة بحوالي 1,486 مليون دولار وفق خطة التنمية متوسطة المدى 2008 – 2010 "خطة الإصلاح والتنمية" التي تنتهجها الحكومة الفلسطينية، وهذا يعني أن الربع الثاني من العام قد سجل فائضاً في الإيرادات بحدود 215.7 مليون دولار (مقارنة مع ما هو متوقع في الموازنة)، ليسد العجز الذي تحقق في الربع الأول بمقدار 36.8 مليون دولار، ويحقق فائضاً بمقدار179 مليون دولار للنصف الأول من العام 2008.

إلا أن إجمالي الإيرادات في الربع الثاني لم يرتفع سوى 11% على ما كان عليه في الربع الأول إذا ما تم استثناء عوائد صندوق الاستثمار (197.1 مليون دولار)، والفوائد على إيرادات المقاصة المحتجزة (20.1 مليون دولار)، حيث أن هذه الإيرادات هي إيرادات غير مستمرة، وإنما هي إيرادات عرضية في الربع الثاني فقط.

شكل 1: تطور الإيرادات العامة للربع الثاني من العام 2008

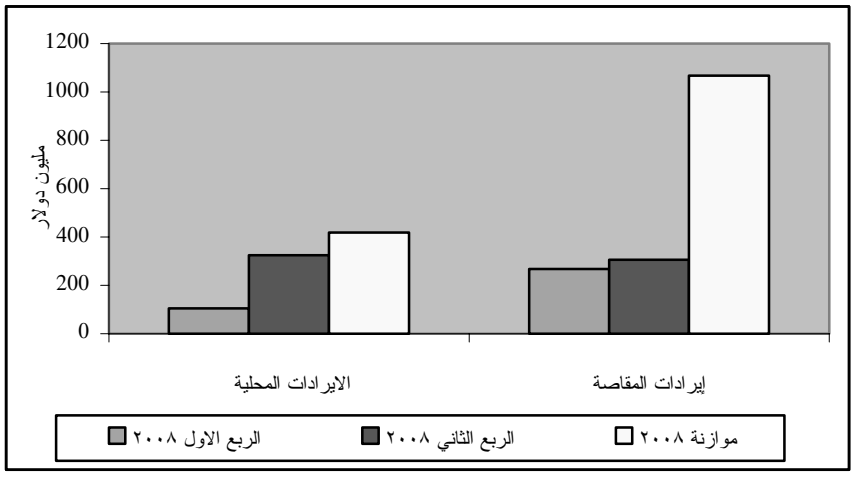

المصدر: وزارة المالية.

أما المنح والمساعدات التي تتلقاها السلطة الوطنية الفلسطينية من الدول المانحة لدعم الموازنة، فقد انخفض مجموع ما تلقته من منح ومساعدات في الربع الثاني بحوالي 22% عن مجموع ما تلقته في الربع الأول ليبلغ ما مجموعه 410 ملايين دولار، بانخفاض مقداره حوالي 115 مليون دولار، حيث انخفضت المنح المقدمة من الدول العربية في الربع الثاني عما كانت عليه في الربع الأول بحوالي 49%، وبمقدار 75 مليون دولار، في حين انخفضت المنح الدولية بحوالي 11% وبمقدار 40 مليون دولار. وشكلت مساهمة جامعة الدول العربية الحصة الأكبر من مجموع المنح العربية بمقدار 62.9 مليون دولار، وشكلت الآلية الفلسطينية الأوروبية "بيغاس"[7] الحصة الأكبر من مجموع المنح الدولية بمقدار 174 مليون دولار، تلتها حصة البنك

7 "بيغاس": هي اختصار لـ"الآلية الفلسطينية–الأوروبية للمساعدات الاجتماعية–الاقتصادية"، التي قامت المفوضية الأوروبية في الأول من شباط من العام 2008 بإطلاقها، وتعتبر أداة جديدة لتوجيه المساعدات من الاتحاد الأوروبي والأطراف الدولية الأخرى التي تساهم في دعم السلطة الوطنية الفلسطينية. وأتت آلية بيغاس

الدولي بحوالي 148 مليون دولار. وبلغ مجموع ما تلقته السلطة الفلسطينية من منح ومساعدات لدعم الموازنة حتى نهاية النصف الأول من العام 2008 حوالي 936 مليون دولار، مشكلةً ما نسبته 57% من مجموع المنح والمساعدات المتوقعة ضمن موازنة العام 2008.

أما في جانب النفقات، فقد بلغ إجمالي النفقات الجارية حوالي 808 ملايين دولار بانخفاض نسبته 2.9% عما كان عليه في الربع الأول، وبلغت فاتورة الأجور والرواتب حوالي 456.7 مليون دولار، بانخفاض نسبته 4.2% عن الربع الأول،[8] وشكلت ما نسبته 67% من مجموع النفقات الجارية، في حين شكلت نفقات غير الأجور (التشغيلية، والتحويلية، والرأسمالية) حوالي 33%، وبلغت 228.0 مليون دولار.

جدول 19: تطور الإيرادات العامة للربع الثاني من العام 2008 (مليون دولار)

الإيرادات	الربع الأول 2008	الربع الثاني 2008	نسبة التغير في الربع الثاني عن الربع الأول (%)	النصف الأول 2008	موازنة 2008	نسبة النصف الأول من موازنة 2008 (%)
الإيرادات المحلية	104.5	324.1	210	429	419	102
الإيرادات الضريبية	68.1	80.9	19	149		
الإيرادات غير الضريبية	36.4	243.2	568	280		
إيرادات المقاصة	267.9	306.3	14	574	1067	54
مجموع الإيرادات الجارية	**372.4**	**630.4**	**69**	**1003**	**1486**	**67**
صافي الإيرادات[9]	**334.9**	**587.2**	**75**	**922**		**62**
منح لدعم الموازنة	525.6	410.3	22-	936	1634	57
منح لدعم المشاريع التطويرية					492	
المنح والمساعدات	**525.6**	**410.3**	**22-**	**936**	**2126**	**44**
مجموع الإيرادات العامة والمنح	**898.0**	**1040.7**	**16**	**1939**	**3612**	**54**

المصدر: وزارة المالية.

وعلى الرغم من محاولات الحكومة الهادفة إلى الحد من تزايد بند صافي الإقراض (الذي يشتمل على الخصومات الضريبية أو الخسائر المرتبطة بتسويق البترول ومشتقاته)، وذلك من أجل تخفيف أعباء الموازنة، فإن هذا البند قد ارتفع بحوالي 59% على ما كان عليه في الربع الأول ليبلغ 123.3 مليون دولار، وذلك بسبب ارتفاع أسعار الوقود والتعليق المؤقت لبعض التدابير التي كانت متبعة في تحصيل فواتير المنافع، إلا أن هذا البند قد حقق انخفاضاً ملحوظاً عن مستوياته في العام 2007، ومن المتوقع أن ينخفض هذا البند في النصف الثاني من هذا العام نظراً لاستعادة تدابير التحصيل بالكامل. ويلاحظ أن النفقات الجارية للنصف الأول من العام 2008، قد شكلت 56% مما خصص لها ضمن موازنة العام 2008، لتبلغ حوالي 1590.8 مليون دولار.

لتبني على الآلية الدولية المؤقتة التي جذبت مساهمات من 19 جهة مانحة دولية، منها 15 دولة عضو في الاتحاد الأوروبي، ليبلغ مجموع ما تمت المساهمة به حوالي 190 مليون يورو. هذا وستكون "بيغاس" مفتوحة للجهات المانحة الدولية، حيث كانت الآلية الدولية المؤقتة أداة للمساعدات الطارئة يتم تجديد العمل بها مرة كل ثلاثة أشهر، لكن "بيغاس" هي أداة يتم من خلالها تغطية النشاطات على نطاق واسع وعلى مدى ثلاثة أعوام، وهي الفترة نفسها لخطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية، وسيتم توجيه المساعدات إلى أربعة مجالات رئيسة: الحكم، التنمية الاجتماعية، التنمية الاقتصادية وتطوير القطاع الخاص، البُنى التحتية العمومية.

8 سجلت نفقات الأجور على أساس الالتزام خلال الربع الثاني ارتفاعاً نسبته 3%، ما يعادل 11 مليون دولار، وذلك بسبب زيادة مخصصات النقليات بنسبة 50% في شهر نيسان، وتم البدء في صرف هذه الزيادة فعلياً في شهر حزيران.

9 يشكل صافي الإيرادات مجموع الإيرادات الجارية بعد خصم الرديات الضريبية منها.

شكل 2: تطور النفقات العامة للربع الثاني من العام 2008

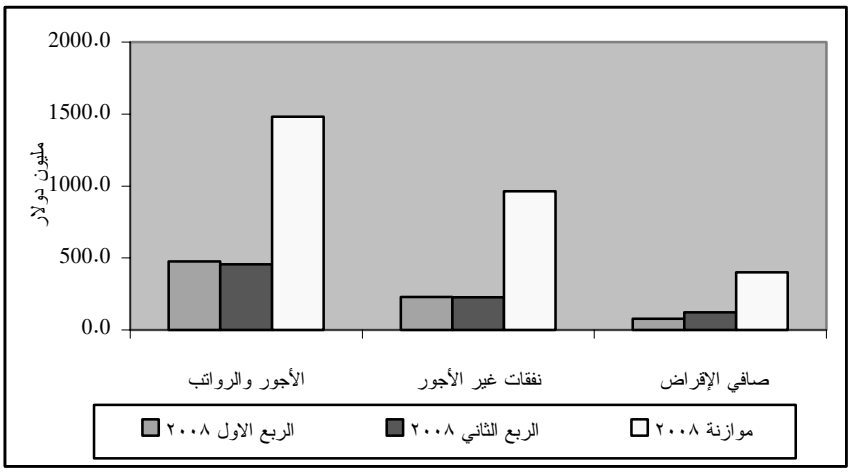

المصدر: وزارة المالية.

ونظراً للأداء المالي الذي حققته السلطة الوطنية خلال الربع الثاني، والذي تمثل في ارتفاع إجمالي صافي الإيرادات (587.3 مليون دولار)، وارتفاع بند إجمالي النفقات وصافي الإقراض (808 ملايين دولار)، وبسبب ارتفاع بند النفقات وتجاوزه بند الإيرادات، فقد حقق الرصيد الجاري عجزاً بمقدار 220.7 مليون دولار، تم تمويله من خلال الدعم الخارجي الذي حصلت عليه السلطة من الدول المانحة، الأمر الذي أدى إلى تحقيق فائض في موازنة الربع الثاني بمقدار 189.6 مليون دولار، تم تسديد معظمه لصالح متأخرات البنوك المحلية بمقدار 175.6 مليون دولار.

وإذا ما تم النظر إلى الأداء المالي للسلطة الوطنية خلال النصف الأول من العام 2008، والذي تجاوزت نفقاته (1590.8 مليون دولار) إيراداته (922.2 مليون دولار)، فقد حقق عجزاً جارياً مقداره 668.6 مليون دولار، تم تمويله من المنح والمساعدات التي تلقتها السلطة الوطنية خلال النصف الأول من الدول المانحة، التي بلغت 935.9 مليون دولار، ليتحقق فائض مقداره 267.3 مليون دولار تم استغلاله في تسديد متأخرات البنوك.

جدول 20: تطور النفقات العامة للربع الثاني من العام 2008 (مليون دولار)

	الربع الأول 2008	الربع الثاني 2008	نسبة التغير في الربع الثاني عن الربع الأول (%)	النصف الأول 2008	موازنة 2008	نسبة النصف الأول من موازنة 2008 (%)
الأجور والرواتب	476.5	456.7	-4.2	933.2	1481	63
نفقات غير الأجور	228.8	228.0	-0.3	456.8	964	47
صافي الإقراض	77.5	123.3	59.1	200.8	400	50

المصدر: وزارة المالية.

ومتابعة للتقدم المحرز في خطة التنمية متوسطة المدى 2008 – 2010 "خطة الإصلاح والتنمية" خلال الربع الثاني،[10] فقد واصلت السلطة الوطنية الفلسطينية سياستها التي باشرت بها منذ بداية العام للحد من التعيين في الوظائف الحكومية، حيث بلغ متوسط التعيينات في السلطة الفلسطينية في النصف الأول من العام 2008 حوالي 142 ألفاً، مقارنة بالمتوسط المتوقع في

[10] إطار الاقتصاد الكلي والمالية العامة في الضفة الغربية وغزة– الاستعراض الثاني للتقدم المحرز، تقرير خبراء صندوق النقد الدولي لاجتماع لجنة الاتصال المخصصة، نيويورك، أيلول 2008.

وزارة المالية، التطورات المالية، التقرير التحليلي نصف السنوي للعام 2008.

الموازنة والبالغ 150–153 ألفاً، وواصلت تجميد معدلات الأجور بصورة شبه تامة، إضافة إلى مواصلة تنفيذ الإجراءات والتدابير وحث البلديات والسلطات المحلية على القيام بواجباتها ومسؤولياتها في جمع فواتير المنافع التي تقدمها، محاولة تخفيض بند صافي الإقراض، حيث تم إحراز تقدم ملحوظ في محاولة إنهاء ثقافة عدم دفع فواتير الخدمات، وتم كسب الاستئناف الذي تم تقديمه لإلغاء حكم تعليق "براءة الذمة" لفواتير المنافع، والذي يجب على المواطنين تقديمه قبل الحصول على الخدمات الحكومية.

واستكمالاً لنهج إصلاح الإدارة المالية العامة الذي بدأ بتعديل قانون المالية الأساسي، واستحداث مكتب للمحاسب العام في وزارة المالية، فقد تم ربط عشر وزارات في نظام المحاسبة والحاسب الجديد، وتعتزم السلطة الوطنية الفلسطينية إنشاء وحدة تخطيط إدارة نقدية في دائرة المحاسب العام، التي بدورها سوف تساعد في تسيير جهود وزارة المالية في تحديد أولويات الإنفاق، والحد من تراكم المتأخرات. ومتابعة لتعزيز مبدأ الشفافية المالية العامة، واصلت وزارة المالية نشر تقاريرها المالية الشهرية على موقع الوزارة الإلكتروني، والتزمت لغاية الآن بنشره بعد مرور 15 يوماً على نهاية كل شهر.

أما في ما يتعلق بالمنح والمساعدات لدعم الموازنة الجارية، فإن ما تم صرفه والتعهد به لغاية الآن يزيد على ما تم التعهد والالتزام به في مؤتمر المانحين في باريس، إلا أنها ما زالت أقل مما هو مطلوب لتمويل العجز النقدي للعام 2008 بأكمله، إذ من المتوقع أن تبلغ متطلبات التمويل الخارجي للعام 2008 حوالي 1,85 مليار دولار، تم صرف 1,2 مليار دولار منها لغاية شهر آب، وهذا يعني بقاء ما يقارب 650 مليون دولار لتمويل العجز للفترة المتبقية من هذا العام، وقد يعود السبب إلى قيام السلطة بسداد متأخرات الأجور بسرعة أكبر مما كان متصوراً في خطة الإصلاح والتنمية، وارتفاع صافي الإقراض عن المبلغ المتصور في الموازنة، إضافة إلى الارتفاع الكبير في قيمة الشيكل مقابل الدولار، الذي ساهم في تعميق فجوة التمويل. ومن المتوقع أن تتراجع قيمة التمويل الخارجي المطلوب للعام 2009، إلى 1,3 مليار دولار، ما يدل على خفض معدلات الإنفاق وزيادة الإيرادات، ما ينعكس على حجم عجز الموازنة، وقد تم التعهد بثلث هذا التمويل حتى الآن.

5- التطورات المصرفية[11]

تأثر أداء الجهاز المصرفي الفلسطيني بالتباطؤ الاقتصادي الذي اعترى الربع الثاني من العام 2008، فكان التراجع السمة الأكثر بروزاً في المؤشرات المصرفية، حيث انخفضت موجودات المصارف بشكل طفيف، ورافقها بعض التغيرات المتعلقة بمصادر هذه الموجودات، وباستخداماتها، فارتفعت الودائع غير المصرفية (ودائع العملاء أو الجمهور) مع تزايد تركزها في الضفة الغربية جراء الظروف التي يعاني منها قطاع غزة. وقامت المصارف بدعم وتعزيز قاعدتها المالية جراء الارتفاع الذي طرأ على رأس المال المدفوع، والأرباح الجارية على وجه التحديد. وفي المقابل، طرأ تراجع طفيف على الرصيد القائم من التسهيلات الائتمانية المباشرة والاستثمارات.

ومما تجدر الإشارة إليه أن الانخفاض في كل من الموجودات وإجمالي التسهيلات عائد إلى قيام المصارف بتطبيق التعليمات الجديدة لسلطة النقد، القاضية باستبعاد التسهيلات المتعثرة والمخصصات المكونة مقابلها في حال مضى على فترة تعثرها 6 سنوات فأكثر، ما أدى إلى استبعاد حوالي 30% من حجم الديون المتعثرة، و40% من حجم المخصصات المكونة مقابلها، و47% من الفوائد المستحقة المتعلقة في الديون المتعثرة، الأمر الذي انعكس على إجمالي موجودات الجهاز المصرفي الفلسطيني. وعليه، نجد أن صافي التسهيلات الذي يعطي فكرة عن حجم التسهيلات بعد حذف جميع المخصصات، قد ارتفع بنسبة 3.6%، ما يدل على زيادة في حجم التسهيلات الممنوحة على الرغم من تردي الأوضاع السياسية والاقتصادية كافة.

[11] البيانات المتعلقة بالتطورات المصرفية الواردة في سياق هذا الجزء لا تزال بيانات أولية قابلة للتغيير.

وفي المقابل، قامت المصارف بتوجيه مزيد من أموالها إلى الأوراق المالية، وبخاصة تلك المخصصة لأغراض الاستثمار طويل الأجل.

وبشكل عام، يمكن إبراز أهم التطورات المصرفية خلال الربع الثاني من العام 2008 مقارنة مع الربع الأول من العام نفسه على النحو التالي:

- تراجع إجمالي موجودات الجهاز المصرفي بنسبة 2.3%، لتنخفض إلى 7301 مليون دولار.
- ارتفاع الودائع غير المصرفية (ودائع العملاء) بنسبة 3.2%/ لتصل إلى 5599 مليون دولار.
- ارتفاع حقوق ملكية الجهاز المصرفي بنحو 1.6، لتبلغ 775 مليون دولار.
- تراجع الرصيد القائم من التسهيلات الائتمانية بنحو 1.5%، لينخفض إلى 1747 مليون دولار، مقابل ارتفاع صافي التسهيلات الممنوحة خلال الفترة نفسها بنسبة 3.6%، إلى حوالي 1632 مليون دولار.
- تراجع النشاط الاستثماري بنحو 1.2%، لتنخفض استثمارات الجهاز المصرفي إلى 189 مليون دولار، مقابل تطور ملحوظ في محفظة الأوراق المالية التي ارتفعت بنحو 12%، لتصل المبالغ المستثمرة في هذه المحفظة إلى حوالي 207 ملايين دولار.
- تراجع التوظيفات الخارجية للمصارف بنسبة 2.9%، لتنخفض إلى حوالي 3722 مليون دولار.
- ارتفاع عدد الشيكات المعادة بنسبة 2.9% من حيث العدد، وبنحو 1.8% من حيث القيمة.

5-1 السيولة المحلية

تتباين العوامل المؤثرة في السيولة المحلية والضغوط التضخمية فيها، تبعاً لاختلاف الأوضاع الاقتصادية ودورة الأعمال، وتطورات أسعار الفائدة في الأسواق العالمية. وعلى الرغم من مؤشرات النمو المتوقع عالمياً خلال العام 2008، فإنه عانى من تدني نسبي في وضع السيولة في النصف الأول من العام، ما دفع بالعديد من البنوك المركزية في الدول الصناعية الكبرى (كالولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي، واليابان، وغيرها) إلى تخفيف التشدد في سياساتها النقدية، وذلك بتخفيض أسعار الفائدة الرسمية. كما لجأت السلطات النقدية في العديد من الدول العربية إلى تخفيض أسعار الفائدة في سياق زيادة انخفاض أسعار الفائدة الأمريكية، وذلك بهدف الاستمرار في الحفاظ على سعر صرف عملاتها المثبتة مقابل الدولار، أو التي يستحوذ الدولار الأمريكي على نسبة كبيرة من سلة عملاتها الأجنبية. أضف إلى ذلك التحدي الذي شكله الارتفاع في أسعار النفط في الأسواق العالمية أمام إدارة السياسة النقدية، فيما يتعلق باحتواء السيولة الزائدة، ما دفع بالمصارف التي تتمتع بسيولة عالية إلى زيادة قروضها، وما نتج عن ذلك من آثار تضخمية في الاقتصاد.

أما بالنسبة للوضع في الأراضي الفلسطينية، فقد أنتجت السيولة المحلية خلال الربع الثاني من العام 2008 آثاراً تضخمية في الاقتصاد، وبخاصة على مستوى الضفة الغربية، جراء ارتفاعها بنحو 3.8%، لتصل إلى 5110.7 مليون دولار، متأثرة بالأداء الاقتصادي من جهة، وبالتغيرات التي طرأت على عناصر السيولة الرئيسة من جهة أخرى: صافي الموجودات الأجنبية (Net Foreign Assets)، صافي الائتمان المحلي (Net Domestic Assets)، صافي البنود الأخرى (Other Assets (Net.

ففي الوقت الذي ساهم فيه الأداء الاقتصادي المتحقق في النصف الأول من العام 2008 بزيادة وضع السيولة المحلية بنحو 0.7%، جراء النمو الذي طرأ على الناتج المحلي الإجمالي، فإن الموجودات الأجنبية الصافية[12] أضفت هي الأخرى تأثيراً

[12] تشمل هذه الموجودات في جانب الأصول كلاً من النقد في الصندوق، والأرصدة لدى المصارف في الخارج، ومحفظة الأوراق المالية الخارجية، والتسهيلات الممنوحة لغير المقيمين، والاستثمارات الخارجية، والقبولات المصرفية القابلة للدفع من قبل البنوك الأخرى خارج فلسطين. وفي جانب الخصوم تشمل كلاً من أرصدة المصارف خارج فلسطين، وودائع غير المقيمين، وأدوات الدين الخارجية، والقبولات المقبولة الدفع للمصارف الأخرى خارج فلسطين.

توسعياً على وضع السيولة، جراء تزايدها بنسبة 3.5%، لتصل إلى 4395.5 مليون دولار، متأثرة بحجم التحويلات الجارية دون مقابل، التي حصل عليها كل من القطاعين العام والخاص على حد سواء (وضع الحساب الجاري في ميزان المدفوعات)، وبخاصة أن البيانات الصادرة عن وزارة المالية الفلسطينية، على سبيل المثال، تشير إلى أن القطاع العام حصل على منح ومساعدات خلال الأشهر الستة الأولى من العام بلغت حوالي 948 مليون دولار، منها نحو 422 مليون دولار في الربع الثاني من العام.[13]

غير أن تأثير النشاط الاقتصادي الضعيف قد انعكس بشكل رئيس على صافي الأصول المحلية، التي مارست آثاراً انكماشية على وضع السيولة المحلية، بانخفاضها بنحو 1.8%، لتتراجع إلى 1458.2 مليون دولار، مدفوعة بتراجع صافي الائتمان المحلي الممنوح للقطاعات الأخرى (غير القطاع العام)، ومنها القطاع الخاص. ففي الوقت الذي كانت فيه آثار الائتمان الممنوح للقطاع العام توسعية على وضع السيولة المحلية، جراء ارتفاعها بنحو 38.8%، فإن تأثير الائتمان الممنوح للقطاعات الأخرى كان انكماشياً جراء تراجعه بنحو 4.6%. أما بالنسبة لصافي التحركات في بند صافي البنود الأخرى،[14] فقد مارست آثاراً توسعية على وضع السيولة المحلية، جراء تحسنها بنحو 8.0%. ويعزى هذا التحسن –في جزء منه– إلى الإجراءات التي قامت بها سلطة النقد لترتيب أوضاع الجهاز المصرفي في إطار السياسات الهادفة إلى زيادة رؤوس أموال المصارف، وزيادة كفايتها لتتماشى مع معايير الملاءة المعمول بها دولياً.

جدول 21: وضع السيولة المحلية للمصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية

(مليون دولار)

البيان	2006	2007	2008	
			الربع الأول	الربع الثاني
صافي الأصول الأجنبية	2865.7	4008.4	4246.4	4395.5
صافي الأصول المحلية	1634.6	1416.3	1485.0	1458.2
صافي المطالبات على القطاع العام	222.6	49.3	95.2	132.1
المطالبات على القطاع الخاص	141.2	1367.0	1389.8	1326.1
صافي البنود الأخرى	646.7–	784.5–	807.2–	743.0–
النقود الإيداعية	3853.6	4640.2	4924.2	5110.7

المصدر: Monetary Survey، النشرة الإحصائية الشهرية، سلطة النقد الفلسطينية.

2-5 تطورات القطاع المصرفي

تتميز العلاقة بين القطاع المصرفي والنشاط الاقتصادي بالترابط والتأثير المتبادل، فالجهاز المصرفي يؤثر ويتأثر بالمتغيرات الاقتصادية، ويسهم بدور حيوي في عملية التنمية الاقتصادية، ودفع عجلة النمو الاقتصادي من خلال ممارسته دور الوسيط بين وحدات الفائض ووحدات العجز المالي في الاقتصاد. ويمتد تأثيره ليطال معدلات التضخم السائدة، وذلك نظراً للقدرة التي تتمتع بها المصارف في مجال خلق النقود، والتي من شأنها التأثير على المستوى العام للأسعار.

وعلى الرغم من المحاولات المستمرة التي يقوم بها الجهاز المصرفي لتعزيز أدائه، وتطوير خدماته بما يتناسب مع المعايير والتطورات الدولية في مجال الصناعة المصرفية، وتفعيل دوره في الاقتصاد، فإن الظروف الاقتصادية والسياسية غير

[13] انظر البيانات المالية الشهرية الصادرة عن وزارة المالية الفلسطينية.

[14] يتضمن هذا البند جميع العناصر التي لم يتم إدراجها ضمن البنود المتعلقة بالأصول والخصوم الأجنبية والائتمان المحلي والإجماليات النقدية، بما في ذلك الأصول الثابتة، والأصول الأخرى، ورأس المال، والمخصصات، والمطلوبات الأخرى.

المواتية وارتفاع مستويات المخاطر في الأراضي الفلسطينية، تحول في بعض الأحيان دون ذلك. فقد تأثر الجهاز المصرفي بالتباطؤ الذي ما زال يعتري الاقتصاد خلال الربع الثاني من العام 2008، حيث تشير البيانات إلى تراجع الموجودات بنسبة 2.3%، لتصل إلى 7301.0 مليون دولار، إلى جانب بعض التغيرات في مجال استخدامات ومصادر هذه الأموال. ففي جانب الموجودات (استخدام الأموال) يعزى الجزء الأكبر من هذا التراجع إلى تراجع الأرصدة لدى المصارف في فلسطين وخارجها، في حين يرتبط هذا التراجع في جانب المطلوبات (مصادر الأموال) بدرجة أساسية بالتغيرات التي طرأت على أرصدة سلطة النقد والمصارف.

وعلى الرغم من هذا التراجع الذي شهدته ميزانية المصارف، حافظت البنود الرئيسة في هيكل الموجودات على استقرارها النسبي، واتجاهها العام. فقد بقيت الأرصدة لدى سلطة النقد والمصارف مهيمنة على 59.3%، والتسهيلات الائتمانية المباشرة على 23.9%، والنقدية على 5%، وبقية الأصول الأخرى على 11.8% من إجمالي الموجودات. أما في جانب المطلوبات، فيلاحظ ارتفاع الأهمية النسبية لودائع الجمهور إلى 76.7%، وحقوق الملكية إلى حوالي 10.6%، مقابل تراجع الأهمية النسبية لأرصدة سلطة النقد والمصارف إلى 6.2%، وبقية المطلوبات إلى 6.4% من إجمالي الموجودات.

شكل 3: تطور إجمالي موجودات المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية

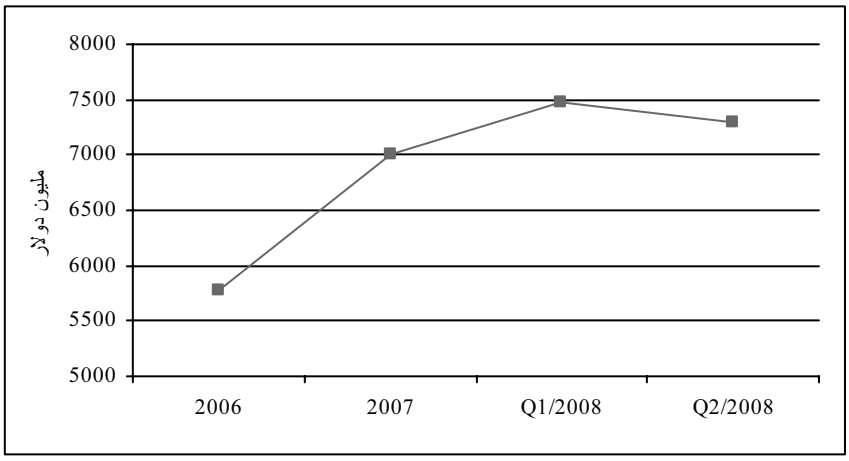

المصدر: جدول 22.

وبشكل عام، يمكن القول إن المصارف احتفظت بنحو 22.6% من أصولها على شكل نقد وأرصدة داخل الأراضي الفلسطينية، و41.7% على شكل أرصدة خارج فلسطين، مقابل توظيفها 29.3% من أصولها في تسهيلات ائتمانية واستثمارات، متأثرة بالأوضاع السياسية والاقتصادية غير المواتية السائدة في الأراضي الفلسطينية، وبخاصة في قطاع غزة، وتأثيرها على مستوى المخاطر، وبالتالي على القرارات والفرص الاستثمارية المتاحة.

كما يمكن الإشارة إلى أن هناك درجة عالية جداً من التوافق بين العملات المكونة لهيكل الموجودات والمطلوبات، فالدولار الأمريكي يستحوذ على نحو 48.5% من إجمالي الموجودات وحوالي 49.0% من إجمالي المطلوبات، والدينار الأردني على 28.4% و27.8% من الموجودات والمطلوبات على التوالي، والشيقل الإسرائيلي على 18.2% من الموجودات، و18.4% من المطلوبات، والعملات الأخرى على 4.8% لكل من الموجودات والمطلوبات. وبذلك تكون الميزانيات العمومية للجهاز المصرفي بعيدة عن الوقوع في مشكلة مخاطر عدم توافق العملات (Currency Mismatch).

جدول 22: الميزانية المجمعة للجهاز المصرفي الفلسطيني

(مليون دولار)

بيان الميزانية	2006	2007	2008	
			الربع الأول (Q1)	الربع الثاني (Q2)
النقدية والمعادن الثمينة	173.3	341.4	357.3	367.6
الأرصدة لدى سلطة النقد والمصارف	3112.3	4186.7	4492.9	4332.0
محفظة الأوراق المالية	60.9	165.0	185.7	206.6
التسهيلات الائتمانية المباشرة	1843.4	1705.2	1773.1	1746.1
القبولات المصرفية	1.9	4.9	3.4	4.2
الاستثمارات	160.4	157.1	190.1	188.6
الأصول الثابتة	192.4	216.7	218.3	223.1
الأصول الأخرى	227.6	226.9	250.4	232.3
مجموع الأصول (الإجمالي)	**5772.1**	**7003.9**	**7471.9**	**7301.1**
أرصدة سلطة النقد والمصارف	461.4	605.5	660.4	455.1
إجمالي ودائع الجمهور	4215.9	5117.7	5424.7	5599.0
القبولات المنفذة والقائمة	8.2	19.1	16.7	15.9
المطلوبات الأخرى	159.8	182.9	217.8	143.4
مخصص ضرائب وأخرى	329.8	376.7	390.0	313.1
حقوق الملكية	597.0	702.0	762.3	774.6
مجموع المطلوبات (الإجمالي)	**5772.1**	**7003.9**	**7471.9**	**7301.1**

المصدر: Call Report، رقابة المصارف، سلطة النقد الفلسطينية.

5-2-1 الودائع غير المصرفية (ودائع العملاء)

تتمثل المهمة الرئيسة للمصارف في تجميع المدخرات من وحدات الفائض في الاقتصاد وتقديمها لوحدات العجز. وتعتمد قدرة المصارف في تحقيق هذه المهمة (جذب المدخرات واستقطابها) على العديد من العوامل، بعضها يتعلق بالوضع الاقتصادي والسياسي العام، ومنها ما يتعلق بالجمهور ومدى توفر الوعي والثقافة المصرفية لديه بأهمية الإيداع وعدم الاكتناز، ومنها ما يرتبط بالجهاز المصرفي وسلامته والثقة فيه، ورغبة المصارف في الإقراض، وأسعار الفائدة المدفوعة.

وفي هذا السياق، شهدت **الودائع غير المصرفية** خلال الربع الثاني من العام 2008 ارتفاعاً بنحو 3.2%، لتصل إلى حوالي 5599.0 مليون دولار، مشكلةً أهم مصدر من مصادر الأموال المتاحة للمصارف، باستحواذها على 76.7% من إجمالي مصادر الأموال. ويعزى هذا الارتفاع في جزء منه إلى تزايد ودائع القطاع الخاص المقيم جراء الارتفاع في مستوى التحويلات الخارجية (المنح والمساعدات)، أضف إلى ذلك تأثير التغير في سعر صرف الدولار مقابل العملات الأخرى، وبخاصة الشيكل الإسرائيلي، واليورو، والذي كان تأثيره سلبياً على القيمة الحقيقية والقوة الشرائية للودائع بعملة الدولار.[15]

وتميزت الودائع غير المصرفية بتركزها الشديد في **الضفة الغربية** التي استحوذت على 83.5% من إجمالي هذه الودائع، وبقيمة 4672.6 مليون دولار، مرتفعة بنحو 3.5%. كما تواصل الارتفاع في الودائع غير المصرفية في **قطاع غزة** منذ بداية العام الحالي، لتبلغ أهميتها النسبية 16.5% من إجمالي الودائع غير المصرفية، وبقيمة 926.4 مليون دولار، مرتفعة

[15] تقوم المصارف في ظل غياب العملة الوطنية بإعداد حساباتها الختامية إما بعملة الدولار أو بعملة الدينار، وتستخدم لأغراض التقييم أسعار الصرف الصادرة عن سلطة النقد، التي تشير إلى أن سعر صرف الدولار خلال الربع الثاني من العام 2008 قد انخفض بنحو 5.1% مقابل الشيكل الإسرائيلي.

بنحو 2.0%، علماً بأن الجزء الأكبر من الودائع في قطاع غزة يرتبط بالقطاع الخاص المقيم، وبنسبة تجاوزت 92%، والباقي يعود لودائع القطاع العام، التي استمر اتجاهها العام بالانخفاض؛ سواء على مستوى الضفة الغربية أو قطاع غزة.

وقد تراجعت ودائع **القطاع العام** بنسبة 5.8%، لينخفض مجموعها التراكمي إلى 501.7 مليون دولار، مشكلةً 9.0% من إجمالي الودائع غير المصرفية. وجاء هذا الانخفاض مدفوعاً بتراجع نسبته 6.1% طرأ على ودائع السلطة الفلسطينية، لتنخفض إلى 364.5 مليون دولار (منها 15.5% في قطاع غزة)، إلى جانب تراجع ودائع السلطات المحلية الفلسطينية ومؤسسات القطاع العام غير المالية بنسبة 5.2%، لتصل إلى 137.2 مليون دولار (منها 12.3% في قطاع غزة). وبشكل عام، ترتبط ودائع القطاع العام بانتظام التحويل في إيرادات المقاصة من قبل الجانب الإسرائيلي، وتحويلات الدول المانحة لتسديد التزامات السلطة الوطنية، وبخاصة فاتورة أجور ورواتب موظفي القطاع العام.

شكل 4: الاتجاه العام للودائع غير المصرفية

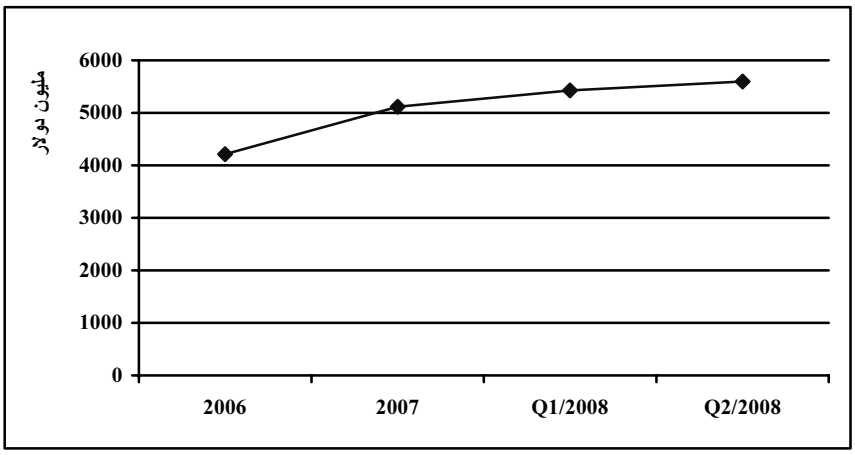

المصدر: جدول 23.

وفي المقابل، شهدت ودائع **القطاع الخاص** ارتفاعاً بنسبة 4.2%، لتصل إلى 5097.4 مليون دولار، أو ما نسبته 91.0% من إجمالي الودائع غير المصرفية، علماً أن هذه الودائع تخضع لسيطرة مطلقة من قبل القطاع الخاص المقيم، الذي وصلت ودائعه إلى 4970.6 مليون دولار، جراء ارتفاعها بنحو 4.1% في الربع الثاني من العام. وتتوزع ودائع القطاع الخاص المقيم بين الأفراد بنسبة 90.4%، والشركات بنسبة 9.1%، والمؤسسات غير الربحية بنحو 0.5%. ويرتبط التزايد في ودائع القطاع الخاص المقيم بتحسن صافي الوفر في حساب التحويلات الجارية دون مقابل في ميزان المدفوعات، وبخاصة أن الاتجاه العام لهذا الحساب يشير إلى تزايد واضح في حجم المساعدات التي حصل عليها القطاع الخاص من ذويهم وأقربائهم، والتي تم استخدام جزء منها مباشرة في تسيير أمور حياتهم اليومية والتغلب على الظروف الصعبة التي يعيشونها، وبقي الجزء الآخر في صورة ودائع إلى أن يحين موعد التصرف فيه، و/أو لغايات الاستفادة من عائدات الفوائد على هذه الودائع، وبخاصة أن البيانات تشير إلى ارتفاع **الودائع طويلة الأجل** (ودائع لأجل) المربوطة بمستوى معين من الفائدة بنحو 2.4%، لتستحوذ على 40.4% من إجمالي الودائع غير المصرفية، إلى جانب ارتفاع **ودائع التوفير** بنحو 7.0%، لتشكل ما نسبته 24.5% من الودائع غير المصرفية، مقابل ارتفاع **الودائع الجارية** بنحو 1.7%، لتشكل ما نسبته 35.1% من إجمالي الودائع غير المصرفية.

ومن ناحية أخرى، حافظت عملات الإيداع الرئيسة على اتجاهها العام، **فالدولار الأمريكي** وعلى الرغم من الانخفاض والتذبذب في سعر صرفه مقابل العملات الأخرى، فإنه ما زال يمثل عملة الإيداع الأولى، باستحواذه على حوالي 46.6% من

الودائع غير المصرفية، الأمر الذي يشير إلى استمرار كونه (إلى جانب الدينار الأردني) يمثل عملة الادخار الأساسية (على الرغم من تراجع ودائع الدولار بنحو 1.7% خلال الربع الثاني)، وبخاصة أن الجزء الأكبر من المساعدات الخارجية يأتي بهذه العملة، إلى جانب تلقي شريحة كبيرة من الموظفين رواتبها بالدولار الأمريكي، يليها الودائع بعملة **الدينار الأردني** التي ارتفعت بنحو 7.7%، لتستحوذ على 25.8% من إجمالي الودائع غير المصرفية.

جدول رقم 23: توزيع الودائع غير المصرفية

(مليون دولار)

بيان الميزانية	2006	2007	2008	
			الربع الأول (Q1)	الربع الثاني (Q2)
حسب التوزيع الجغرافي				
الضفة الغربية	3294.4	4237.6	4516.3	4672.6
قطاع غزة	921.5	880.1	908.4	926.4
حسب الجهة المودعة				
قطاع عام	376.4	505.3	532.7	501.7
قطاع خاص مقيم	3749.2	4495.5	4776.8	4970.6
قطاع خاص غير مقيم	90.3	116.9	115.2	126.7
حسب نوع الوديعة				
جاري تحت الطلب	1402.4	1790.9	1971.9	2008.5
توفير	927.4	1142.4	1230.6	1328.3
لأجل	1886.1	2184.4	2222.2	2262.2
حسب نوع العملة				
دولار أمريكي	2316.2	2637.0	2655.2	2611.2
دينار أردني	1078.8	1261.4	1341.7	1445.3
شيكل إسرائيلي	603.5	916.9	1106.8	1205.8
عملات أخرى	217.4	302.4	321.0	336.7

المصدر: Call Report، رقابة المصارف، سلطة النقد الفلسطينية.

وجاء التراجع الطفيف في الأهمية النسبية لودائع الدولار لصالح **ودائع الشيكل الإسرائيلي**، التي حققت معدل نمو نسبته 8.9%، لتشكل نحو 21.5% من إجمالي الودائع غير المصرفية. وغالباً ما تستخدم ودائع الشيكل لتسوية التعاملات التجارية مع الجانب الإسرائيلي (المستوردات من السلع والخدمات، ومقاصة الشيكل)، إضافة إلى كونها عملة دفع الرواتب لموظفي السلطة الوطنية الفلسطينية، وبعض مؤسسات القطاع الخاص، وعملة التداول الأساسية في السوق الفلسطينية. ويذكر أن مكانة الشيكل الإسرائيلي تعززت في الودائع على ضوء النتائج الإيجابية التي يحققها الاقتصاد الإسرائيلي (على الرغم من أن التوقعات الأولية تشير إلى تباطؤ الأداء الاقتصادي في العام 2008، مقارنة مع العام 2007)، والارتفاع الذي طرأ على سعر صرف الشيكل مقابل الدولار، وبخاصة بعد أن أصبحت هذه العملة قابلة للتحويل الكامل على المستوى الدولي. كما تعززت مكانة **العملات الأخرى** في الودائع غير المصرفية، ومن ضمنها اليورو إلى نحو 6.0%، بارتفاعها بنحو 4.9%، متأثرة بارتفاع سعر صرف اليورو مقابل الدولار الأمريكي، وتزايد حجم المساعدات القادمة من دول منطقة اليورو.

وبشكل عام، يمكن القول إن المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية قد حققت نجاحاً ملحوظاً في مجال جذب واستقطاب الودائع غير المصرفية، جراء السياسة التي انتهجتها في هذا الشأن، ونمو الوعي المصرفي واستمرار ثقة الجمهور بهذا القطاع، وهذا بحد ذاته يعتبر مؤشراً على سلامة الجهاز المصرفي الفلسطيني. ومن الجدير بالذكر أن حوالي 35% من

الودائع غير المصرفية عبارة عن أرصدة بدون فائدة، كما أن جميع الودائع غير المصرفية يمكن إدراجها ضمن شريحة الودائع قصيرة الأجل، حيث أن ما يزيد على 99% منها تقل فترة استحقاقها عن العام الواحد، وأن حوالي 95.1% من إجمالي هذه الودائع تقل فترة استحقاقها عن 180 يوماً، في حين أن حوالي 76.1% منها ودائع لا تتعدى فترة استحقاقها الشهر الواحد، ما يعني أن الغالبية العظمى من الودائع غير المصرفية بعيدة عن مخاطر تقلبات أسعار الفائدة، إما لكونها بدون فائدة وإما لعدم تغير أسعار الفائدة خلال فترة استحقاقها، إلا أنها قد تكون عرضة لمخاطر تقلب أسعار الصرف، وبخاصة الدولار الأمريكي،[16] وبالتالي التأثير على قوتها الشرائية الفعلية.

5-2-2 حقوق الملكية

في إطار سعي المصارف العاملة إلى دعم وتعزيز رأسمالها، الذي يمثل مصدراً مهماً من مصادر التمويل، أظهرت البيانات خلال الربع الثاني من العام 2008 زيادة في حقوق ملكية هذه المصارف بنحو 1.6%، لتصل إلى 774.6 مليون دولار، مشكلة ما نسبته 10.6% من إجمالي المطلوبات (مصادر أموالها). وتعزى هذه الزيادة، على وجه الخصوص، إلى ارتفاع رأس المال المدفوع بنسبة 8.7%، ليصل إلى 583.3 مليون دولار، جراء قيام بعض المصارف بتصويب أوضاعها ورفع رأسمالها لتدعيم موقعها في السوق المصرفية الفلسطينية، وتماشياً مع تعليمات سلطة النقد النافذة بهذا الخصوص، والقاضية برفع رأسمال المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية. أضف إلى ذلك الزيادة الملحوظة بنسبة 11.4% في الأرباح الجارية المتحققة خلال هذا الربع لتصل إلى 60.1 مليون دولار، إلى جانب ارتفاع الأرباح غير الموزعة بنحو 3.4%، لتبلغ 12.1 مليون دولار، التي من المتوقع إعادة رسملتها. وعلى الرغم من أن قرار التعامل مع الأرباح مرتبط بالمصرف نفسه، إذا لم يكن هناك تعليمات من سلطة النقد تشير إلى خلاف ذلك، فإنه لا يجوز الشروع في عملية توزيع الأرباح قبل الحصول على الموافقة المسبقة من سلطة النقد.

أما بالنسبة لكفاية رأس المال، وهي قاعدة رأس المال منسوبة إلى الأصول المرجحة بالمخاطر، وتحسب عادة للمصارف المحلية فقط، على اعتبار أن المصارف الوافدة تمثل فروعاً لمصارفها الأم في بلد المنشأ، فقد بلغت 23.6%. ويرتبط ارتفاع هذه النسبة للمصارف المحلية العاملة في الأراضي الفلسطينية بقوة رأس المال المدفوع من جهة، وانخفاض الأصول المرجحة بالمخاطر من جهة أخرى. ويتوقع أن يطرأ انخفاض على هذه النسبة في حال تم تطبيق مقررات لجنة بازل II.

5-2-3 النشاط الإقراضي

يعتمد دور المصارف في عملية التنمية الاقتصادية على سياستها الائتمانية (توسعية أو انكماشية)، وقدرتها على توفير الموارد المالية اللازمة لتعزيز النشاط الإنتاجي وتنشيط الطلب الكلي. غير أن الظروف السياسية والاقتصادية غير المواتية، في الحالة الفلسطينية، وبخاصة في قطاع غزة، قد فرضت على المصارف اتخاذ درجة عالية من الحيطة والحذر، تمثلت بالتحفظ في سياستها الائتمانية، مقابل التوسع والانفتاح في الاستخدامات الأخرى.

وفي هذا السياق، تعتبر **التسهيلات الائتمانية المباشرة** غاية في الأهمية لما لها من تأثير على الأداء الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، وعلاقتها بالسيولة وبالإنفاق والنمو في الاقتصاد، إلى جانب كونها أحد أهم الأنشطة التي تمارسها المصارف، وتستحوذ على جزء غير بسيط من أموالها المتاحة. ويتطلب التوسع فيها نوعاً من المواءمة مع محدداتها الرئيسة، وبخاصة تلك المتعلقة بقدرة المصارف على اجتذاب الودائع. وعلى الرغم من نجاح المصارف في استقطاب وجذب مزيد من الودائع، فإن الظروف السياسية والاقتصادية غير المواتية لم تساعد في عكس هذه الزيادة على الائتمان خلال الربع الثاني من العام

[16] تشير بيانات النشرة الإحصائية الشهرية الصادرة عن سلطة النقد إلى أن سعر صرف الدولار خلال الربع الثاني من العام 2008 قد انخفض بنحو 5.1% مقابل الشيكل الإسرائيلي.

2008، الذي شهد رصيده القائم تراجعاً بنحو 1.5%، لينخفض إلى 1746.7 مليون دولار، استخدمت غالبيتها العظمى داخل الأراضي الفلسطينية في مختلف المناطق وشتى المجالات والأنشطة الاقتصادية.

ومما تجدر الإشارة إليه أن هذا الانخفاض في إجمالي التسهيلات عائد في جزء منه إلى قيام المصارف بتطبيق التعليمات الجديدة لسلطة النقد القاضية باستبعاد التسهيلات المتعثرة والمخصصات المكونة مقابلها في حال مضى على فترة تعثرها 6 سنوات فأكثر، الأمر الذي ترتب عليه استبعاد نحو 30% من حجم الديون المتعثرة، وحوالي 40% من حجم المخصصات المكونة مقابلها. وعليه، نجد أن صافي التسهيلات (التسهيلات بعد حذف جميع المخصصات) قد ارتفع بنسبة 3.6%، إلى حوالي 1631.7 مليون دولار، ما يدل على زيادة في حجم التسهيلات الممنوحة على الرغم من تردي الأوضاع السياسية والاقتصادية كافة. كما يجدر التنويه إلى أن هذه الأرقام تعكس وضع الأرصدة وليس التدفقات، فليس من الضروري أن يكون هذا الانخفاض حقيقياً، بل قد يكون –في جزء منه– مؤشراً على تزايد عمليات التسديد لهذه التسهيلات وانتظامها،[17] التي كان لها تأثير إيجابي على ارتفاع حصيلة المبالغ المسددة، وبالتالي تراجع الرصيد القائم من التسهيلات. وقد يكون هذا التراجع في جزء آخر منه حقيقياً، جراء التحفظ في منح الائتمان نتيجة الظروف والمستجدات التي حدثت على أرض الواقع، وما تمخض عنها من تأثير على الأوضاع الاقتصادية، وتعطيل العديد من الأنشطة الإنتاجية والتجارية، وبالتالي تراجع الطلب الائتماني، وبخاصة في **قطاع غزة**، الذي عانى من تراجع مستمر في رصيد التسهيلات وبنحو 24.2%، لينخفض إلى 237.4 مليون دولار، ولتتراجع أهميته النسبية إلى 13.6% من إجمالي الرصيد القائم.

شكل 5: الاتجاه العام لمحفظة التسهيلات الائتمانية المباشرة

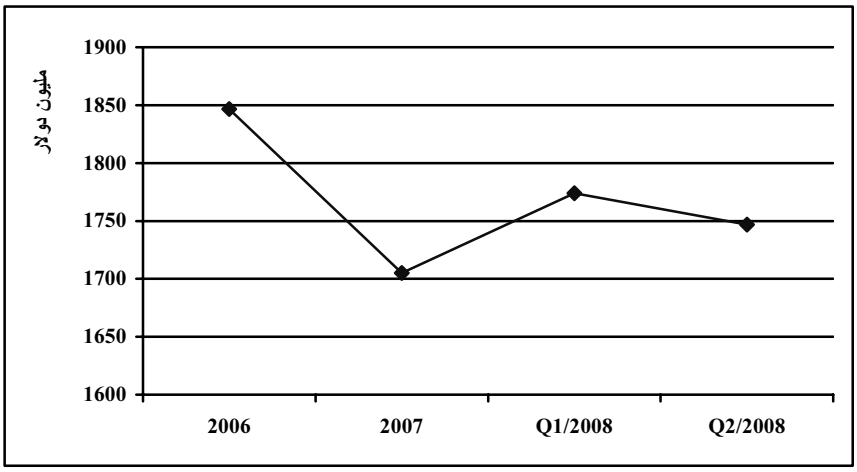

المصدر: جدول 24.

وفي المقابل، فقد ارتفع رصيد التسهيلات في **الضفة الغربية** بنحو 3.3%، ليصل إلى 1509.1 مليون دولار، محدثاً مزيداً من التركز في التسهيلات الممنوحة في الضفة الغربية، باستحواذها على 86.4% من إجمالي الرصيد القائم. وفي ذلك إشارة واضحة إلى مدى ارتباط هذه التسهيلات، كلياً أو جزئياً، بالنشاط الاقتصادي ودورة الأعمال، التي كانت أكثر استقراراً في الضفة الغربية.

وانعكست آثار التغير في أسعار صرف العملات المختلفة على النشاط الائتماني، فتراجع الرصيد الممنوح بعملة **الدولار الأمريكي** بقيمة 41.6 مليون دولار، وبنسبة 3.6%، إلى جانب تراجع الرصيد القائم بعملة **الدينار الأردني** بقيمة 22.4 مليون

[17] ساهمت سلطة النقد في تنظيم تسديد هذه القروض بتحديد نسب وآليات معينة تم الاتفاق عليها مع المصارف، بحيث يتم اقتطاع ما نسبته 35% بحد أقصى من الرواتب والمستحقات الأخرى لأغراض تسديد الأقساط المستحقة.

دولار، وبنسبة 12.9%، نتيجة انخفاض سعر صرفه جراء ارتباطه بالدولار الأمريكي، كما تراجع الرصيد الممنوح **بالعملات الأخرى** ومنها اليورو بقيمة 6.7 مليون دولار، وبنسبة 31.5%، جراء تذبذب سعر صرفه مقابل الدولار. في المقابل، ارتفع الرصيد القائم الممنوح بعملة **الشيكل الإسرائيلي** بقيمة 43.7 مليون دولار، وبنحو 10.4%، متأثراً بارتفاع سعر صرفه مقابل الدولار الأمريكي.

جدول 24: توزيع محفظة التسهيلات الائتمانية المباشرة

(مليون دولار)

بيان الميزانية	2006	2007	2008	
			الربع الأول (Q1)	الربع الثاني (Q2)
حسب التوزيع الجغرافي				
الضفة الغربية	1330.0	1390.6	1460.6	1509.1
قطاع غزة	513.3	314.6	313.2	237.6
حسب الجهة المودعة				
قطاع عام	483.0	421.5	500.6	511.3
قطاع خاص مقيم	1278.8	1208.8	1191.2	1140.5
قطاع خاص غير مقيم	81.5	74.9	82.0	94.9
حسب نوع الوديعة				
قروض	1167.1	1077.4	1062.0	1065.2
جاري مدين	665.8	616.8	700.9	670.7
تمويل تأجيري	10.4	11.0	10.9	10.8
حسب نوع العملة				
دولار أمريكي	1317.3	1167.1	1159.5	1117.9
دينار أردني	196.6	186.2	173.5	151.1
شيكل إسرائيلي	315.3	336.5	419.4	463.1
عملات أخرى	14.1	14.4	21.4	14.6

المصدر: Call Report، رقابة المصارف، سلطة النقد الفلسطينية.

وعلى الرغم من هذه التغيرات، فإن هيكل رصيد التسهيلات بمختلف العملات قد حافظ على اتجاهه العام، فالدولار بقي عملة التسهيلات الرئيسة باستحواذه على 64.0%، يليه الشيكل بنصيب 26.5%، ثم عملة الدينار بنسبة 8.6%، وأخيراً العملات الأخرى بنحو 0.8% من إجمالي الرصيد القائم. كما حافظت الأهمية النسبية للأنواع المختلفة من التسهيلات على اتساقها العام، فمع ارتفاع رصيد **القروض** بنحو 0.3%، يكون قد استحوذ على النصيب الأكبر وبنحو 61.0% من إجمالي الرصيد، تلاه رصيد **الجاري مدين** الذي تراجع بنسبة 4.3%، ليشكل نحو 38.4%، وأخيراً رصيد **التمويل التأجيري** الذي تراجع بنحو 1.8%، ليشكل ما نسبته 0.6% من إجمالي الرصيد القائم.

واقتصر التراجع في رصيد التسهيلات على القطاع الخاص دون العام، حيث ارتفع رصيد التسهيلات الممنوحة **للقطاع العام** بنحو 2.1%، ليصل إلى 511.3 مليون دولار، مشكلاً ما نسبته 29.3% من إجمالي الرصيد، وذلك جراء تزايد الرصيد الممنوح للسلطة الوطنية الفلسطينية بنحو 2.8%، إلى حوالي 491.2 مليون دولار، مقابل تراجع الرصيد الممنوح للسلطات المحلية الفلسطينية ومؤسسات القطاع العام غير المالية بنسبة 13.3%، لينخفض إلى 20.1 مليون دولار.

ويذكر في هذا الشأن أن مديونية القطاع العام وصلت لذروتها في العام 2005، بقيمة 591.0 مليون دولار، ثم أخذت بالتراجع لتصل مع نهاية الربع الثاني من العام 2008 إلى 511.3 مليون دولار، جراء التواصل في عمليات التسديد.

وفي المقابل، تراجع نصيب **القطاع الخاص** بنسبة 3.0%، ليستحوذ على ما نسبته 70.7% من الرصيد القائم للتسهيلات الائتمانية، وبقيمة 1235.4 مليون دولار، متأثراً بالتراجع الشديد في نشاط القطاع الخاص في قطاع غزة، الأمر الذي انعكس على تراجع رصيده الممنوح بنحو 17.2%، مقابل 0.8% نسبة تراجع الرصيد الممنوح للقطاع الخاص المقيم في الضفة الغربية. أما الرصيد الممنوح لغير المقيمين، فقد ارتفع بنسبة 15.8%، ليبلغ 94.9 مليون دولار، علماً أن مساهمة هذا الرصيد لا تتعدى 5.4% من إجمالي الرصيد القائم.

وبشكل عام، لم تسعف الظروف السياسة والاقتصادية غير المواتية المصارف على تبني سياسة ائتمانية بنفس مستوى فعالية سياسة اجتذاب مدخرات المواطنين، وبخاصة أن التحفظ كان سمتها الأبرز، جراء ارتفاع مستوى المخاطر، والتقلبات المستمرة في الأوضاع الاقتصادية، وعدم استقرار مالية الحكومة، وبالتالي استمرار تخوف المصارف من مزيد من التأزم في الأوضاع، الأمر الذي انعكس سلباً على النشاط الائتماني للمصارف. ومع ذلك، فقد تكون هذه السياسة هي السبب وراء بقاء الجهاز المصرفي صامداً في ظل الأزمات التي تعرضت لها الأراضي الفلسطينية.

ويمكن إدراج الجزء الأكبر من التسهيلات الائتمانية (قروض وجاري مدين) ضمن شريحة التسهيلات قصيرة الأجل، وبخاصة أن ما يزيد على 62% منها تقل فترة استحقاقها عن العام الواحد، وأن حوالي 41.8% من التسهيلات تقل فترة استحقاقها عن 180 يوماً، في حين أن حوالي 27.0% من إجمالي التسهيلات لا تتعدى فترة استحقاقها الشهر الواحد، ما يعني أن الجزء الأكبر من هذه التسهيلات بعيد عن مخاطر تقلبات أسعار الفائدة، إلا أنه قد يكون عرضة لمخاطر تقلب أسعار الصرف، وبخاصة الدولار الأمريكي.

وبمقارنة بسيطة بين آجال استحقاق كل من الودائع غير المصرفية والتسهيلات الائتمانية المباشرة، نجد أن هناك عدم توافق في آجال الاستحقاق، ففي الوقت الذي نجد فيه آجال نحو 54% من التسهيلات تقل فترة استحقاقها عن العام الواحد، فإن هناك حوالي 99% من الودائع غير المصرفية تقل فترة استحقاقها عن العام الواحد. ومثل هذا الوضع قد يضع المصارف أمام مخاطر السيولة، إذا لم تحسن التعامل مع هذه المشكلة.

ومن أبر المشاكل المرتبطة بمرونة السياسة الائتمانية، وتعتبر أحد أبرز مصادر القلق للمصرف، مشكلة الديون متأخرة الأداء والمتعثرة (للقروض والجاري مدين)، تلك المشكلة التي أخذت بعداً جديداً في ظل الأزمة المالية التي عانت منها السلطة الفلسطينية، وما رافقها من نقص في التمويل، ونقص في السيولة، وانقطاع في رواتب موظفي القطاع العام. فمن ناحية يعتبر التأخر والتعثر مؤشراً على الصعوبات الاقتصادية وحالات الإعسار والتراجع لدى المشاريع. كما أنها من ناحية أخرى تؤثر على أرباح المصارف وتدفعها للتحفظ في التوسع في الائتمان اللاحق، الذي بدوره ينعكس سلبياً على مستويات الاستثمار، ومن ثم على النمو الاقتصادي. وفي هذا السياق، يلاحظ أن مشكلة الديون متأخرة الأداء والمتعثرة قد بلغت ذروتها في الأراضي الفلسطينية في العام 2006، بتشكيلها 29.2% من إجمالي رصيد التسهيلات الممنوحة، ثم عادت إلى الانخفاض جراء الانتظام في عمليات التسديد، وبخاصة فيما يتعلق بموظفي القطاع العام، لتشكل في نهاية الربع الثاني من العام 2008 ما نسبته 14.1% من إجمالي الرصيد القائم.

5-2-4 النشاط الاستثماري ومحفظة الأوراق المالية

تأثر المناخ الاستثماري والقرارات الاستثمارية، وبخاصة لدى القطاع الخاص، بالأوضاع السياسية والاقتصادية والأداء الاقتصادي الذي ساد الأراضي الفلسطينية خلال الربع الثاني من العام 2008، والتي تجلت بتراجع المبالغ التي قامت المصارف بتوظيفها في النشاط الاستثماري (شركات تابعة وشقيقة وحصص الأقلية) بنحو 1.2%، ولتنخفض هذه الاستثمارات

إلى حوالي 188.6 مليون دولار، أو ما نسبته 2.6% من إجمالي استخدامات الأموال المتاحة للمصارف. وجاء هذا التراجع متأثراً بصورة أساسية بانخفاض حجم الاستثمارات المحلية بنحو 2.1%، لتنخفض إلى 180.4 مليون دولار.

وفي المقابل، تواصل التطور الملحوظ لمحفظة الأوراق المالية (للمتاجرة وللاستثمار) جراء تأثرها بإجراءات سلطة النقد القاضية بالسماح للمصارف بالاستثمار في الأسهم، الأمر الذي ترتب عليه ارتفاع بنسبة 12.0% في استثمارات محفظة الأوراق المالية، وبخاصة تلك المتعلقة بالاستثمار طويل الأجل، ليرتفع حجم الاستثمار في محفظة الأوراق المالية إلى 206.6 مليون دولار، منها 205.5 مليون دولار للاستثمار طويل الأجل.

5-2-5 التوظيفات الخارجية

تعتبر التوظيفات الخارجية إحدى الوسائل المتاحة أمام المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية لاستثمار السيولة المتاحة لديها، الناجمة عن ارتفاع حجم الودائع غير المصرفية، وتراجع رصيد التسهيلات في ظل الأوضاع الاقتصادية والسياسية غير المواتية السائدة في الأراضي الفلسطينية، وما رافقها من ارتفاع في مستوى المخاطر. وعلى الرغم من أن المناخ الاقتصادي والاستثماري في الأراضي الفلسطينية لم يكن ملائمة خلال الربع الثاني من العام 2008، فإن التوظيفات الخارجية للمصارف قد تراجعت بنحو 4%، لتنخفض إلى 3257 مليون دولار، أو ما نسبته 44.6% من إجمالي الموجودات، وذلك جراء تراجع أرصدة المصارف في الخارج.

وتعتبر الأرصدة في الخارج أحد أبرز أوجه هذه التوظيفات،[18] التي تراجعت خلال الربع الثاني من العام 2008 بنسبة 5.0%، لتنخفض إلى 3042.3 مليون دولار، مشكلةً 41.7% من مجموع استخدامات الأموال المتاحة. واستحوذت مكاتب المصرف خارج فلسطين على حوالي 57.3% من هذه الأرصدة، وبقيمة 1743.8 مليون دولار، متراجعة بنحو 13.9%، في حين حصلت المصارف الأخرى خارج فلسطين على 42.7%، وبقيمة 1300.6 مليون دولار، مرتفعة بنسبة 6.9%.

شكل 6: الأرصدة الخارجية للمصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية

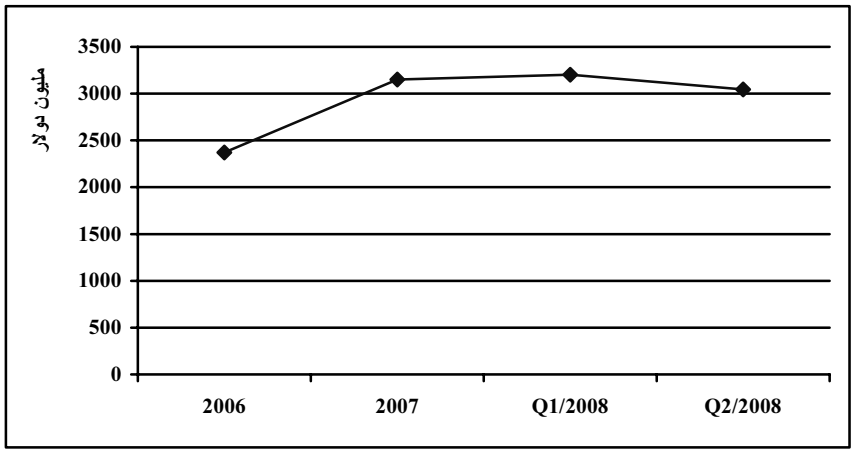

المصدر: جدول 25.

[18] تشمل التوظيفات الخارجية أرصدة، وسندات، وأسهماً، وأذونات خزينة، وصكوكاً، وقروض التجمع البنكي وغيرها من الاستثمارات في الخارج. وقد وصل إجمالي هذه التوظيفات في العام 2007 إلى حوالي 3.5 مليار دولار، أو ما نسبته 56% من إجمالي ودائع الجهاز المصرفي. وتتوزع هذه التوظيفات بين أرصدة نقدية بنسبة 94% موظفة لدى مؤسسات مالية، واستثمارات في المضاربات ومرابحات السلع الدولية بنسبة 2%، واستثمارات في صكوك وسندات وأسهم شركات بنسبة 4%.

5-2-6 مؤشرات أداء المصارف

يستند تحليل وتقييم أداء الجهاز المصرفي إلى منظورين؛ المنظور المصرفي الذي يعتمد على مجموعة من المعايير المتعارف عليها، كالنشاط المصرفي والأرباح الجارية، وملاءة رأس المال، وجودة الأصول، وغيرها، التي تعطي صورة واضحة عن مدى سلامة الجهاز المصرفي وانضباطه وتقيده بتعليمات السلطة الرقابية. والمنظور الاقتصادي، الذي يعتمد على مؤشرات توظيف الأموال المتاحة للمصارف في مختلف الأوجه والمجالات التي تخدم عملية النمو والتنمية الاقتصادية. وفي هذا السياق، تشير مؤشرات الربحية إلى ارتفاع ملحوظ في الأرباح الجارية المتحققة خلال الربع الثاني من العام 2008 بنسبة 11.4%، الأمر الذي أدى إلى تحسن العائد على معدل حقوق الملكية (الأرباح الجارية/ معدل حقوق الملكية) Return on Equity (ROAE) إلى 16%، وارتفاع الأرباح الجارية إلى معدل الموجودات (Return on Assets ROAA) إلى 1.7%.

أما في سياق المنظور الاقتصادي، فيمكن تقييم أداء المصارف من خلال نوعين من المعايير، الأول يرتبط بدرجة استغلال وتوظيف الودائع في مجال الائتمان ودور القطاع الخاص في هذا الجانب، نظراً للدور الحيوي والمهم الذي يلعبه الائتمان في تفعيل الأنشطة الاقتصادية المختلفة، وانعكاساته الإيجابية على الناتج المحلي الإجمالي. وفي هذا المجال، يلاحظ تراجع نسبة التسهيلات المباشرة إلى إجمالي الودائع المصرفية وغير المصرفية (ودائع الجمهور، وسلطة النقد، والمصارف) من 29.2% في الربع الأول من العام 2008 إلى 28.8% في الربع الثاني من العام 2008. وكذلك تراجع نسبة التسهيلات إلى الودائع غير المصرفية من 32.7% إلى 31.2%. وبذلك تكون هذه النسبة دون النسبة التي حددتها تعليمات سلطة النقد النافذة بهذا الخصوص (تعميم 20أ/1998)، والقاضية بتحديد نسبة الائتمان إلى الودائع غير المصرفية كحد أدنى بنسبة 40%. كما تراجعت نسبة التسهيلات الممنوحة للقطاع الخاص إلى ودائع هذا القطاع من 26.0% إلى 24.2%، وللقطاع الخاص المقيم من 24.9% إلى 22.9% خلال الفترة نفسها، في إشارة إلى تراجع دور القطاع الخاص في التأثير على السياسة الائتمانية للمصارف. ويعزى التراجع في هذه المؤشرات إلى الزيادة التي طرأت على حجم الودائع، وبالأخص ودائع العملاء، التي ارتفعت بنسبة 3.2%، وإلى السياسة الائتمانية المتحفظة، وبخاصة في قطاع غزة جراء تردي الأوضاع فيه.

أما النوع الثاني من المعايير، فيربط التوظيفات والأرصدة الخارجية بإجمالي الودائع، بهدف توضيح مدى توجه المصارف نحو استثمار أموالها في الخارج، الأمر الذي يكون له تأثير سلبي على التنمية الاقتصادية داخل فلسطين. وفي هذا السياق، يلاحظ تراجع نسبة التوظيفات الخارجية إلى إجمالي الودائع المصرفية وغير المصرفية من 55.8% في الربع الأول من العام 2008 إلى 53.8% في الربع الثاني من العام 2008، وكذلك تراجع نسبة الأرصدة الخارجية إلى إجمالي الودائع المصرفية وغير المصرفية من 52.6% إلى حوالي 50.3% خلال الفترة نفسها. وجاء هذا التراجع على الرغم من ارتفاع الفوائض المالية لدى المصارف، الناجمة عن ارتفاع حجم الودائع، المتزامن مع ارتفاع مستوى المخاطر في السوق المحلية، وعدم توفر البيئة والمناخ الاستثماري الآمنين. وتجدر الإشارة إلى أن هذه النسبة لا تزال ضمن الحدود الواردة في تعليمات سلطة النقد النافذة بهذا الشأن (تعميم 20أ/1998) والقاضية بأن لا تتجاوز هذه النسبة وبحد أقصى 65% من إجمالي الودائع المصرفية وغير المصرفية.

كما يلاحظ تراجع الدور الائتماني للمصارف، وذلك من خلال تراجع نسبة التسهيلات المباشرة إلى إجمالي الموجودات من 23.7% في الربع الأول من العام 2008 إلى حوالي 23.9% في الربع الثاني من العام 2008، متزامناً مع ارتفاع نسبة الودائع غير المصرفية إلى إجمالي الموجودات من 72.6% إلى 76.7% خلال الفترة نفسها. وفي ذلك إشارة إلى تحسن نسبي في آلية توزيع المدخرات لصالح التوظيف المحلي على حساب التوظيف الخارجي.

جدول 25: مؤشرات أداء الجهاز المصرفي

(نسب مئوية)

مؤشر الأداء	2006	2007	2008	
			الربع الأول (Q1)	الربع الثاني (Q2)
الأرباح الجارية/ معدل الموجودات	1.0	1.2	1.5	1.7
الأرباح الجارية/ معدل حقوق الملكية	9.9	11.0	14.1	16.0
التسهيلات/ إجمالي الودائع	39.5	29.8	29.2	28.9
التسهيلات/ الودائع غير المصرفية (ودائع العملاء)	43.8	33.3	32.7	31.2
تسهيلات القطاع الخاص/ ودائع القطاع الخاص	35.4	27.8	26.0	24.2
تسهيلات القطاع الخاص المقيم/ ودائع القطاع الخاص المقيم	34.1	26.8	24.9	22.9
التوظيفات الخارجية/ إجمالي الودائع	57.6	65.4	63.0	61.5
الأرصدة الخارجية/ إجمالي الودائع	50.7	55.0	52.6	50.3
ودائع العملاء/ إجمالي الموجودات	73.0	73.1	72.6	76.7
التسهيلات الائتمانية/ إجمالي الموجودات	32.0	24.3	23.7	23.9

المصدر: احتسبت من خلال الجداول السابقة.

5-2-7 نشاط غرف المقاصة

تعكس حركة المقاصة درجة كبيرة من التغيرات والتطورات الاقتصادية، التي من المتوقع مع التباطؤ الاقتصادي الذي ما زال يعتري الربع الثاني من العام 2008 أن تشهد ارتفاعاً في عدد **الشيكات المعادة** بمختلف العملات المتداولة (الدولار الأمريكي، والدينار الأردني، والشيكل الإسرائيلي، واليورو). فقد شهد الربع الثاني من العام 2008 ارتفاعاً في عدد **الشيكات المقدمة للتقاص** بنسبة 7.9%، ليصل إلى 241,404 شيكات (بقيمة إجمالية 790.7 مليون دولار، وبارتفاع نسبته 8.6%).

وقد تزامن مع تزايد الشيكات المقدمة للتقاص ارتفاع في عدد **الشيكات المعادة** (المرتجعة) بالعملات المختلفة خلال الفترة نفسها بنسبة 2.9%، لتصل إلى 25,592 شيكاً (بقيمة 48.6 مليون دولار، بارتفاع نسبته 1.8%). وبذلك تكون نسبة الشيكات المعادة إلى الشيكات المقدمة للتقاص قد بلغت إلى 10.6%.

جدول 26: عدد وقيمة الشيكات المقدمة للتقاص ونسبة الشيكات المعادة منها

السنة	الشيكات المقدمة للتقاص		الشيكات المعادة		نسبة المعاد/المقدم للتقاص	
	العدد (شيك)	القيمة (مليون دولار)	العدد (شيك)	القيمة (مليون دولار)	العدد %	القيمة %
2006	2,331,259	5251.9	404,049	477.4	17.3	9.1
2007	2,216,184	5638.6	330,040	486.3	14.9	8.6
الربع الأول 08	223,698	727.9	24,883	47.8	11.1	6.6
الربع الثاني 08	241,404	790.7	25,592	48.7	10.6	6.2

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية، النشرة الإحصائية الشهرية، أعداد مختلفة.

6- سوق فلسطين للأوراق المالية

شهد سوق فلسطين للأوراق المالية حركة تداول نشطة خلال الربع الثاني من العام 2008، تمثلت في الارتفاع الكبير في قيم وأحجام التداول، وكذلك ارتفاع في مؤشر القدس مقارنة مع الربع السابق. ويأتي هذا الارتفاع نتيجة الأجواء الإيجابية والتفاؤلات التي أعقبت مؤتمر فلسطين للاستثمار الذي عقد في مدينة بيت لحم أواخر شهر أيار 2008، حيث شهر المؤتمر حركة نشطة للمستثمرين العرب والأجانب تجاه الاستثمار في فلسطين. بالإضافة إلى ذلك، فقد لعبت عملية الإفصاح دوراً مهماً في استمرار تحسن مؤشرات السوق خلال الربع الثاني من العام 2008، حيث أفصحت 33 شركة من أصل 35 شركة مدرجة في السوق، وكانت نتيجة الإفصاحات تحقيق 26 شركة أرباحاً ربع سنوية، في حين منيت 7 شركات بخسائر خلال الفترة نفسها.

وقد شهد الربع الثاني من العام 2008 إدراج شركتين جديدتين ليتم تداولها في السوق، هما: شركة مركز نابلس الجراحي التخصصي في قطاع الخدمات، وشركة ترست في قطاع التامين. بالإضافة إلى تعديل اسم بنك القدس للتنمية والاستثمار ليصبح بنك القدس دون إجراء تغيير على رمز التداول.

هذا، وأغلق مؤشر القدس في نهاية شهر حزيران عند مستوى 688.58 نقطة، مرتفعاً بنسبة 5.1% على إغلاق شهر آذار 2008. وبمقارنة أداء السوق خلال النصف الأول من العام 2008 مع الفترة نفسها من العام 2007، نلاحظ ارتفاع مؤشر القدس بنسبة 35.1% عن إغلاق شهر حزيران من العام 2007، حيث أغلق عن مستوى 509.69 نقطة.

شكل 7: مؤشر القدس حسب الشهر خلال الربع الثاني من العام 2008

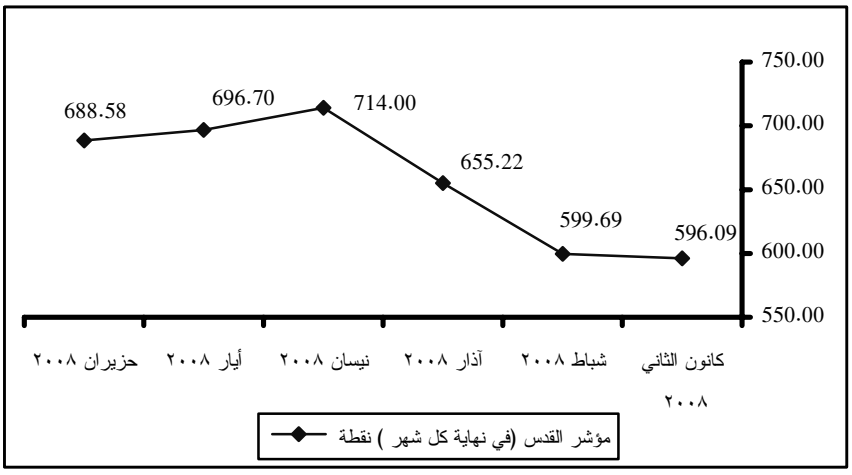

المصدر: سوق فلسطين للأوراق المالية www.p-s-e.com.

يأتي الارتفاع في مؤشر القدس بشكل تفصيلي على خلفية الارتفاع في مؤشر كل من قطاع البنوك والاستثمار والخدمات وبنسبة 10.4% و4.1% و3.5% على التوالي خلال الربع الثاني من العام 2008 مقارنة مع الربع الأول. في حين سجل كل من قطاع الصناعة والتأمين تراجعاً بنسبة 0.4% و13.5% على التوالي خلال الفترة نفسها.

شكل 8: أداء مؤشرات القطاعات خلال الربع الأول 2008
مقارنة مع الربع الرابع 2007

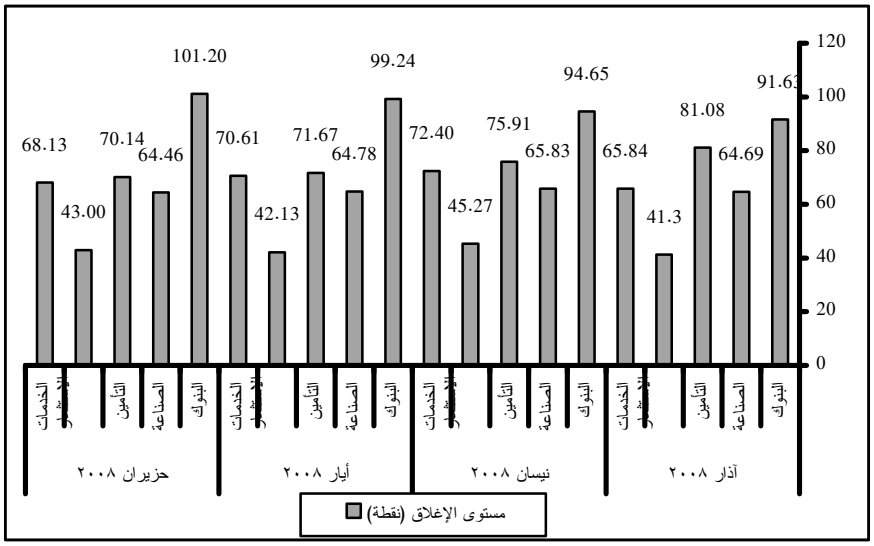

المصدر: سوق فلسطين للأوراق المالية www.p-s-e.com.

وبشكل عام، شهد الربع الثاني ارتفاعاً ملحوظاً في المؤشرات المالية للسوق، حيث بلغ مجموع جلسات التداول خلال الربع الثاني من العام 2008 (64) جلسة تداول، مقارنة بـ 60 جلسة تداول في الربع الأول، وتم خلال هذه الجلسات تداول 136 مليون سهم، مقارنة بـ 105 ملايين سهم تم تداولها خلال الربع الأول من العام 2008. وقد بلغ حجم التداول خلال الربع الثاني 2008 (538) مليون دولار، مقارنة بـ 346 مليون دولار خلال الربع الأول.

هذا، وبلغت القيمة السوقية المسجلة في الربع الثاني من العام 2008 (3.12) مليون دولار، مسجلة ارتفاعاً نسبته 7.6% مقارنة بـ 2.9 مليون دولار في الربع الأول من العام 2008.

كما يلاحظ وجود ارتفاع في قيم وأحجام التداول عبر الإنترنت خلال الربع الثاني من العام 2008 مقارنة بالربع الأول، لكنها لم ترقَ إلى المستوى المطلوب بعد.

جدول 27: المؤشرات الرئيسية لسوق فلسطين للأوراق المالية خلال الربع الثاني من العام 2008

الفترة	القيمة السوقية (مليار دولار)	عدد جلسات التداول	مؤشر القدس (في نهاية كل شهر)	حجم التداول (قيمة الأسهم المتداولة) مليون دولار	عدد الأسهم المتداولة (مليون)
نيسان	3.19	22	714.00	234	57
أيار	3.14	20	696.7	182	42
حزيران	3.12	22	688.58	122	37
الربع الثاني 2008	3.12	64	688.58	538	136
الربع الأول 2008	2.9	60	655.22	346	105

المصدر: سوق فلسطين للأوراق المالية www.p-s-e.com.

7- الأسعار والقوة الشرائية[19]

اتسم الربع الثاني من العام 2008 باستمرار الارتفاع في أسعار المستهلك، كما كان الحال في الربع الأول من العام 2008 والربع الرابع من العام 2007، ما يساهم في مضاعفة مشكلة التضخم التي يعاني منها الاقتصاد الفلسطيني، حيث استمر الارتفاع في معدل أسعار المواد الاستهلاكية خلال الربع الثاني من العام 2008. فبينما انتهى الربع الأول من العام 2008 برقم قياسي يساوي 117.08، واصل ارتفاعه ليصل مع نهاية الربع الثاني من العام 2008 إلى 120.77 (سنة الأساس 2004 = 100). ومع استمرار هذا الارتفاع في الأسعار بشكل متزامن مع استمرار مشكلة البطالة، فإن الاقتصاد الفلسطيني أصبح يعاني من المشكلة المزدوجة: كساد-تضخم (Stagflation)، التي تضيف أعباءً جديدة وقاسية على كاهل المواطن الفلسطيني.

7-1 الأسعار

مع استمرار موجة الارتفاع في الأسعار العالمية، استمر ارتفاع الأسعار في الأراضي الفلسطينية ليسجل قفزات أخرى متتابعة خلال الربع الثاني من العام 2008. كذلك استمر تركيز الارتفاع في أسعار معظم السلع الضرورية، وبالتحديد السلع الغذائية منها، بالإضافة إلى الوقود. وهذه السلع يستحوذ الإنفاق عليها على أكبر نسبة من دخل المستهلك المنفق على سلة المستهلك الفلسطيني، ما يضاعف من معاناته، حيث شهدت السلع المستوردة والمحلية الصنع ارتفاعات متتالية في أسعارها، كما أن طبيعة تلك السلع التي ارتفعت أسعارها تقود إلى سلسلة من التأثيرات التراكمية في كثير من أسعار السلع الأخرى، حيث أن استمرار الارتفاع في أسعار الطحين والأرز والوقود والطاقة واللحوم يؤدي إلى تأثير مضاعف في أسعار منتجات المخابز والحلويات وخدمات المواصلات.

تشير إحصاءات الربع الثاني من العام 2008 إلى حدوث ارتفاع في الرقم القياسي لأسعار المستهلك مقاسة بالشيكل في الأراضي الفلسطينية، حيث ارتفعت بنسبته 3.15% بالمقارنة مع متوسط الربع الأول من العام 2008، وبنسبة 11.89% بالمقارنة مع متوسط الربع المناظر له من العام 2007. وعند مقارنة شهر حزيران 2008 مع حزيران 2007، نجد أن الرقم القياسي لأسعار المستهلك ارتفع على ما كان عليه بنسبة 11.71% (انظر جدول 28).

جدول 28: الأرقام القياسية ونسب التغير الشهرية لأسعار المستهلك في الأراضي الفلسطينية (سنة الأساس 2004 = 100)

الفترة الزمنية	الرقم القياسي	نسبة التغير
كانون الثاني 2008	115.78	1.13
شباط 2008	116.77	0.85
آذار 2008	118.69	1.64
نيسان 2008	120.46	1.49
أيار 2008	120.57	0.09
حزيران 2008	121.28	0.59

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

استمر ارتفاع الأسعار بنسب أكثر حدة في قطاع غزة عن باقي المناطق الفلسطينية، وذلك بسبب استمرار الأوضاع السياسية وتفاقم حدة الحصار الإسرائيلي المفروض على القطاع. وتشير الأرقام القياسية إلى أن متوسط ارتفاع الأسعار خلال الربع الثاني من العام 2008 مقارنة مع الربع الأول من العام نفسه، ارتفع بنسبة 5.22% في قطاع غزة، وبنسبة 16.92% عن

[19] تم تحديث سنة الأساس في حساب الرقم القياسي لأسعار المستهلك، عملاً بالتوصيات الدولية، حيث تم الانتقال من سنة 1996 إلى سنة 2004، وقد تم اختيار تلك السنة على أساس أنها الأكثر استقراراً من بين السنوات التي تمت دراسة أوزانها خلال سنوات انتفاضة الأقصى. كما تم استخدام تصنيف آخر للسلع وهو تصنيف "الاستهلاك الفردي حسب الغرض" الصادر عن الاتحاد الأوروبي (COICOP) الذي يعتمد تصنيف المجموعات إلى اثنتي عشرة مجموعة رئيسية بدلاً من عشر مجموعات، إضافة إلى توزيع السلع داخل بعض المجموعات بأسلوب جديد يعتمد تصنيف السلع حسب الغرض من استخدامها.

الربع المناظر من العام السابق. أما في باقي الضفة الغربية، فكانت النسبة 2.60% مقارنة مع الربع الأول من العام 2008، وبنسبة 12.73% مقارنة مع الربع المناظر من العام 2007. أما في القدس الشريف، فكانت نسبة ارتفاع الربع الثاني من العام 2008 مقارنة مع الربع الأول من العام نفسه، 2.21%، وعن الربع المناظر من العام السابق بلغت النسبة 7.63%. أما بالنسبة لأنواع السلع، فقد كان ارتفاع أسعار السلع الغذائية المحرك الأساسي في ارتفاع الأسعار (انظر جدول 29).

جدول 29 : متوسط ارتفاع الأسعار على مستوى المجموعات الرئيسية في الأراضي الفلسطينية 2008 (سنة الأساس 2004 = 100)

المجموعة	نسب الربع الثاني 2008 عن الربع الأول 2008	نسب الربع الثاني 2008 عن الربع الثاني 2007
المواد الغذائية والمشروبات المرطبة	**5.52**	**21.10**
المشروبات الكحولية والتبغ	**0.36**	**9.24**
الأقمشة والملابس والأحذية	**1.93**	**(1.81)**
المسكن ومستلزماته	**1.65**	**8.49**
الأثاث والمفروشات والسلع المنزلية	**1.44**	**7.11**
الخدمات الطبية	**0.72**	**10.19**
النقل والمواصلات	**3.42**	**11.80**
الاتصالات	**(0.32)**	**1.77**
السلع والخدمات الترفيهية والثقافية	**0.60**	**0.87**
خدمات التعليم	**0.54**	**(1.94)**
خدمات المطاعم والمقاهي والفنادق	**4.15**	**15.59**
سلع وخدمات متنوعة	**0.14**	**1.17**
الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك	**3.15**	**11.89**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

*الأرقام بين قوسين هي أرقام سالبة.

شكل 9: معدل التضخم بالشيكل في كل من القدس وباقي الضفة الغربية وقطاع غزة حسب الربع للعامين 2007 و2008

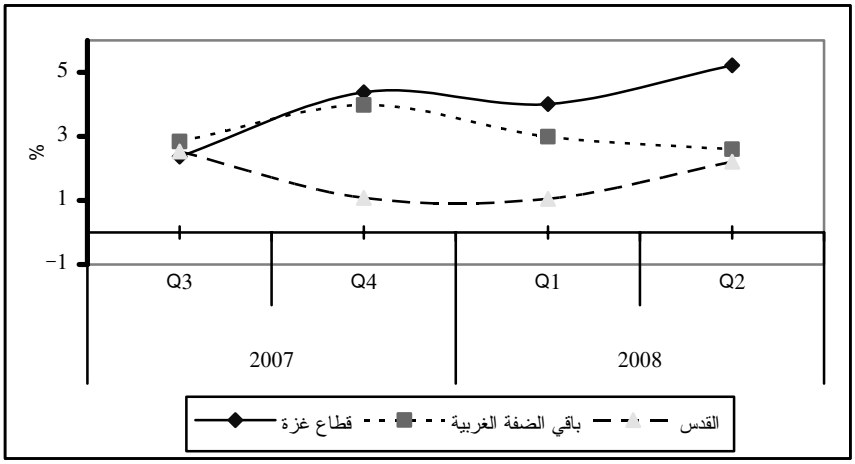

المصدر: حسبت من قبل "ماس" بناءً على بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الرقم القياسي لأسعار المستهلك، سنوات مختلفة.

وعلى مستوى المجموعات الرئيسية في الأراضي الفلسطينية، وعند المقارنة، نجد أن مجموعة المواد الغذائيـــة والمـــشروبات المرطبة هي السبب الرئيسي وراء الارتفاع الحاصل في الأسعار، حيث ارتفعت بنسبة 5.52% خلال الربع الثاني من العـــام 2008 بالمقارنة مع الربع الأول من العام 2008، ومجموعة خدمات المطاعم والمقاهي والفنادق ارتفعـــت بنـــسبة 4.15%، ومجموعة النقل والمواصلات ارتفعت بنسبة 3.42%، كما ارتفعت مجموعة المسكن ومستلزماته بنسبة 1.65% عن الفتـــرة نفسها.

أما على مستوى المناطق والمجموعات المختلفة المكونة للسلة الاستهلاكية، فيلاحظ أن مجموعة المواد الغذائية ارتفعت بنسبة 9.13% في قطاع غزة خلال الربع الثاني من العام 2008 مقارنة مع الربع الأول من العام 2008، وذلك بـــسبب الارتفـــاع الذي طرأ على مستوى أسعار السلع الأساسية. وفي باقي الضفة الغربية، ارتفعت مجموعة المواد الغذائيـــة بنـــسبة 3.95% (انظر جدول 29). كما سجلت مجموعة النقل والمواصلات في قطاع غزة ارتفاعاً وصل إلى 5.82% خلال الربع الثاني من العام 2008 مقارنة مع الربع الأول من العام 2008، وفي باقي الضفة الغربية ارتفعت بنسبة 2.80% عن الفترة نفسها.

كذلك، سجلت أسعار مجموعة المسكن ومستلزماته ارتفاعاً في قطاع غزة بنسبة 2.31%، خلال الربع الثاني من العام 2008 مقارنة مع الربع الأول من العام 2008، فيما سجلت أسعار مجموعة المسكن ارتفاعاً في باقي الضفة الغربية بنسبة 1.51%.

جدول 30: التغيرات الحاصلة على الرقم القياسي لأسعار المستهلك في الأراضي الفلسطينية، حسب المنطقة والمجموعة السلعية في الربع الثاني 2008 مقارنة بالربع الأول 2008

المجموعة السلعية	الأراضي الفلسطينية %	باقي الضفة الغربية %	قطاع غزة%	القدس%
المواد الغذائية والمشروبات المرطبة	5.52	3.95	9.13	4.75
المشروبات الكحولية والتبغ	0.36	0.25	2.52	0.27
الأقمشة والملابس والأحذية	1.93	2.79	2.68	0.12
المسكن ومستلزماته	1.65	1.51	2.31	0.99
الأثاث والمفروشات والسلع المنزلية	1.44	0.99	4.66	(0.88)
الخدمات الطبية	0.72	(0.21)	(2.01)	3.82
النقل والمواصلات	3.42	2.80	5.82	1.57
الاتصالات	(0.32)	(0.25)	(0.77)	0.43
السلع والخدمات الترفيهية والثقافية	0.60	1.09	(0.25)	0.26
خدمات التعليم	0.54	1.18	(0.39)	0.00
خدمات المطاعم والمقاهي والفنادق	4.15	7.27	2.54	2.39
سلع وخدمات متنوعة	0.14	1.48	1.66	(0.12)
الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك	3.15	2.60	5.22	2.21

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

*الأرقام بين قوسين هي أرقام سالبة.

2-7 متوسط أسعار بعض السلع الاستهلاكية الحيوية

تظهر البيانات في جدول 31 أن أسعار معظم السلع قد شهدت ارتفاعاً، ولكن بشكل متفاوت خلال الربع الثـــاني مـــن العـــام 2008 مقارنة مع الربع الأول من العام نفسه، مع العلم أن الأسعار خلال الربع الأول من العام 2008 والربع الأخير من العام 2007 هي بالأساس أسعار متضخمة، ويعود السبب الرئيسي وراء هذا الارتفاع إلى ارتفاع أسعار السلع والمواد المـــستوردة

نتيجة ارتفاع أسعارها عالمياً، ومنها الطحين، والأرز، والمحروقات. وفيما يلي ملخص لحركة أسعار بعض المجموعات السلعية نهاية الربع الثاني من العام 2008 مقارنة بالربع الأول من العام 2008:

أسعار مجموعتي الطحين والأرز:

واصلت أسعار كل من مجموعتي الطحين والأرز ارتفاعهما خلال الربع الثاني من العام 2008 مقارنة مع الربع الأول من العام نفسه، حيث وصلت نسبة الارتفاع في قطاع غزة إلى 12.72% و11.76% للسلعتين على التوالي، في حين ارتفعت أسعار مجموعتي الطحين والأرز في الضفة الغربية بنسبة 4.60%، و24.19% للسلعتين على التوالي خلال الفترة نفسها.

أسعار المحروقات:

استمر ارتفاع أسعار المحروقات في الأراضي الفلسطينية خلال الربع الثاني من العام 2008، وذلك نتيجة لاستمرار الارتفاع في أسعار النفط العالمي، حيث ارتفعت أسعار المحروقات في الربع الثاني من العام 2008 مقارنة مع الربع الأول من العام نفسه في باقي الضفة الغربية بنسبة 7.74%، وفي قطاع غزة بنسبة 3.77%. كما ارتفعت أسعار الغاز المستخدم كوقود منزلي خلال الفترة نفسها بنسبة 5.16% في باقي الضفة الغربية، و6.77% في قطاع غزة.

أسعار الزيوت والدهون:

طال ارتفاع الأسعار موادَّ أساسية أخرى كأسعار الزيوت والدهون، إذ تشير البيانات إلى ارتفاع أسعار مجموعة الزيوت والدهون خلال الربع الثاني من العام 2008 مقارنة مع الربع الأول من العام نفسه بنسبة 8.27% في باقي الضفة الغربية، في حين كان ارتفاعها في قطاع غزة بنسبة 23.32%.

جدول 31: متوسط أسعار المستهلك لبعض الأصناف الحيوية من السلع حسب الربع للعام 2008

الصنف	وحدة الشراء	باقي الضفة الغربية		قطاع غزة	
		الربع الأول 2008	الربع الثاني 2008	الربع الأول 2008	الربع الثاني 2008
خبز أبيض كماج- محلي	1 كغم	4.18	4.49	2.58	2.81
طحين أبيض – زيرو-حيفا	كيس 60 كغم	208.32	220.81	193.33	210.00
أرز حبة قصيرة-صن وايت-أستراليا	كيس 25 كغم	108.13	137.52	115.05	131.67
بيض دجاج – محلي	2 كغم	14.28	14.41	13.11	14.11
سكر أبيض – كريستال -بريطانيا	50 كغم	125.67	121.98	156.21	150.60
بنزين 96 أوكتان	1 لتر	5.99	6.34	6.25	6.32
أسطوانة غاز	أسطوانة 12 كغم	56.47	59.39	53.14	55.89
زيت ذرة – شقحة -إسرائيل	علبة 3 لترات	26.31	34.62	25.83	32.00
زيت زيتون	1كغم	23.90	24.00	27.83	28.33

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2008.

3-7 أسعار العملات

بقيت أسعار العملات الرئيسة متسقة مع اتجاها العام الذي ساد مطلع العام الحالي، حيث تركت تطورات الأسواق المالية آثارها على أسواق النقد الأجنبي، ليواصل معها الدولار الأمريكي انخفاضه (على الرغم من الجهود المبذولة من قبل الاحتياطي الفيدرالي لدعمه بإجراء عدة تخفيضات في أسعار الفائدة)، متأثراً باتساع حدة العجز في ميزانية الحكومة الاتحادية

الأمريكية، وضخامة عجز الميزان التجاري الأمريكي، وتراجع الاستثمارات الأجنبية في الأوراق المالية الأمريكية الناجم عن انخفاض مستوى الثقة في سيولة هذه الأصول، وانخفاض العائد عليها، إلى جانب التراجع الذي ظهر في عدد الوظائف في الولايات المتحدة، الأمر الذي زاد المخاوف من احتمالات تعرض الولايات المتحدة لركود اقتصادي بفعل تداعيات أزمة القروض العقارية، وتزايد حدة الاضطرابات في الأسواق المالية.

كما لجأت السلطات النقدية في العديد من الدول إلى تخفيض أسعار الفائدة في سياق زيادة انخفاض أسعار الفائدة الأمريكية، وذلك بهدف الاستمرار في الحفاظ على سعر صرف عملاتها المثبتة مقابل الدولار، أو التي يستحوذ الدولار الأمريكي على نسبة كبيرة من سلة عملاتها الأجنبية. فالدينار الأردني، على سبيل المثال، يعتمد سياسة سعر الصرف الثابت مقابل الدولار الأمريكي، وبالتالي فإنه يتأثر بالتطورات التي تطرأ على سعر الدولار الأمريكي مقابل العملات الأخرى وبالاتجاه نفسه، وذلك على العكس من الشيكل الإسرائيلي الذي يستند إلى سياسة الصرف المعوّمة، ويعتبر عملة قابلة للتحويل الكامل.

وفي ظل غياب عملة وطنية فلسطينية، واستخدام الأراضي الفلسطينية ثلاث عملات رئيسة (الشيكل الإسرائيلي، الدينار الأردني، الدولار الأمريكي، وغيرها) للتداول وتسوية المدفوعات، وكأداة للقيمة ومستودع لها، فلا خيار أمام المواطن الفلسطيني سوى التأثر سلباً (تراجع القدرة الشرائية) بالتراجع الذي حدث في سعر صرف كل من الدولار الأمريكي والدينار الأردني مقابل الشيكل الإسرائيلي. فمع نهاية الربع الثاني من العام 2008، فقد الدولار الأمريكي ما يعادل 5.1% من قيمته مقابل الشيكل الإسرائيلي (انظر جدول 32)، كما فقد الدينار الأردني ما يعادل 5.4% من قيمته مقابل الشيكل الإسرائيلي متأثراً بتطورات سعر صرف الدولار أمام الشيكل الإسرائيلي، ولتضاف هذه التراجعات في كل من الدولار والدينار إلى التراجعات التي حدثت في الأرباع السابقة.

جدول 32: المتوسط الشهري لأسعار صرف الدولار الأمريكي والدينار الأردني مقابل الشيكل الإسرائيلي والتغير في قوتها الشرائية

الشهر	التغير في الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI) (%)	الدولار الأمريكي			الدينار الأردني		
		متوسط سعر الصرف	معدل التغير (%)	معدل التغير في القوة الشرائية (%)	متوسط سعر الصرف	معدل التغير (%)	معدل التغير في القوة الشرائية (%)
تشرن الأول 2007	1.80	4.0240	(1.57)	(3.37)	5.7405	(0.98)	(2.78)
تشرين الثاني 2007	1.88	3.9285	(2.37)	(4.25)	5.5774	(2.84)	(4.72)
كانون الأول 2007	0.97	3.8952	(0.85)	(1.82)	5.5241	(0.96)	(1.93)
كانون الثاني 2008	1.14	3.7510	(3.70)	(4.84)	5.3207	(3.68)	(4.82)
شباط 2008	0.86	3.6645	(2.31)	(3.17)	5.1066	(4.02)	(4.88)
آذار 2008	1.64	3.5260	(3.78)	(5.42)	4.9911	(2.26)	(3.90)
نيسان 2008	1.49	3.5253	(0.02)	(1.51)	4.9674	(0.48)	(1.97)
أيار 2008	0.09	3.3897	(3.84)	(3.93)	4.7810	(3.75)	(3.84)
حزيران 2008	0.59	3.3477	(1.24)	(1.83)	4.7218	(1.24)	(1.83)

المصدر: تم احتساب الأرقام بناء على بيانات سلطة النقد الفلسطينية، والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

* الأرقام بين الأقواس هي سالبة.

7-4 القوة الشرائية

تعرّف القدرة الشرائية للمواطن بأنها "قدرته على شراء السلع والخدمات باستخدام ما يملكه من نقود". وتعتمد هذه القدرة الشرائية على دخل المستهلك وعلى التغير في أسعار "سلة" من السلع والخدمات الأساسية، الذي يتم قياسه عن طريق الرقم

القياسي لأسعار المستهلك (CPI)، والذي يرتبط بعلاقة عكسية مع القدرة الشرائية، أي أنه كلما ارتفع الرقم القياسي لأسعار المستهلك، انخفضت بالمقابل القدرة الشرائية للمواطن، وأصبح دخله أقل قدرة على شراء الكمية نفسها من "سلة" السلع والخدمات. وباعتبار أن المواطن الفلسطيني يستخدم إلى جانب عملة الشيكل، المستخدمة في قياس الرقم القياسي لأسعار المستهلك، كل من عملتي الدولار والدينار، فإن سعر صرف هاتين العملتين مقابل الشيكل يلعب دوراً كذلك في تحديد القوة الشرائية أيضاً، ويرتبط سعر صرف العملة والقوة الشرائية بعلاقة طردية؛ حيث أنه كلما زاد سعر صرف الدولار على سبيل المثال، فإن ذلك يزيد من قدرة دخله الشرائية (يستطيع شراء كمية أكبر من السلع والخدمات). وبالتالي، تصبح معادلة القوة الشرائية للعملة هي كالتالي: **نسبة التغير في سعر صرف العملة – نسبة التغير في الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI).**

يعرض جدول 33 التغير في القدرة الشرائية للدولار والدينار في الأراضي الفلسطينية للأشهر الستة الأولى من العام 2008، وقد تم احتساب التغير حسب المعادلة الواردة أعلاه. كما أنه بالإمكان احتساب تغير القدرة الشرائية بين الأرباع لكل من الدولار والدينار بجمع نسب التغير للأشهر الثلاثة من الربع.

جدول 33: تغير القوة الشرائية للدينار والدولار في الأراضي الفلسطينية خلال الربع الأول والربع الثاني 2008 حسب الشهر

الشهر	التغير في CPI[20] (%)	العملة	التغير في سعر صرف العملة (%)	تغير القوة الشرائية للعملة (%)
كانون الثاني	1.13	دولار	(3.70)	(4.83)
		دينار	(3.79)	(4.92)
شباط	0.85	دولار	(3.64)	(4.49)
		دينار	(3.81)	(4.64)
آذار	1.64	دولار	(2.46)	(4.10)
		دينار	(2.41)	(4.05)
نيسان	1.47	دولار	0.18	(1.29)
		دينار	(0.03)	(1.50)
أيار	0.09	دولار	(3.81)	(3.90)
		دينار	(3.60)	(3.69)
حزيران	0.59	دولار	(1.23)	(1.81)
		دينار	(1.23)	(1.81)

المصدر: تم احتساب الأرقام من قبل الباحث بناء على بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وسلطة النقد الفلسطينية.

* الأرقام بين الأقواس هي سالبة.

ويتضح من الجدول السابق أن القوة الشرائية لكل من الدولار والدينار واصلت انخفاضها خلال الربع الثاني من العام 2008، ولكن بشكل متذبذب وبحدة أقل من الربع الأول للعام نفسه. فقد انخفضت القوة الشرائية لكل من الدولار والدينار بنسبة 7% مقارنة بانخفاض القوة الشرائية للدولار بنسبة 13.42%، والدينار بنسبة 13.61% في الربع الأول من العام 2008. ويعود السبب في تباطؤ التسارع في انخفاض القوة الشرائية لكلتا العملتين إلى التباطؤ في هبوط قيمة سعر الصرف خلال الربع الثاني من العام 2008؛ فقد انخفض سعر صرف كل من الدولار والدينار مقابل الشيكل خلال الربع الثاني من العام 2008 بنسبة 4.86% مقارنة بانخفاض سعر صرف كل منهما (الدولار والدينار) مقابل الشيكل بنسبة 9.8% و10.01%، على التوالي، خلال الربع الأول من العام 2008. بالإضافة إلى تباطؤ الارتفاع في الرقم القياسي لأسعار المستهلك كما يظهر في الجدول السابق.

[20] تم احتساب الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI) باعتماد سنة 2004 كسنة أساس.

ويمكن ملاحظة تطور التغير في القوة الشرائية للدولار بالنظر إلى شكل 10.[21]

شكل 10: تطور التغير في القوة الشرائية للدولار
في الأراضي الفلسطينية حسب الأشهر (%)

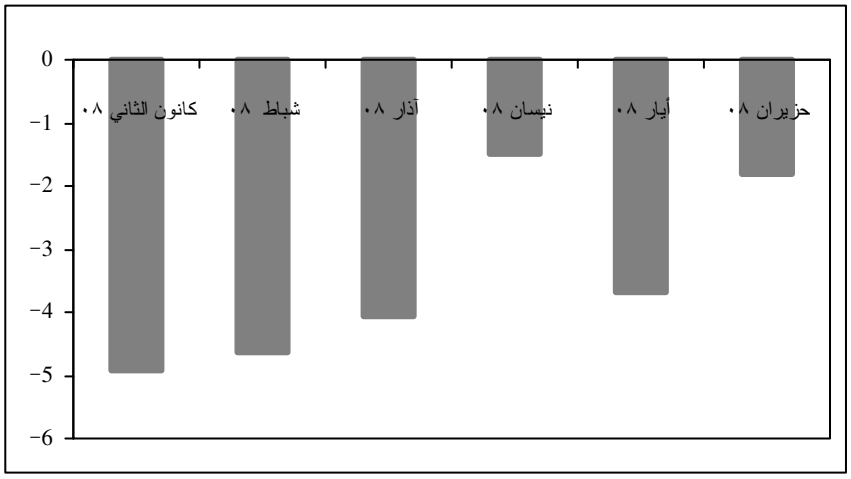

المصدر: تم احتساب الأرقام من قبل الباحث بناء على بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وسلطة النقد الفلسطينية.

8- السياحة

طرأ تحسن ملحوظ على النشاط السياحي في الربع الثاني من العام 2008، وكان ذلك استمراراً للتحسن الذي حدث في العام 2007. والقطاع السياحي، بشكل عام، لا يزال يعاني من الانكماش الناجم عن استمرار الممارسات الإسرائيلية التعسفية والاضطرابات الأمنية. ومن الطبيعي أن يكون التحسن في الدرجة الأولى من نصيب القدس، وبعض التحسن الطفيف في باقي الضفة الغربية، أما قطاع غزة، فإن أوضاعه الصعبة لا تسمح بأي تحسن.

أهم مؤشرات النشاط الفندقي خلال العام 2007:[22]

بلغ عدد الفنادق الإجمالي في الأراضي الفلسطينية 114 فندقاً، تشمل الفنادق العاملة والمغلقة مؤقتاً، ويختلف عدد الفنادق العاملة حسب الشهر، حيث كان في شهر كانون الأول 2007 ما مجموعه 82 فندقاً عاملاً، وبلغ متوسط عدد الغرف فيها خلال العام 2007 ما متوسطه 4,109 غرفة تتضمن 9,088 سريراً.

وبلغ عدد النزلاء في جميع الفنادق العاملة في الأراضي الفلسطينية ما مجموعه 315,866 نزيلاً خلال العام 2007، وبلغ إجمالي عدد ليالي المبيت في جميع الفنادق العاملة في الأراضي الفلسطينية 673,458 ليلة مبيت، في حين بلغ متوسط عدد العاملين في الفنادق العاملة 1,263 عاملاً، منهم 1,094 ذكراً و169 أنثى، وكان يُشغّل ما متوسطه 1033.3 غرفة فندقية يومياً، بنسبة 25.1%، وبلغ متوسط مدة الإقامة في فنادق الأراضي الفلسطينية 2.1 (ليلة/نزيل).

---

[21] يمكن الاستدلال على تطور التغير في القوة الشرائية للدينار من خلال تطور تغيرها للدولار، إذ يرتبط الدينار مع الدولار بسعر صرف ثابت نسبياً، بلغ 0.71 في شهر حزيران 2008، وبنسبة تغير لم تتجاوز 0.5% خلال الربعين الأول والثاني من العام 2008.

[22] **متوسط إشغال (الغرف، الأسرّة):** عبارة عن حاصل مجموع عدد (الغرف، الأسرّة) المشغولة مقسوماً على عدد أيام الإشغال.
نسبة إشغال (الغرف، الأسرّة): تمثل حاصل متوسط إشغال (الغرف، الأسرّة) مقسوماً على عدد (الغرف، الأسرة) المتاحة مضروباً في العدد مائة.
معدل مدة الإقامة: تمثل مجموع عدد ليالي المبيت حسب الجنسية مقسوماً على عدد نزلاء الجنسية ذاتها.

8-1 النشاط الفندقي خلال الربع الثاني 2008

بلغ عدد الفنادق الإجمالي في الأراضي الفلسطينية 118 فندقاً، تشمل الفنادق العاملة والمغلقة مؤقتاً، ويختلف عدد الفنادق العاملة منها حسب الشهر، فقد كان هناك 82 فندقاً عاملاً في شهر حزيران 2008، تتوفر فيها 3,957 غرفة، وتضم 8,704 أسرِّة. وبلغ عدد النزلاء في فنادق الأراضي الفلسطينية خلال الربع الثاني 2008 ما مجموعه 126,633 نزيلاً، في حين بلغ عدد ليالي المبيت في فنادق الأراضي الفلسطينية 323,892 ليلة خلال الربع الثاني من العام 2008.

شكل 11: عدد الفنادق العاملة في الأراضي الفلسطينية حسب الربع الثاني، 2005-2008

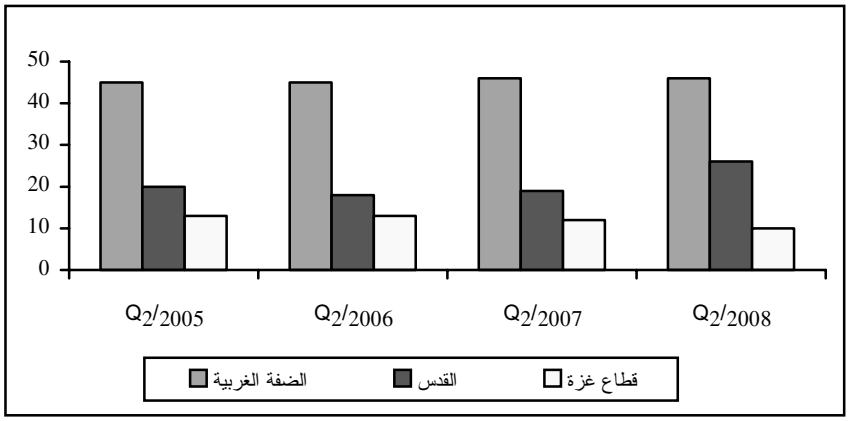

بلغ متوسط إشغال الغرف في الفنادق العاملة في الأراضي الفلسطينية 1,803.2 غرفة فندقية يومياً، بنسبة 42.5% من الغرف المتاحة.

يتركز النزلاء في فنادق القدس، حيث وصلت نسبتهم إلى 52.5% من مجموع النزلاء، تليها فنادق جنوب ووسط الضفة الغربية وبنسبة 29.8% و16.6% على التوالي، أما نسبة نزلاء الفنادق في شمال الضفة الغربية، فقد بلغت 0.8%، في حين بلغت 0.3% في فنادق قطاع غزة.

شكل 12: نسبة إشغال الغرف الفندقية خلال الربع الثاني للأعوام (2005- 2008)

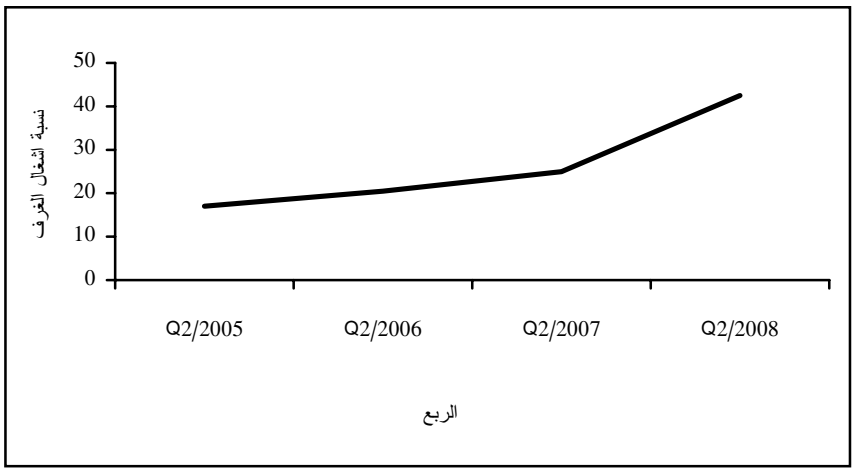

بلغ عدد ليالي المبيت في فنادق الأراضي الفلسطينية 323,892 ليلة خلال الربع الثاني من العام 2008، حيث شكلت ليـــالي المبيت للنزلاء الفلسطينيين ما نسبته 10.7%، والنزلاء القادمين من الاتحاد الأوروبي 45.6% من إجمالي عدد ليالي المبيت، بينما بلغت نسبة ليالي المبيت للنزلاء القادمين من الولايات المتحدة وكندا 7.4%. وبمقارنة عدد ليالي المبيت مع الربع ذاتـــه من العام 2007، يتبين أن هناك ارتفاعاً بعدد ليالي المبيت بنسبة تصل إلى 103.8%.

كما بلغ معدل مدة الإقامة خلال الربع في فنادق الأراضي الفلسطينية 2.6 ليلة لكل نزيل، وقد بلغ أعلى معدل لمدة الإقامة للنزلاء 3.7 ليلة لكل نزيل، وذلك في قطاع غزة، أما في مناطق شمال ووسط وجنوب الضفة الغربية فقد بلغ معدل مدة الإقامة 2.7، و2.2، و2.5 ليلة لكل نزيل على التوالي، وأما في منطقة القدس، فقد بلغ معدل مدة الإقامة 2.7 ليلة لكل نزيل.

ويبين جدول 34 النتائج الأساسية لأهم مؤشرات النشاط الفندقي للربع الثاني من العام 2008، مقارنة مع نتائج الربع الثاني والربع الرابع من العام 2007، وذلك للتعرف على مدى التغير الذي طرأ على أهم المؤشرات الفندقية في الأراضي الفلسطينية.

جدول 34: نسبة التغير في المؤشرات الفندقية خلال الربع الثاني 2008، مقارنة مع الربع الأول 2008 والربع الثاني 2007

المؤشر	نسبة التغير(%) مقارنة مع الربع الأول 2008	نسبة التغير(%) مقارنة مع الربع الثاني 2007
عدد الفنادق العاملة كما في نهاية الربع	0.0	6.5
متوسط عدد العاملين خلال الربع	3.1	-2.3
عدد النزلاء	46.1	68.3
عدد ليالي المبيت	55.9	103.8
متوسط إشغال الغرف	31.5	77.8
متوسط إشغال الأسرة	55.9	103.8
نسبة إشغال الغرف %	25.4	70.0
نسبة إشغال الأسرة %	49.8	90.6

9- تسجيل الشركات

تقوم دائرة تسجيل الشركات في وزارة الاقتصاد الوطني الفلسطينية –بموجب قانون الشركات الأردني رقم (12) لسنة 1964[23]– بعمليات التسجيل للشركات الفلسطينية المختلفة، حيث يتم تسجيل اسم الشركة والوضع القانوني لها، بالإضافة إلى قيمة رأسمال الشركة، وبيانات التسجيل الأخرى. ومع أن مشروع قانون الشركات الجديد ما زال يدور في أروقة ذوي العلاقة، فإن "قراراً بقانون" قد صدر واحتوى على تعديلات لقانون الشركات الأردني 1964، وقد تضمنت هذه التعديلات إضافة أنواع جديدة من الشركات، كالشركات الحكومية والشركات القابضة والشركات غير الربحية، بالإضافة إلى تعديلات حول رأس المال عند التسجيل.

يعمل المراقب الاقتصادي على جمع المعلومات الخام من وزارة الاقتصاد الوطني وتحليلها بشكل ربعي من زوايا عدة، وبخاصة فيما يتعلق بعدد الشركات المسجلة ورأس المال المسجل، كما يتم التحليل القطاعي للشركات المسجلة ووضعها القانوني؛ حيث تقوم دائرة تسجيل الشركات بتقسيم الشركات إلى ثلاثة أنواع: الشركات المساهمة العامة، والمساهمة

[23] ينطبق هذا على الضفة الغربية، أما قطاع غزة فيعمل تحت قانون الشركات رقم 18 للعام 1929، وقانون الشركات العادية رقم 19 للعام 1930.

الخصوصية؛ الشركات العادية؛ وأخيراً الشركات الأجنبية المساهمة والعادية. ويستشف المراقب من بيانات الشركات المسجلة، فكرةً، ولو بشكل غير مباشر، عن طبيعة الأنشطة التي تتجه إليها الاستثمارات في البلد، بالإضافة إلى أن تلك البيانات تعتبر مؤشراً لجاذبية البلد في استقطاب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية.

وعلى الرغم أن الربع الثاني من العام 2008 شهد ارتفاعاً واضحاً بنسبة 35.2% في عدد الشركات المسجلة، حيث تم تسجيل 334 شركة من نهاية شهر آذار وحتى نهاية شهر حزيران مقارنة مع 247 شركة خلال الربع السابق، وارتفاعاً بنسبة 16% عن الربع الثاني من العام السابق، فإنه يجب الأخذ بعين الاعتبار أن الربع الثاني من العام 2008 لم يشهد تسجيل أي شركة جديدة في قطاع غزة –كما كان الوضع منذ تشرين الثاني 2007 وحتى الآن– وذلك بسبب الأوضاع السياسية والاقتصادية الصعبة في القطاع. وفي الاتجاه نفسه، فقد وصل رأس المال المسجل في الربع الثاني من العام 2008 إلى 47.2 مليون دينار، مرتفعاً بنسبة 88.0% عن الربع الذي سبقه، ويعود هذا الارتفاع الكبير إلى الزيادة الكبيرة في عدد الشركات المسجلة، بالإضافة إلى وجود 5 شركات تجاوز رأسمالها مليون دينار مقارنة مع الربع الأول الذي لم يشهد تسجيل شركة أو شركات ذات رأسمال ضخم (انظر جدول 35 وشكل 13).

جدول 35: تطور عدد الشركات الجديدة المسجلة في الأراضي الفلسطينية حسب الأرباع

الربع	عدد الشركات
2007 Q1	387
2007 Q2	288
2007 Q3	260
2007 Q4	261
المجموع	**1196**
2008 Q1	247
2008 Q2	334

المصدر: وزارة الاقتصاد الوطني، دائرة تسجيل الشركات 2007 و2008.

شكل 13: قيمة رؤوس الأموال للشركات المسجلة في الأراضي الفلسطينية بالدينار الأردني حسب الربع

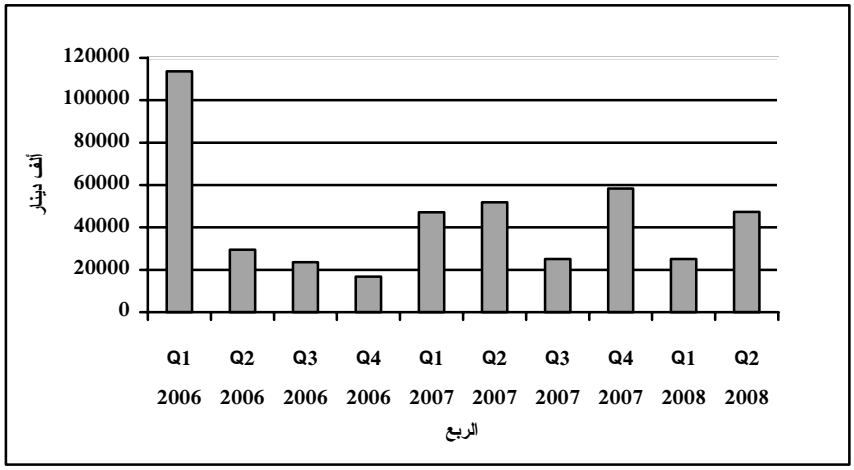

المصدر: وزارة الاقتصاد الوطني، دائرة تسجيل الشركات، 2006، و2007، و2008.

يظهر شكل 14 أن قطاعي الخدمات والتجارة قد استحوذا على الحصة الكبرى من رؤوس الأموال للشركات الجديدة المسجلة في الربع الثاني من العام 2008، وذلك بنسبة 41.6% و32.3% على التوالي. وقد شهد هذا الربع مجموعة من التغيرات في التوزيع القطاعي للشركات المسجلة؛ فقد ارتفعت حصة قطاع الخدمات من 31.3% إلى 41.6%، وكذلك ارتفعت حصة قطاع السياحة (من 5.4% إلى 6.2%)، وجاءت هذه الزيادة على حساب كل من حصة قطاع الصناعة (من 11% إلى 5.8%)، والإنشاءات (من 16% إلى 12.5%) والزراعة (من 2% إلى 1.4%) (انظر شكل 14).

شكل 14: توزيع رأس المال للشركات الجديدة المسجلة في الأراضي الفلسطينية حسب الأنشطة الاقتصادية خلال الربع الأول من العام 2008 (%)

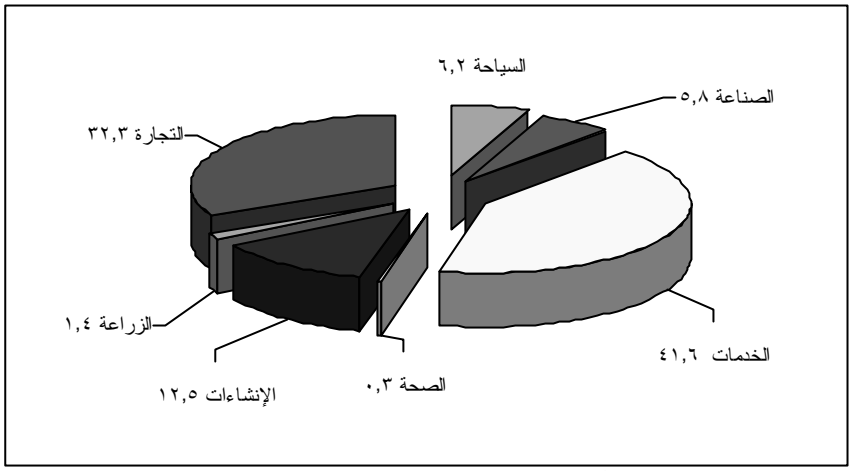

المصدر: وزارة الاقتصاد الوطني، دائرة تسجيل الشركات، 2008.

كما ذكرنا، فإن بيانات الشركات تعتبر مؤشراً ليس للاستثمار فحسب، وإنما أيضاً للتوجهات والوضع القانوني للشركات في فلسطين، وعند مقارنة الشركات المسجلة في الربع الثاني من العام 2008 حسب الوضع القانوني، فإننا نلاحظ تغيراً ملحوظاً في توزيع رأس المال على أنواع الشركات المختلفة مقارنة بالفترات السابقة. فالنسبة الأكبر (57.5%) كانت من حصة الشركات المساهمة الخصوصية مقارنة مع 39.5% للشركات العادية العامة، وحوالي 3% للشركات المساهمة الخصوصية الأجنبية؛ ولم يتم تسجيل أي شركة مساهمة عامة في هذه الفترة.

جدول 36 : توزيع قيمة رؤوس الأموال للشركات المسجلة جديداً في الضفة الغربية[24] حسب الهيئة القانونية

(دينار أردني)

السنة	الهيئة القانونية							المجموع
	عادية عامة	مساهمة خصوصية	مساهمة عامة	مساهمة خصوصية أجنبية	عادية أجنبية	مساهمة عامة أجنبية	عادية محدودة	
2006	16,860,520	65,671,920	22,030,691	7,680,000	0	0	150,000	**112,393,131**
2007	48,283,720	85,301,070	17,675,000	15,059,470	0	0	0	**166,319,260**
Q1 2008	9,180,000	13,899,700	1,739,343	162,000	0	0	160,000	**25,141,043**
Q2 2008	18,682,800	27,180,760	0	1,378,000	0	0	0	**47,241,560**

المصدر: وزارة الاقتصاد الوطني، دائرة تسجيل الشركات، 2007 و2008.

[24] لم يتم تسجيل شركات جديدة في قطاع غزة أثناء الربع الثاني من العام 2008.

10- اتجاهات آراء أصحاب المنشآت الصناعية ومديريها حول الأوضاع الاقتصادية[25]

10-1 أداء المنشآت الصناعية بشكل عام

أفاد 23.8% من أصحاب/مديري المنشآت الصناعية في الضفة الغربية أن أداء المنشآت بشكل عام قد تحسن خلال شهر آب 2008 مقارنة مع شهر تموز 2008، مقابل 18.4% في قطاع غزة.

10-2 الإنتاج

أشار 23.7% من أصحاب المنشآت الصناعية ومديريها إلى أن وضع الإنتاج قد تحسن خلال شهر آب 2008 مقارنة بالشهر السابق. من جهة أخرى، أشارت النتائج إلى أن 21.4% من أصحاب المنشآت الصناعية ومديريها أفادوا بأن وضع الإنتاج قد ساء خلال الفترة نفسها، كما أظهرت النتائج أن 12.1% منهم أفادوا بأن المنشآت الصناعية تواجه صعوبة أكبر في الحصول على المواد الأولية اللازمة ومدخلات الإنتاج. في حين أشار 12.4% من أصحاب المنشآت الصناعية ومديريها إلى تحسن القدرة على الحصول على المواد الأولية اللازمة ومدخلات الإنتاج خلال شهر آب 2008.

10-3 التشغيل

أشار 10.4% من أصحاب المؤسسات الصناعية إلى وجود تحسن في مستوى التشغيل، مقابل 7.8% يعتقدون أنه ساء خلال شهر آب 2008. أما فيما يتعلق بإنتاجية العاملين، فقد أشار 17.3% من أصحاب المؤسسات الصناعية إلى أن إنتاجية العاملين قد ساءت، في المقابل 22.0% منهم يعتقدون بتحسنها خلال شهر آب 2008. أما بالنسبة للتوظيف، فيلاحظ أن 14.4% فقط من أصحاب المنشآت الصناعية، قد قاموا بتشغيل عاملين لديهم خلال شهر آب 2008، في المقابل قام 7.6% بتسريح عاملين في الأراضي الفلسطينية. أما من حيث الانتظام في العمل، فقد أشار 16.5% من أصحاب المؤسسات الصناعية إلى أنهم يتوقعون تحسناً في الانتظام في العمل خلال الشهور الستة التي تلي شهر آب 2008.

وتشير نتائج توقعاتهم إلى أن 33.5% منهم يتوقعون تحسناً في إنتاجية العاملين، و13.1% يتوقعون تحسناً في عملية شحن المنتجات الجاهزة إلى الأسواق خلال الأشهر الستة التي تلي شهر آب 2008.

10-4 الأوضاع المالية الخاصة والتمويل من خلال الاقتراض

أشار 66.4% من أصحاب المؤسسات الصناعية ومديريها إلى أن الأوضاع المالية الخاصة، لم يطرأ عليها أي تغير خلال شهر آب 2008 مقارنة بالشهر السابق في الأراضي الفلسطينية، فيما يعتقد 17.6% منهم أنها ازدادت سوءاً، وأشار 1.9% إلى أن التسهيلات المصرفية ازدادت سوءاً مقابل الغالبية (96.5%) التي اعتقدت أنه لم يطرأ عليها أي تغير.

أما التوقعات المستقبلية لهم، فتشير إلى أن 30.3% منهم يتوقعون تحسن الأوضاع المالية الخاصة، و3.2% فقط يتوقعون تحسن التسهيلات المصرفية خلال الأشهر الستة التي تلي شهر آب 2008.

---

[25] يعتمد هذا الجزء من المراقب على "مسح اتجاهات أصحاب (مديري) المؤسسات الصناعية بشأن الأوضاع الاقتصادية"، وهذا المسح الذي جرى خلال الفترة 3-2008/09/23 يمثل شهر آب 2008 مقارنة بشهر تموز 2008.

10-5 المبيعات والمنافسة

أفاد 25.1% من أصحاب المنشآت الصناعية بأن قيمة المبيعات كانت أسوأ خلال شهر آب 2008 مقارنة بما كانت عليه في الشهر السابق في الأراضي الفلسطينية. وأفاد 40.9% من أصحاب المنشآت الصناعية بأنهم يتوقعون ارتفاع مستوى المبيعات خلال الأشهر الستة التي تلي شهر آب 2008 في الأراضي الفلسطينية.

أما فيما يتعلق بالمنافسة، فإن 90.0% من أصحاب المنشآت الصناعية ومديريها يجدون منافسة محلية وأجنبية للمنتج الرئيسي لديهم، حيث أشار 78.4% من أصحاب المنشآت الصناعية ومديريها إلى وجود منافسة محلية على مستوى الأراضي الفلسطينية، حيث ترتفع النسبة في قطاع غزة لتصل إلى 88.6%، مقابل 76.6% في الضفة الغربية، كما يرى 21.6% وجود منافسة أجنبية على مستوى الأراضي الفلسطينية، حيث نجد من خلال النتائج أن المنافسة الأجنبية للمنتج الرئيسي تتركز في الضفة الغربية (23.4% في الضفة الغربية، 11.4% في قطاع غزة).

11- التعليم

تفيد نتائج مسح وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطينية، في الكتاب الإحصائي التربوي السنوي للعام الدراسي 2008/2007، بأن هناك 3402 روضة أطفال ومدرسة في الأراضي الفلسطينية، حيث بلغ عدد المدارس ورياض الأطفال في الضفة الغربية 2521، و881 مدرسة وروضة أطفال في قطاع غزة.

وحسب جهة الإشراف، تتوزع المدارس كما يلي: 1833 مدرسة تشرف عليها الحكومة، فيما تتبع لوكالة الغوث 309 مدارس، أما المدارس الخاصة فقد بلغ عددها 288.

وحول توزع المدارس حسب فترة الدوام، فقد أفادت وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطينية في كتابها الإحصائي السنوي أن هناك 2157 مدرسة تداوم في الفترة الصباحية بانتظام، وتتوزع 1778 مدرسة في الضفة الغربية، و379 مدرسة في قطاع غزة، كما تداوم 263 مدرسة في الفترة المسائية، منها 28 مدرسة في الضفة الغربية و235 مدرسة في قطاع غزة، وبذلك يكون عدد المدارس المداومة في الفترة المسائية يزيد على ثمانية أضعاف في غزة عنها في الضفة الغربية. كما تداوم 10 مدارس في الفترة الصباحية والمسائية تحت إشراف إدارة واحدة منها 3 مدارس في الضفة، و7 مدارس في قطاع غزة.

ومن حيث الملكية، تتوزع المدارس ورياض الأطفال إلى 2561 مدرسة وروضة أطفال مملوكة، و694 مدرسة وروضة أطفال مستأجرة، و147 مدرسة وروضة أطفال مملوكة ومستأجرة في آن واحد، حيث تشكل المدارس ورياض الأطفال المملوكة في الضفة ما نسبته 73% من مجموع المدارس ورياض الأطفال الموجودة فيها، وفي قطاع غزة ما نسبته 82% من مجموع المدارس ورياض الأطفال الموجودة فيها.

ويجلس 1182246 طالباً وطالبة في الضفة الغربية وقطاع غزة على مقاعد الدراسة، بمن فيهم الأطفال في الروضات، منهم 710287 طالباً وطالبة في الضفة الغربية، و471959 في قطاع غزة. وتشير البيانات إلى أن معدل عدد الطلبة لكل معلم في المدارس يتفاوت حسب جهة الإشراف، فبلغت 20.8 طالب لكل معلم في المدارس الحكومية، و28.9 طالب لكل معلم في مدارس وكالة الغوث الدولية و14.8 طالب لكل معلم في المدارس الخاصة، و19 طفلاً لكل معلم في رياض الأطفال.

وتشرف على العملية التعليمية وزارة التربية والتعليم العالي، التي تدير بشكل مباشر معظم المدارس في التعليم العام، وبعض مؤسسات التعليم العالي، حيث تشرف على 766730 طالباً وطالبة في المدارس الحكومية، كما تشرف على أكثر من 57097 عاملاً وموظفاً موزعين على وزارة التربية والقطاع الخاص، ما يجعلها أكبر وزارة في السلطة الوطنية الفلسطينية.

كما أن 65% من مدارس السلطة الفلسطينية لديها مختبرات للحاسوب العام الدراسي 2008/2007، ويشكل ذلك زيادة كبيرة مقارنة بما كان عليه الوضع في العام الدراسي 2000/1999، حيث كانت 28% من المدارس فيها مختبرات حاسوب. وتعكف وزارة التربية والتعليم الفلسطينية حالياً على دراسة تجارب لقياس مدى مساهمة التعليم الإلكتروني في تحسين نوعية التعليم واستثمار الطاقات، وفقاً لما صرحت به وزيرة التربية والتعليم العالي.

وتسعى وزارة التربية والتعليم العالي في خطتها الخمسية الجديدة إلى تطوير نوعية التعليم الفلسطيني من خلال التركيز على الأهداف الرئيسية التالية: الالتحاق بجميع قطاعات التعليم في جميع المراحل، والنوعية في التعليم، وتأهيل المعلمين وتدريبهم، وتطوير المناهج الفلسطينية.

وحسب تعبير وزارة التربية والتعليم، فإن "الهدف من بناء الخطة الخمسية التطويرية الثانية 2007–2011، هو الانتقال بالتعليم الفلسطيني من مرحلة إعادة البناء لما دمره الاحتلال ووقف التدهور في العملية التعليمية إلى مرحلة التخطيط الشامل، الذي يعنى بالكيف إلى جانب العناية بالكم، والربط بين الحاجات التربوية وحاجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية".[26]

واعتمدت الخطة في مراحل بنائها كافة ثلاثة محاور أساسية: الالتحاق بالتعليم، تطوير نوعية التعليم، تطوير الإدارة. ويتطلب هذا، بالتوازي، العمل على تطوير مهارات المعلمين، وتحسين التجهيزات التعليمية، وتطوير المنهاج التربوي.

وبشكل عام، فإن العمل على تطوير العملية التربوية في الأراضي الفلسطينية المحتلة يجري في ظل سياسة إسرائيلية احتلالية غير مواتية، بل تعمل على عرقلة العملية التعليمية من خلال إعاقة حركة الطلاب والمعلمين، نتيجة لنشر مئات الحواجز في الأراضي الفلسطينية، وبناء الجدار، وعزل القدس، واستهداف العملية التعليمية فيها، وحصار غزة المزمن.

12- قطاع الصحة

ترك الحصار آثاره الواضحة على قدرة القطاع الصحي على تقديم خدماته في قطاع غزة، وذلك نتيجة المماطلة الإسرائيلية في إدخال الأدوية، ونتيجة مباشرة لأزمة الوقود والكهرباء، ومنع المرضى من مغادرة قطاع غزة لتلقي العلاج اللازم خارجه.

وقد أشارت تقارير وزارة الصحة إلى نفاد عدد كبير من الأدوية الأساسية، تجاوز أكثر من 160 صنفاً، ونفاد أكثر من 130 صنفاً من المهمات الطبية حتى أواخر شهر تشرين الأول، وكذلك فان أكثر من 120 صنفاً من المهمات الطبية على وشك النفاد خلال الأيام المقبلة، ويضاف إلى ذلك أن أكثر من 90 جهازاً طبياً تعطل بسبب عدم توفر قطع الغيار اللازمة.

كما منعت قوات الاحتلال الإسرائيلي مئات المرضى الذين يحتاجون تلقي العلاج خارج قطاع غزة من مغادرته. وأفادت تقارير منظمة الصحة العالمية أن مئات الحالات المرضية الحرجة التي تحتاج إلى عمليات جراحية متخصصة، وتحديداً المخ والأعصاب والعظام وعلاج من أمراض مثل السرطان والكلى والقلب، لم تتمكن من السفر للخارج لغرض العلاج.

كما سجلت وزارة الصحة عشرات حالات الوفاة من مرضى لم يتمكنوا من السفر للعلاج خارج القطاع، كما سجلت اللجنة الشعبية لمواجهة الحصار 252 حالة وفاة كنتيجة مباشرة للحصار.

[26] الصفحة الإلكترونية لوزارة التربية والتعليم الفلسطينية: WWW.MOHE.GOV.PS، 2008/6/11.

13- حصار غزة: كارثة إنسانية

فرضت قوات الاحتلال الإسرائيلي الحصار الشامل على قطاع غزة بتاريخ 2007/6/15. وأغلقت معابره الدولية، واستخدمت معابر بديلة وغير مجهزة لإدخال المساعدات الإنسانية، وبعض السلع المصنفة سلعاً ضرورية. وأصبح سكان قطاع غزه البالغ عددهم 1.5 مليون نسمة في سجن كبير محاصر من جميع الجهات. ويعتمد قطاع غزة بشكل شبه كامل على استيراد البضائع من إسرائيل وعبرها؛ أي أن معابره مع إسرائيل هي الرئة التي تغذيه، وهي نافذة غزة على العالم الخارجي. وقد تسبب الحصار في شلل المرافق الاقتصادية، وترك آثاراً اجتماعية سلبية وضاعف المشكلات الاجتماعية والصحية والتعليمية والنفسية للفلسطينيين في قطاع غزة.

وقدر تقرير صادر عن اللجنة الشعبية لمواجهة الحصار الخسائر الاقتصادية المباشرة في قطاع غزة بحوالي 640 مليون دولار حتى منتصف تشرين الأول 2008، وذلك ناتج عن إغلاق المعابر التجارية. يضاف إلى ذلك خسائر القطاعات الاقتصادية الأخرى؛ مثل قطاع الصناعة الذي تقدر خسائره بـــ 16 مليون دولار شهرياً، وقطاع الزراعة بمعدل 10 ملايين دولار شهرياً. ويذكر أن إسرائيل ألغت الكود الجمركي الخاص بقطاع غزة بتاريخ 2007/6/21، ما يعني إنهاء الاستيراد المباشر وإلغاء الوكالات والعلامات التجارية الخاصة بمستوردي قطاع غزة، والعودة للمستورد الإسرائيلي، ما يتسبب في ضياع إيرادات السلطة من الجمارك المحصلة من الاستيراد المباشر.

وتوقفت جميع المشاريع الإنشائية والعمرانية والتطويرية الخاصة والعامة، ومشاريع البنية التحتية، نتيجة عدم وجود مواد البناء، بما في ذلك مشاريع البنية التحتية التي تنفذها "الأونروا"، والتي تقدر تكلفتها بحوالي 93 مليون دولار. وتسبب الحصار في حرمان القطاع الصناعي من وصول المواد الخام الضرورية، وتصدير منتجاته. وتسبب ذلك في توقف 95% من المنشآت الصناعية عن العمل. أما المنشآت الصناعية الباقية، فتعمل بطاقة إنتاجية متدنية. ويهدد الحصار النشاط التجاري بالشلل نتيجة تقليص عدد السلع المسموح دخولها إلى قطاع غزة، حيث تقلص عدد السلع إلى 20 صنفاً من المواد الغذائية الأساسية جداً والمستلزمات الطبية، مقابل ما يزيد على 9000 صنف كانت ترد عبر المعابر المختلفة قبل فرض الحصار، وكذلك بسبب احتجاز بضائع التجار في الموانئ الإسرائيلية. ويتهدد خطر الانهيار أيضاً القطاع الزراعي، وبخاصة الموجه للتصدير، وكذلك قطاع صيد السمك.[27]

وبدون شك، فإن تأثير الحصار السلبي على قطاع غزة يتجاوز الآثار الاقتصادية المباشرة، فقد تسبب الحصار بآثار بنيوية من الصعب إصلاحها على المدى القريب، وبخاصة فيما يتعلق بمواد المستثمرين المحليين التي جرى تدميرها أو تآكلت بفعل الشلل الذي أصاب الأنشطة الاقتصادية المختلفة. وكذلك الأضرار التي لحقت بالبيئة الاستثمارية في القطاع، والتي تجعل الاستثمار المقبل هناك مغامرة كبيرة.

13-1 المواد الغذائية

سمحت (إسرائيل) منذ فرضها الحصار المشدد بمرور المواد الغذائية الأساسية وبشكل متقطع. وبعد أن اعتبرت إسرائيل قطاع غزة كياناً معادياً، فقد سمح الاحتلال بمرور قائمة أساسية من المواد الغذائية لا تتجاوز أكثر من 20 نوعاً من المواد الغذائية، الأمر الذي أدى إلى نقص ملحوظ في المواد الغذائية، واختفاء عدد كبير من الأصناف الغذائية، وأدى إلى ارتفاع حاد في أسعارها.

[27] الطباع، ماهر (2008). **حصاد عام على حصار غزة**، غزة: الغرفة التجارية.

وحسب تقارير حركة المعابر، فإن ما يدخل قطاع غزة لا يتجاوز 15% من حاجة القطاع اليومية لكل المستلزمات الحياتية بشكل طبيعي.

وقد حصل ارتفاع كبير على أسعار كثير من المواد منذ شهر تموز 2007، نتيجة لهذا التقليص مما يدخل القطاع من مواد نتيجة إغلاق المعابر، ومنع دخول أية مواد خام للتصنيع الغذائي.

إن ما نتج عن الحصار من فقر وبطالة عالية، أدى إلى رفع العديد من الأسعار، بحيث لا يستطيع قطاع كبير من السكان شراء المواد الأساسية، حيث صرحت 62% من الأسر عن انخفاض في الإنفاق، نسبة 93,5% منهم تحدثوا عن تخفيض إجمالي على شراء الغذاء، ما أدى إلى تخفيض بنسبة 98% في شراء اللحوم، وانخفاض بنسبة 86% في شراء منتجات الألبان. هذا وتشير التقديرات إلى حاجة القطاع اليومية من المواد الغذائية الأساسية بشكل يومي.

ملف المياه الفلسطينية

لقد كان اهتمام الحركات اليهودية بالمصادر المائية في فلسطين منذ عام 1908، حيث تم البحث في هذا الموضوع في مؤتمر بازل في ذلك العام. ويمكن رصد بعض بدايات مشكلة المياه الناتجة عن الاعتداءات الإسرائيلية على المياه في الضفة الغربية وقطاع غزة، والتي ترجع إلى ما قبل قيام إسرائيل باحتلالها عام 1967، حيث قامت إسرائيل عام 1964 بتجفيف بحيرة الحولة، كما قامت وبعد إنشائها الناقل القطري[28] بتحويل مياه نهر الأردن وضخ ما يزيد عن 450 مليون متر مكعب سنويا من مياهه إلى صحراء النقب والمناطق الجنوبية من الساحل، وبذلك بدأ النزاع حول مياه نهر الأردن خصوصاً عندما احتلت إسرائيل فيها الضفة الغربية وقطاع غزة وسيناء ومرتفعات الجولان، وقامت بفرض سيطرتها الكاملة على مصادر المياه المتبقية للفلسطينيين سواء من المياه الجوفية أو المياه السطحية المتمثلة بمياه نهر الأردن، وأعلنت إسرائيل أن أراضي الضفة الغربية المجاورة لنهر الأردن منطقة عسكرية مغلقة، ومنعت الفلسطينيين من حصتهم في نهر الأردن. وتستخدم إسرائيل حالياً أكثر من 55% من مياه نهر الأردن، في حين لا يحصل الفلسطينيون على حصتهم من النهر والمقدرة بـ 250 مليون متر مكعب، حسب القوانين الدولية المختلفة.

إن كمية المياه التي كانت مخصصة للضفة الغربية ما قبل العام 1995 هي 118 مليون متر مكعب، في مقابل 50 مليون متر مكعب لقطاع غزة[29]. وفي اتفاقية المرحلة الانتقالية اعترفت إسرائيل في البند 40 من اتفاقية أوسلو المتعلق بالمياه والمياه العادمة بالحقوق المائية للفلسطينيين في الضفة الغربية، ولكنها أبقت على كمية المياه المخصصة للضفة الغربية وقطاع غزة حتى العام 1998، على أن تعمل على تأمين ما مجموعه 80 مليون متر مكعب إضافي من المياه للفلسطينيين خلال الفترة الانتقالية، على أن يعاد النقاش على هذه الكميات بعد خمس سنوات من الاتفاقية، إلا أن إسرائيل لم تلتزم بذلك البند ولم يتم الحصول إلا على حوالي 28 مليون متر مكعب فقط من الـ 80 مليون التي تعهّدت إسرائيل بتوفيرها. وفي حين تم تأجيل تحصيص مصادر المياه المشتركة في نهر الأردن والأحواض الجوفية المشتركة إلى مفاوضات الحل النهائي، فقد نصت الاتفاقية على ثلاثة أحواض في الضفة الغربية وهي: الحوض الشرقي، والحوض الشمالي الشرقي، والحوض الغربي، إلا أن إسرائيل منعت الحفر في الحوض الغربي تماماً،والذي يحتوي على مياه نقية نوعياً وذات تكلفة رخيصة في الاستخراج كون المياه تتواجد على عمق 200 – 300 متر فقط. وفي المقابل فقد سمحت إسرائيل بالحفر في الحوض الشرقي لبعض

[28] بدأت إسرائيل ببناء الناقل القطري (وهو الشريان الرئيسي في شبكة المياه بإسرائيل وتتصل به معظم مشروعات المياه الإقليمية، والمشروع عبارة عن شبكة أنابيب قطرية لنقل المياه من مصادر نهر الأردن وبحيرة طبرية إلى جنوب إسرائيل وشمال النقب، وقد صممت هذه الشبكة على أيدي هيئة المياه الإسرائيلية وقامت بتنفيذها شركة "مكوروت" ويتم ضخ مياه هذا الناقل أولاً من بحيرة طبرية ثم تنقل عبر قناة مفتوحة طولها 16كم2 تمتد من كيبوتس حكوك وحتى غور بيت نطوفة وهناك يتم ترشيحها وتنقيتها، ومن ثم يتم نقلها عبر أنبوبة قطرها متران و80 سم حتى رأس العين، وفى هذا المكان يصبح ناقل المياه من بحيرة طبرية وخط البركون – النقب خطاً واحداً، ويبلغ طول الناقل القطري 130 كم تقريباً) عام 1958 وأكملت بنائه 1964 حيث استخدمته لاستغلال مياه نهر الأردن من خلال تحويل مياه بحيرة طبرية إلى صحراء النقب.

[29] المقابلة التي أجرتها جريدة القدس مع الدكتور شداد العتيلي، رئيس سلطة المياه الفلسطينية بتاريخ 2008/5/6، صفحة 24.

الآبار والذي يعتبر الحفر فيه مكلفاً جداً حيث توجد المياه على عمق 700 أو 800 متر، بالإضافة إلى تزايد ملوحة هذه المياه الأمر الـذي بدأ يتطلب معالجة هذه المياه (تحلية المياه) مما يزيد من تكلفة استخراج هذه المياه بشكل كبير.

وبحسب بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، فإن السكان في الأراضي الفلسطينية يستهلكون ما مجموعه 270 مليون متر مكعب سنوياً من المياه، بواقع 150 مليون متر مكعب للضفة الغربية، و120 مليون متر مكعب لقطاع غزة، مع أن الحاجة الفعلية الحالية تقـدر بـــ 400 مليون متر مكعب سنوياً. ومع أن كمية المياه المتوفرة في إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة تقدر بأكثر من 2.5 مليار متر مكعب، فإن إسرائيل تستولي على حوالي 90% منها، وبحسب وزارة الشؤون الخارجية الفلسطينية فإن إسرائيل تسيطر على 88% مـن مصادر المياه الجوفية داخل حدود الضفة الغربية وقطاع غزة، والتي تقدر بـــ 700 مليون متر مكعب.

وبحسب وزارة الشؤون الخارجية الفلسطينية، فإن إجمالي ما يستهلكه الفرد الفلسطيني من المياه للأغـراض المنزليـة فـي الأراضـي الفلسطينية المحتلة هو أقل من 100 لتر يومياً، في مقابل حوالي 350 لتر يومياً يستهلكه الفرد الإسرائيلي، مع العلم أن الحد الأدنى الـذي حددته منظمة الصحة العالمية لاستهلاك الفرد اليومي هو 150 لتر يومياً. وبذلك يكون معدل استهلاك الفرد الإسرائيلي من المياه أكثر من أربعة أضعاف استهلاك الفرد الفلسطيني[30]، مع العلم أن نسب استهلاك الفرد الفلسطيني واليهودي قبل العام 1948 للأغـراض المنزليـة كانت متساوية. وبحسب تقرير التنمية الإنسانية لعام 2005[31]، فإن الاستهلاك الكلي لإسرائيل من المياه هو سبعة أضعاف ونـصف ممـا تستهلكه الأراضي الفلسطينية المحتلة. حيث تستهلك إسرائيل ما يزيد عن 1500 مليون متر مكعب سنويا لأغراض الزراعة، أي ما يعادل 60% من جميع المصادر المائية الموجودة غرب نهر الأردن وعلما بأن قطاع الزراعة الإسرائيلي لا يشكل أكثر من 2.5% من الـدخل القومي الإسرائيلي، حيث تقوم إسرائيل بدعم المزارعين، الأمر الذي يحثهم على استهلاك كميات مياه كبيرة. وبكلمات أخرى، فإن قطـاع الزراعة الإسرائيلي يستهلك أكثر من خمسة أضعاف ما يستهلكه الشعب الفلسطيني لكافة الاحتياجات بما فيها الزراعة ممـا يعنـي أن أي تخفيض بسيط في كميات المياه في قطاع الزراعة الإسرائيلي من خلال تقليص أو إيقاف الدعم للمزارعين سيؤدي إلى توفير كميات ميـاه كبيرة يمكن أن يستخدمها الفلسطينيون لحل مشكلة التعفن في المياه وكجزء من حقوقهم في المياه المسلوبة من قبل إسرائيل.

وبعد مرور أكثر من عقد على الاتفاقية الانتقالية، لا تزال كمية المياه المتوفرة للضفة الغربية وقطاع غزة كما هـي تقريبـاً، وقـد ازداد الوضع سوءاً لدى قيام إسرائيل عام 2004 بالشروع في بناء الجدار الفاصل الذي عزل خلفه معظم طبقة المياه الجوفية في الضفة الغربية، واستحوذ على 37 بئراً في حين صعّب الوصول إلى 30 بئراً. وبزيادة عدد السكان في الأراضي الفلسطينية المحتلة وبقاء كمية الميـاه المتوفرة كما هي، فإن السلطة الوطنية الفلسطينية تقوم بشراء ما يقارب 40-45 مليون متر مكعب سنوياً من شركة الميـاه الإسـرائيلية "ميكورت"، حيث تقوم السلطة بإعطاء هذه الكمية لدائرة مياه الضفة التي بدورها توزعها على البلديات في الضفة الغربية وقطاع غزة.

14- أثر جدار الضم والتوسع على الواقع الاجتماعي

جاء في البيان الصحافي الذي أصدره الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني عن نتائج مسح أثر جدار الضم والتوسـع علـى الواقع الاجتماعي والاقتصادي للتجمعات الفلسطينية التي يمر الجدار من أراضيها في الضفة الغربية، أن تسع محافظات منـذ بناء الجدار حتى نهاية شهر حزيران 2008 تأثرت تأثراً مباشراً.

وأفادت البيانات الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أن عدد التجمعات التي مر جدار الـضم والتوسـع مـن أراضيها قد ارتفع من 149 تجمعاً سكانياً نهاية أيار 2005 إلى 171 تجمعاً سكانياً مع نهاية شهر حزيران 2008. وحـسب

[30] المصدر السابق.
[31] Human Development Report, 2006

ما جاء في البيانات، فإن التجمعات التي مر الجدار من أراضيها حتى نهاية حزيران 2008 تتوزع حسب المحافظة إلى 32 تجمعاً سكانياً في محافظة جنين، و27 تجمعاً سكانياً في محافظة القدس، و22 تجمعاً سكانياً في محافظة قلقيلية، و21 تجمعاً سكانياً في محافظة الخليل، و20 تجمعاً سكانياً في محافظة رام الله والبيرة، و19 تجمعاً سكانياً في محافظة بيت لحم، و16 تجمعاً سكانياً في محافظة طولكرم، و12 تجمعاً سكانياً في محافظة سلفيت. ويقع خلف جدار الضم والتوسع 14 تجمعاً، منها 13 تجمعاً في منطقة شمال الضفة الغربية، وتجمع سكاني واحد في منطقة جنوب الضفة يقع في محافظة بيت لحم. وارتفع عدد التجمعات السكانية التي وقعت خارج الجدار من 134 تجمعاً سكانياً نهاية أيار 2005، إلى 157 تجمعاً سكانياً، وكان النصيب الأكبر للتجمعات التي وقعت خارج الجدار لكل من محافظتي جنين والقدس بواقع 27 تجمعاً سكانياً لكل منهما.

كما أشارت البيانات إلى أن مساحة الأراضي التي تمت مصادرتها لصالح الجدار منذ البدء فيه بلغت حوالي 49,291 دونماً، وكان أيضاً نصيب شمال الضفة الغربية أكبر، حيث بلغت 22,141 دونماً من مجموع الأراضي المصادرة، وتوزعت النسبة المتبقية بين وسط وجنوب الضفة الغربية. ويضاف إلى مجموع الأراضي المصادرة مناطق تسمى بالمعزولة، فقد بلغت منذ البدء في بناء الجدار حوالي 274.607 دونمات، موزعة على الضفة الغربية، وتركز معظمها في منطقة وسط الضفة الغربية، مع العلم أن معظم الأراضي التي تم عزلها كانت تستخدم سابقاً لأغراض زراعية.

14-1 أثر الجدار على تهجير السكان:

تستمر المعاناة الفلسطينية في تهجير المواطنين من بيوتهم ليواجهوا مشكلة اللجوء مرة أخرى، فقد أفادت البيانات الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، أن عدد الأسر الفلسطينية المهجرة بشكل كامل جراء مرور جدار الضم والتوسع من أراضيها بلغ 3880 أسرة منذ البدء في بناء الجدار حتى نهاية حزيران 2008، في حين كان العدد 2448 أسرة منذ البدء حتى نهاية أيار. وعلى صعيد الأفراد، فقد هجر 27841 فرداً من التجمعات السكانية التي مر الجدار من أراضيها، وذلك للفترة الزمنية نفسها.

وحسب بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، فإن 96 تجمعاً سكانياً من إجمالي التجمعات التي مر جدار الضم والتوسع من أراضيها، قد أقيمت على أراضيها طرق التفافية، و92 تجمعاً سكانياً قد أقيمت على أراضيها مستوطنات إسرائيلية.

وعلى صعيد المساعدات التي قدمت للتجمعات التي مر الجدار من أراضيها، فإن 107 تجمعات سكانية قد تلقت مساعدات خلال الـ 12 شهراً الماضية، بواقع 10 تجمعات سكانية خلف الجدار، و97 تجمعاً سكانياً خارج الجدار. وتنوعت مصادر المساعدات المقدمة للتجمعات السكانية، حيث تلقى 68 تجمعاً سكانياً مساعدات من القطاع العام الفلسطيني، و65 تجمعاً تلقت مساعدات من جهات أجنبية، و23 تجمعاً تلقت مساعدات من دول عربية، في حين قدمت وكالة الغوث مساعدات لـ 41 تجمعاً سكانياً، وقدم القطاع الخاص الفلسطيني مساعدات لـ 17 تجمعاً سكانياً مر جدار الضم والتوسع من أراضيها.

15 - الإجراءات الإسرائيلية

15-1 الشهداء والجرحى

أشارت تقارير مجموعة الرقابة الفلسطينية الشهرية إلى أن عدد حالات الاغتيال التي نفذتها قوات الاحتلال الإسرائيلي بحق النشطاء الفلسطينيين بلغ 4 حالات خلال شهر أيار وحتى نهاية أيلول 2008. كما أشار تقرير المجموعة إلى أن عدد الشهداء بلغ 86 شهيداً في الفترة نفسها، وبلغ عدد الجرحى الفلسطينيين 707 جرحى للفترة نفسها من العام 2008.

15-2 عوائق الحركة والتنقل

رصدت مجموعة الرقابة الفلسطينية 2365 حاجزاً عسكرياً مفاجئاً (حواجز مؤقتة) في الضفة الغربية. كما أن عدد مرات الإغلاق الكلي للمعابر مع إسرائيل بلغ 631 مرة للفترة نفسها من أيار حتى نهاية أيلول، وقامت قوات الاحتلال بفرض منع التجول 54 مرة على تجمعات سكانية مختلفة خلال الفترة نفسها. كما أن قوات الاحتلال أبقت على العديد من الحواجز الثابتة التي أصبحت بدورها نقاط عبور حدودية، حيث يتعرض المواطنون على هذه الحواجز إلى التفتيش الدقيق وتأخير لساعات طويلة وعمليات تحقيق، هذا إضافة إلى الإغلاق الكلي لهذه الحواجز بدعوى الإجراءات الأمنية أو الأعياد اليهودية، الأمر الذي أدى إلى تقطيع أوصال الضفة الغربية وعزل الشمال عن الوسط، والوسط عن الجنوب، وجعل التنقل بين المدن الفلسطينية مهمة شاقة.

15-3 الاعتداءات على قطاعي التعليم والصحة

بلغ عدد الاعتداءات الإسرائيلية على قطاع التعليم الفلسطيني 25 اعتداءً، شملت مداهمة مدارس تابعة لوكالة الغوث، وجامعة البوليتكنيك في محافظة الخليل، كما أن تمركز قوات الاحتلال في محيط المدارس ومحاصرتها أصبح أمراً اعتيادياً.

أما بالنسبة لقطاع الصحة، فقد أشارت تقارير مجموعة الرقابة إلى حدوث 24 اعتداءً على هذا القطاع، شملت منع وصول سيارات الإسعاف لنقل الجرحى، ورفض التنسيق للإسعاف، ومداهمة المشافي والعيادات الطبية، وتفتيش الصيدليات، واعتقال الجرحى.

15-4 الاعتداءات على الممتلكات وهدم المنازل

استمرت ظاهرة استهداف سلطات الاحتلال الإسرائيلي الممتلكات الفلسطينية العامة والخاصة، فقد قامت قوات الاحتلال الإسرائيلي بهدم 21 منزلاً، كما قامت باحتلال 99 منزلاً، واستخدامها لأغراض عسكرية لفترات مختلفة. ورصدت تقارير المجموعة 497 اعتداءً على الممتلكات الفلسطينية، تركزت على إلحاق الأضرار بالأراضي الزراعية، والمحال التجارية، وتدمير سيارات، وشبكة الكهرباء في محافظة الخليل، وشبكة الري في محافظة طوباس، كذلك تدمير وتخريب البنية التحتية في قطاع غزة، وإلحاق الأضرار بمراكب صيد بمحافظات شمال غزة وخان يونس ورفح.

15-5 النشاطات الاستيطانية واعتداءات المستوطنين

استمرت الأنشطة الاستيطانية في الأراضي الفلسطينية، ورصدت مجموعة الرقابة الفلسطينية 18 نشاطاً استيطانياً خلال الفترة نفسها، وشملت هذه النشاطات، مصادرة أراضٍ وتجريفها لصالح إقامة سياج امني، وتوسيع وشق شوارع لصالح المستوطنات، والإعلان عن عطاءات لبناء وحدات سكنية في المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية، بالإضافة إلى مصادرة أراضٍ لأغراض عسكرية، وبدعوى تعديل مسار جدار الفصل العنصري.

كذلك استمرت اعتداءات المستوطنين الإسرائيليين على المواطنين الفلسطينيين وعلى ممتلكاتهم. وتم رصد 211 اعتداءً، شملت ضرب الأطفال، وإطلاق النار عليهم، واختطاف المواطنين الفلسطينيين والاعتداء بالضرب عليهم، ورشق الحجارة على سيارات الموطنين، والاستيلاء على أراضي المواطنين في تل الرميدة بمدينة الخليل، وتجريف وتخريب أراضي الفلسطينيين وممتلكاتهم، وإضرام النار في أشجار الزيتون وتجريفها وقلعها.

Palestine Monetary Authority (PMA)

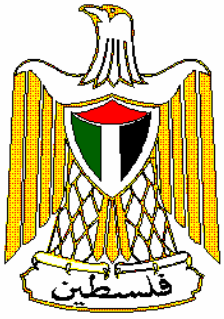

Palestinian Central Bureau of Statistics (PCBS)

Palestine Economic Policy Research Institute (MAS)

Quarterly Economic and Social Monitor

Volume 14

November, 2008

Participated in this issue:

Fadle Mustafa Naqib (*Editor*)
Muhannad Hamid (*General Coordinator*)

Research Team:

From Palestine Economic Policy Research Institute (MAS)

Muhannad Hamid (*Coordinator*)
Riyad Al-Halees Wajeeh Amer Obaida Salah Asrar Zahran

From the Palestinian Central Bureau of Statistics (PCBS):

Amina Khasib (*Coordinator*)
Ashraf Samarah Ahmad Omar Fathi Frasin Saadi Al-Masri
Saleh Dwikat

From Palestine Monetary Authority (PMA)

Mohammad Atallah (*Coordinator*)
Mutasem Abu Daqa

Copyright
© 2008 Palestine Economic Policy Research Institute (MAS)
P.O. Box 19111, Jerusalem and P.O. Box 2426, Ramallah
Telephone: +972-2-298-7053/4
Fax: +972-2-298-7055
e-mail: info@pal-econ.org

© 2008 Palestinian Central Bureau of Statistics
P.O. Box 1647, Ramallah
Telephone: +972-2-2406340
Fax: +972-2-2406343
e-mail: diwan@pcbs.gov.ps

© 2008 Palestine Monetary Authority
P.O. Box 452, Ramallah
Telephone: +972-2-2409920
Fax: +972-2-2409922
e-mail: info@pma-palestine.org

All rights reserved. No part of this publication may be reproduced, stored in a retrieval system, or transmitted in any form or by any means, electronic, mechanical, photo copying, or otherwise, without the prior permission of the Palestine Economic Policy Research Institute/MAS, the Palestinian Central Bureau of Statistics and Palestine Monetary Authority.

To Order Copies
Contact the Administration on the above addresses.

This issue of the *Economic &Social Monitor* was funded by Palestine Monetary Authority, the German Ministry for Economic Cooperation and Development (BMZ) through the German Technical Cooperation (GTZ), and the Core Funding Group (CFG) of the PCBS

November, 2008

FOREWORD

This issue of the Monitor presents the overall development of the socioeconomic situation in the West Bank and Gaza Strip in the second quarter of 2008. The continuing Israeli army and settler aggression, and the political fragmentation in Palestine continue to have a very negative impact on all aspects of the economy. This undoubtedly weakens the Palestinian national project for freedom and independence. Current circumstances are clearly reflected in all economic indicators, as in the Gaza Strip, which suffers the highest unemployment rate in the world as a result of the continuing and oppressive Israeli siege.

As in previous issues, topics of recent local, or regional or international concern are presented in separate boxes. Two are presented in this issue. The first, 'Water in the Palestinian Territories' identifies key dimensions of the chronic water issue; the second tackles the financial crisis that sparked in the USA and penetrated all global markets.

We wish to reiterate our continuing dedication to communicating with our readers. Their opinions benefit us greatly since they help us develop the monitor to best fit their needs and wishes. We would also like to thank the work teams in the three organizations supervising the preparation and editing of the Monitor.

Fadle M. Naqib	**Luay Shabaneh**	**Jehad Alwazir**
Acting Director General	*President*	*Governor*
Palestine Economic Policy Research Institute (MAS)	*Palestinian Central Bureau Of Statistics (PCBS)*	*Palestine Monetary Authority (PMA)*

CONTENTS

1- The Monitor Outlook **1**

2- Economic Activities **4**

3- Labor Market **10**
3.1 Labor Force and Labor Force Participation 11
3-2 Unemployment 14
3-3 Wages and Work Hours 16
3-4 Vacancy Announcements in Local Newspapers 17

4- Public Finance Developments **19**

5- Banking Developments **22**
5-1 Local Liquidity 23
5-2 Banking Sector Developments 24
5-2-1 Clients' Deposits 26
5-2-2 Equity 28
5-2-3 Lending Activity 28
5-2-4 Investment Activity and Investments Portfolio 31
5-2-5 Banks' Investments Abroad 31
5-2-6 Bank Performance Indicators 32
5-2-7 Clearing House Activities 33

6- Palestinian Stock Market **34**

7- Prices and Purchasing Power **35**
7-1 Prices 36
7-2 Average Prices of Selected Essential Commodities 38
7-3 Currency Prices 39
7-4 Purchasing Power 39

8- Tourism **41**
8-1 Hotel Activity during the 2nd Quarter of 2008 41

9- Company Registration **43**

10- Expectations of Owners and Managers of Industrial Establishments regarding the Economic Conditions **45**
10-1 Industrial Establishments' General Performance 45
10-2 Production 45
10-3 Employment 46
10-4 Financial Position and Credit Financing 46
10-5 Sales and Competition 46

11- General Education **46**

12- The Health Sector **48**

13- The Israeli Siege on the Gaza Strip: A Human Disaster **48**
13-1 Food Stuffs 49

14- The Effect of the Separation Wall on Social Conditions **50**

14-1 Population Deportation 51

15- Israeli Measures **51**
15-1 The Martyrs and Injured 51
15-2 Obstacles to Movement and Travel 51
15-3 Assaults on Education and Health Sectors 52
15-4 Assaults on Property and House Demolitions 52
15-5 Settlement Activities and Settler Assaults 52

List of Tables

Table 1:	The Percentage of Palestinian GDP per Capita compared to its 1999 Level	4
Table 2:	The Ratio of the Palestinian Income/Capita compared to its Level in Neighboring Countries	5
Table 3:	Economic Growth and Employment	5
Table 4:	Main Economic Indicators in the Remaining West Bank and Gaza Strip	7
Table 5:	The Contribution of Economic Activities to the GDP in the Remaining West Bank and Gaza Strip, in Constant Prices: 1997 base year (%)	8
Table 6:	The Contribution of Economic Activities to the GDP in the Remaining West Bank and Gaza Strip by Quarters of 2006-2008, in Constant Prices: 1997 base year, (%)	9
Table 7:	Main Labor Market Indicators: 1999-2007	10
Table 8:	Labor Force Participation Rate for Individuals Aged 15 Years and Over, in the Palestinian Territories According to Place of Work and Gender: 1999-2008	11
Table 9:	Percentage Distribution of Employed Persons in the Palestinian Territories According to Employment Status and Region, 1999-2008 (%)	12
Table 10:	Distribution of Employed Persons in the Palestinian Territories According to Region and Economic Activity, 1999-2008 (%)	13
Table 11:	Distribution of Employment in the Palestinian Territories According to Place of Work, 1999-2008 (%)	13
Table 12:	Unemployment Rate for Individuals Aged 15 Years and Over in the Palestinian Territories According to Gender and Region, 1999-2008 (%)	14
Table 13:	Total Number of Unemployed from the Total Participants in the Labor Force (15 Years and above) in the Palestinian Territories According to Region, 1999-2007	14
Table 14:	Unemployment Rate in the Palestinian Territories According to Gender and Age Groups: 1999-2008 (%)	15
Table 15:	Unemployment Rate in the Palestinian Territories by Gender and Years of Schooling, 1999-2008 (%)	16
Table 16:	Average Weekly Work Hours, Number of Monthly Working Days and Daily Wage in NIS for Paid Workers from the Palestinian Territories by Place of Work, 1999-2008	17
Table 17:	Number of Job Vacancies Advertised in Local Newspapers in the Palestinian Territories (1st and 2nd Quarters 2008)	18
Table 18:	Number of Advertised Vacancies in Local Newspapers by Sector and Scientific Degree during the 2nd Quarter of 2008	18
Table 19:	Public Revenues Development in the 2nd Quarter of 2008 (USD million)	20
Table 20:	Public Expenditures Developments in the 2nd Quarter of 2008 (USD million)	22
Table 21:	Local Liquidity Status for Banks Operating in the Palestinian Territories (USD million)	24
Table 22:	Banks' Consolidated Balance Sheet (USD million)	25
Table 23:	Distribution of Clients' Deposits (USD million)	27
Table 24:	Distribution of Direct Credit Facility Portfolio (USD million)	30
Table 25:	Bank Performance Indicators (%)	33
Table 26:	Number and Value of Checks Presented for Clearing and Percentage of Bounced Checks	33
Table 27:	Main Indicators of the PSE during the 2nd Quarter of 2008	35
Table 28:	CPI and its Monthly Percentage Change in the Palestinian Territories (Base Year 2004 = 100)	36
Table 29:	Average Increases in Prices by Main Commodity Categories in the Palestinian Territories (Base Year 2004 = 100)	36
Table 30:	Changes in CPI in the PT by Region and Commodity Categories in the 2nd Quarter of 2008 as Compared to the 1st Quarter of the Same Year	37
Table 31:	Average Consumer Prices for Selected Essential Commodities by Quarter for 2008	38
Table 32:	Monthly Average of the Exchange Rates of the USD and the JOD against the NIS and Changes in Purchasing Power	39

Table 33: Monthly Changes in the Purchasing Power of the JOD and USD in the PT for the 1st and 2nd Quarters of 2008 40
Table 34: The Percentage Change in Hotel Activity Indicators during the 2nd Quarter of 2008 Compared to the 1st Quarter of 2008 and the 2nd Quarter of 2007 43
Table 35: Development of the Number of Companies by Quarter 44
Table 36: The Distribution of Capital for Newly Registered Companies in the West Bank by Legal Classification 45

List of Figures

Figure 1:	Public Revenues Development in the 2nd Quarter of 2008	20
Figure 2:	Public Expenditures Developments in the 2nd Quarter of 2008	21
Figure 3:	Development in Banks' Assets in the Palestinian Territories	25
Figure 4:	General Trends in Clients' Deposits	26
Figure 5:	General Trends in Direct Credit Facilities Portfolio	29
Figure 6:	Banks' Foreign Investment	32
Figure 7:	Al-Quds Index by Month During the 2nd Quarter of 2008	34
Figure 8:	Performance of Sectoral Indices During the 1st Quarter of 2008 as compared to the 4th Quarter of 2007	35
Figure 9:	The Shekel-based Inflation Rate in Jerusalem, the Remaining West Bank and the Gaza Strip by Quarter for 2007 and 2008	37
Figure 10:	Developments in the Purchasing Power of the USD in the Palestinian Territories by Month	41
Figure 11:	Number of Operating Hotels in the Palestinian Territories by Quarter, 2005-2008	42
Figure 12:	Hotel Room Occupancy Rates during the 2nd Quarters, 2005-2008	42
Figure 13:	Total Capital for Newly Registered Companies in the Palestinian Territories in JOD by Quarter	44
Figure 14:	Distribution of Capital for Newly Registered Companies in the Palestinian Territories by Economic Activity During the 2nd Quarter of 2008	45

Introduction

The general atmosphere of the Palestinian public is still ambiguous with respect to national unity among the various Palestinian factions. This is exacerbated by the obstinate Israeli position in all aspects of the negotiations. No positive signs are witnessed on the ground and the Israeli aggression and oppressive policies against the Palestinian people by both the Israeli occupation forces and the settlers consistently continue.

In the second quarter of 2008, Palestinian people are still crushed between the Israeli occupation destructive policies on one hand and the increasing unemployment and economic stagnation on the other. Yet, the priorities of the average Palestinian are still to earn a living sufficient to cover the basic needs, education and medical, albeit at a minimal level, of his/her children. Amidst all this, Palestinians look forward to national unity and independence that will pave the way for setting up a comprehensive national economic project capable of breaking up the surrounding adversities.

Executive Summary

Economic Activity: In the second quarter of 2008, the Gross Domestic Product increased slightly, by 0.73%, compared with the first quarter of the same year. Consequently, the GDP per capita share rose by 0.04% for the same period. GDP in 2008 represents 71.9% of the GDP in 1999.

Labor Market: The participation rate dropped in the first quarter of 2008 but increased a little in the second quarter, to 41.6%. On the other hand, in the same period, unemployment continued to soar, reaching 25.8%. Daily wages increased again, by 1.4% and the number of vacancies advertised increased by 0.6%.

Public finance: In the second quarter of 2008, total revenues amounted to over US$ 630 million, 51.4% of which were local revenues. Current expenses reached US$ 685 million, with wages and salaries accounting for 66.7%. Total current expenditure for quarters one and two in 2008 reached US$ 933 million, explaining the 0.28% rise of total current expenses for the same period on the estimated yearly budget.

Banking developments: Deposits in foreign countries formed 41.7% of banks' total assets. In the second quarter of 2008, assets dropped by 2.29% in comparison to the previous quarter to reach US$ 7,301.1 million. As for credit facilities, they represented 223.9% of the total revenues while resident private sector deposits represented 69.8% of total liabilities.

Palestine Stock Exchange: Following the rise in investments and services indices, the Al Quds (Jerusalem) index increased by the end of the second quarter in 2008 by 5.1% compared with quarter one. During quarter two,136 million shares were traded with trading value of US$ 538 million. Market value of listed companies also increased by 7.6% compared with the first quarter.

Prices and purchase power: Consumer price index (CPI) increased by 3.15% in quarter two 2008, compared with the average CPI for quarter one, (11.89% more than in the second quarter of 2007). The increase between quarters one and two 2008 was greater in the Gaza Strip (5.22%) with food products as the main lever. The US dollar exchange rate decreased by 4.9% in the second quarter of 2008, reducing the purchasing power of US dollars and Jordanian dinars by 7%.

Tourism: There were 82 hotels operating in the Palestinian Territories in the second quarter of 2008 with a total of 126,633 visitors, concentrated mainly in Jerusalem (52.5%). The number of workers employed in the hotel sector increased by 3.1% in the second quarter compared with the first quarter.

Company registration: 334 companies were registered in the second quarter of 2008, 35.2% more than in the previous quarter. No companies were registered in the Gaza Strip for the second quarter in a row. Trade and services sectors represented the highest share of capital for newly registered companies, representing 41.6% and 32.3% respectively.

Performance expectations and opinions: 23.8% of owners and managers of industries believed that the overall performance of their facilities improved in August 2008. 23.7% of them thought that production improved, while according to 10.4% of those surveyed, rates of employment had risen.

Education Sector: Around 1,182,246 students are enrolled in schools in the West Bank and Gaza Strip, including children in preschool education (kindergartens). There were roughly 20.8 students to 1 teacher in government schools, a ratio of 28.9 students to a teacher in UNRWA schools and 14.8 students per teacher in private schools. On average, there were 19 children per teacher in kindergartens.

Health Sector: Reports show that at the end of October 2008, 160 medicines were out of stock in the warehouses of the Ministry of Health, hospitals and medical centers in the Gaza Strip, as were 130 kinds of drugs used in medical functions. Reports also show that 90 pieces of medical equipment were still out of order due to a lack of the necessary tools needed to repair them.

Siege on Gaza, human disaster: From January to mid October 2008, an estimated US$ 640 million has been lost in direct economic losses in the Gaza Strip. This is without the losses from industrial and agricultural sectors, which incur monthly losses of US$ 16 million and US$ 10 million. 95% of industrial facilities halted their operations as raw materials were not available and exporting industrial products was prohibited.

Separation Wall: In June 2008, the Separation Wall had consumed a total of 171 residential areas, occupying an area of expropriated land amounting to 49,291 dunums. 3,880 families have been displaced as a result of the wall cutting into their land.

Israeli measures: From May to the end of September 2008, four Palestinian activists were assassinated and 86 were martyred. Crossing points were fully closed 631 times in the same period and the number of military checkpoints reached 2,365. There were 25 attacks on the education sector and 24 on the health sector. Settlement activities continued to expand in the same period with 18 new plantations. There were also 211 attacks on Palestinians citizens by Israeli settlers.

1- The Monitor Outlook

The second quarter of 2008 did not bring significant political changes to the general situation of the West Bank & Gaza Strip. No breakthrough occurred regarding the crisis of political fragmentation and segregation between the West Bank & the Gaza Strip. Salam Fayyad's caretaker government continued to represent the PNA in the West Bank while Ismail Haniyeh's government continued to represent Hamas in the Gaza Strip. The Arab mediation efforts did not yield positive results towards reconciliation; neither did the ongoing Palestinian-Israeli negotiations show any advancement. Despite umpteen meetings between the two parties, reliable sources from both negotiating teams claim that there is still a tremendous gap in opinion on permanent status issues (land, water, borders, refugees, and Jerusalem). Meanwhile, Israeli settlements continued to expand in the West Bank and specifically around Jerusalem. At the same time, persistent and organized Israeli terrorization of Palestinian citizens in the West Bank and the Gaza Strip continued. According to the Palestinian Monitoring Group report, Israeli forces assassinated four Palestinians between May and September 2008. In the same period, 86 Palestinians were martyred and 707 were injured. The report indicated that there were 2,365 military checkpoints. The Israeli army demolished 21 houses and occupied another 99. Also, under the protection of Israeli army, 211 attacks were committed by settlers against Palestinian citizens.

In view of this critical situation, despair prevailed among most Palestinians at home and abroad. There are increasing calls for a revision and comprehensive review of the course of the National Palestinian Movement during the last fifteen years- since Oslo agreement and since the establishment of the Palestinian National Authority. Voices are heard calling for a revision of the basis on which the Palestinian National Project was built, as well as of the principles and theoretical basis for alternative solutions such as the two-state solution, the one-state solution for two nationalities and the one-state secular democratic solution.

In addition to this, there is a high level of distrust among Palestinians in regards to decisions made by the international community, particularly the quartet (USA, European Union, United Nations and Russia) following six years of disappointment. It is arguable that the majority of Palestinians believe that what drives the policy of the quartet are the policies of its member countries towards the Middle East, specifically Iraq and Iran, rather than a direct concern for Palestinian conditions.

Such political conditions run concurrent with deteriorating economic conditions and a persistent decline in economic activities. This has led to a rise in unemployment rates and an acceleration of widespread poverty, (reaching alarming rates particularly in the Gaza Strip). These circumstances have been accompanied with a big rise in commodities and the price of services, which result from the global rise in fuel and food prices.

The continuous rise in prices, (10.2% increase in the median of the rise from January to June 2008 with the same period in 2007) at a time when the Palestinian economy suffers from the chronic unemployment problem (25.8% in the 2nd quarter of 2008, according to ILO standards) leads us to believe that the Palestinian economy is suffering from stagflation on two fronts. No doubt this difficult situation will have serious socioeconomic consequences, in addition to the extreme severity affecting the poor and abject poor, the lower middle classes risk falling into poverty.

Facing these enormous challenges, political leaders of various factions need to face their historical responsibilities and move urgently towards ending the rift and forming a unity government able to embark on a national development program that aims to:

- ✧ Enhance the capacity of the national economy by incorporating short term emergency work and projects into long term development programs.
- ✧ Initiate income-generating policies to support poor families facing higher living costs.
- ✧ Initiate industrial policies to help the sector out of the deadlock created by prolonged instability.

International Financial Crisis

By mere chance, or for unknown reasons, the international financial crises that began in the USA occured in the month of October. The Great Depression in New York money markets occurred on black Tuesday 29th of October, 1929, when share holders lost one third of their investments in only three days. The crisis spread to financial institutions such as banks and insurance companies, then to industrial firms. This Great Depression swept through capitalist economies and lasted for ten years. In the United States of America this was illustrated by an enormous contraction in economic activities with unemployment rates hitting 25% of the labor force. Black Monday, the 21st of October, 1987, witnessed an even harsher collapse in New York when share holders lost 25% of their fortunes in one day. However, the repercussions of this collapse were confined to the money market and did not extend to the other sectors of the economy. Thus, there was no *real* economic stagnation and, in a few months, the stock market and shareholders recovered their losses.

The events that began in October of this year, however, are different from the incidents of 1929 and 1987 since the crisis did not start in money markets but in the gigantic banks and insurance companies as a result of the mortgage crisis that has been 'fuming' for the past two years. The crisis then affected the New York stock market before spreading to international stock markets and financial institutions in many rich and poor capitals worldwide.

People worry whether this is the onset of a 'great' depression similar to that of the 1930's, or whether the American and European bailout programs will succeed in containing the crisis and preventing its expansion into productive sectors of the real economy as in 1987.

Whilst nobody can offer a decisive response to these worries, the following remarks are to any objective discussion of the issue:

- The mortgage crisis, which triggered the current financial crisis, did not come out some sort of void, rather it was the last in a series of successive financial crises since the beginning of 1980's. The first of these was the 'Saving & Loan' crisis following upon the bankruptcy of Continental Illinois in 1984. Then followed the big collapse of the New York stock market on Black Monday, 19 October 1987. This coincided with an aggravated debt crisis in the third world. The 1990's witnessed consecutive currency crisis, such as the Sterling crisis in Britain in 1992, the currency crises in Latin America in 1994 and 1998 and the currency crisis in Asia (1997-1999). The decade closed with the bankruptcy of one of the largest investment companies in the USA known by 'Long Term Capital Management'. Moreover, the first decade of the new century started with the bankruptcy of 'Enron', one of the biggest fuel companies followed by the IT industry crisis. By the middle of this decade, the USD rate started its continuous decline vis-à-vis the Euro & the Yen, the matter that created instability in international money markets. Only then did the mortgage crisis occur, and it has rapidly affected the American financial system, threatening its collapse as well as the collapse of the world financial system.

- In spite of the difference in the circumstances and details of each of the crises mentioned above, there is one factor behind them all, and that is the readiness of some financial institutions to provide loans for persons and institutions without appropriate guarantees (i.e. giving loans with high risk of repayment with the hope of making more profit). For instance, in the 'Saving & Loan' crisis' such financial institutions provided some contractors with big loans for large real estate projects that were in fact 'White Elephants' in the American sense of the word (i.e. the contractors were corrupt and never meant or been able to properly invest in these loans). The 1987 collapse on the stock market was primarily caused by some financial institutions who were ready to give loans for speculators making profit by methods adverse to those of the stock market; while the ordinary investor generates profit by buying securities and then selling them for higher prices, those speculators make profit by maneuvers, i.e. of purchasing securities and selling them short to cut their prices.[1] On the other hand, the 1990's currency crisis was a result of speculators' operations which made big profits by reducing the currency rate of the targeted country.[2] Also, the core of the recent mortgage crisis is the widespread nature of the so-called 'sub-prime mortgages,' in which financial institutions gave personal loans for buying houses with no

[1] This operation is usually done by a speculator, who borrows a number of stocks in return for fees that he pays to the share holder. He then sells the stocks in one blow in order to reduce their value before buying them again cheap and returning them back to the original share holder with the hope that the difference in price will be much more than the fees he had already paid for borrowing them.

[2] The classical well known example is what the millionaire George Sorros, who, in 1992, made billions by speculating against the sterling pound.

guarantees on the capacity of the borrowers to pay them back in the future. Naturally, these easy loans led to a higher demand on houses, thus raising their prices. This is what happened in the last few years when house prices shot high, creating a phenomenon known as the 'Bubble' (i.e. the sky rocketing rise in the prices of houses irrelevant to their real value). This bubble eventually exploded when the number of those unable to pay back their monthly loan installments for the houses they bought and the lending institutions started regaining those houses and selling them at low prices. By the time the price reduction reached 30% in certain areas, the depth of the losses led financial institutions to declare bankruptcy

- The previous points illustrate that the adventurous practices in money markets that led to the current crisis started more than quarter of a century ago. In essence they have all been due to the practices of financial institutions, which possessed enormous amounts of money, and exceeded their lending capacity(s) in accordance with prevalent loan guarantee criteria. Once they parted with those criteria, they resorted to adventurous lending in order to avoid the cost of keeping the funds non-invested. This brings up the following two questions

- What are the sources of this 'big money' that pushed American financial institutions to such adventures, either by bad lending or by speculation in stock markets and currency markets, or lending operations that formed the 'Bubble' in real estate?

- Why didn't the American Government endorse laws and regulations over the last quarter of a century that would have been capable of regulating money markets and minimizing the probability of crisis when it is known that money markets are essentially different than commodities and service markets and need special laws and regulations? This is due to the rapid fluctuation in the rates of its products (securities, bonds & mortgage), which is not the case in commodities and services prices - besides its structural role in the economy given that financing operations are essential for all productive as well as most consumption processes.

- After a review of international capital movement, it becomes obvious that the source of 'big money' are the third world countries, which used to have a surplus in capital as a result of more national savings than national investments. Arab Countries top the list, whether those who privatized their public sector by selling it cheap to parties who possess enormous amounts of money and invest abroad, or those Arab oil countries, which gained huge amounts of money from the oil price hikes and invested most of that money in the American stock markets. China has also substantially contributed to financing the American deficit. Whilst China follows a very ambitious investment policy, at the same time, they reduce the level of consumption and raise the level of savings. This means that poor countries (with the exception of China) that are incapable of carrying out investment activities that guarantee full employment of the labor force have financed the American financial adventures. But the reason that the American government did not endorse laws and legislation to control money markets and avoid speculation and adventurous irresponsible practices is the result of the successive American governments, from Ronald Regan onward, who have followed neo-liberal policies that lifted all restrictions from markets based on the conviction that free markets are capable of solving all economic problems, and that state interference has harmful results.

- From all the factors mentioned above, it is clear that the crisis is both large and profound. Moreover, it is not an American crisis spreading worldwide, but a crisis in the international economy dominated by the USA. Therefore, the solution is dependent on the ability of the new American Administration headed by Barak Obama to get rid of the inheritance of neo- liberalism which proved its total failure, and carry out substantial reform in the money markets, financial institutions, taxing and monitoring systems. At the same time, the crisis solution is also dependent on the capability of the third world countries to become independent from the miserable American dominance and on its capacity to implement independent developmental policies capable of equal distribution of income and of raising the rates of national investment.

2- Economic Activities

The Palestinian economy has suffered in the last few years under the weight of enormous challenges. This was an understandable result of the oppressive Israeli practices, including external and internal closures, killings, incursions, arrests, house demolitions and the uprooting of trees. In addition to this, Palestinians suffered over the last two years from international boycotts, a deterioration in the state of security, and the political divide in the Palestinian arena. It is, of course, natural that this situation would lead to a contraction in general economic activity - most obviously demonstrated in the deterioration of private investments accompanied with the disappearance of public investments. This led to an unprecedented decline in the standard of living of the average Palestinian. Preliminary estimations of economic activities in the second quarter of 2008 show that the average Palestinian GDP per capita could decline to 71.9% of the 1999 levels (see table 1).

Table 1: Percentage of Palestinian GDP per Capita compared to its 1999 Level*

Percentage (%)	Year
92	2000
82	2001
73	2002
80	2003
82	2004
85	2005
76	2006
74	2007
71.9	2008**

*GDP per capita for 1999 was US$ 1,589.
**GDP per capita for 2008 was estimated based on the preliminary account for the first & second quarters of the year.

When compared to its level in 1999, the average GDP per capita over the last 8 years has lost more than one quarter of its 2002 level. It started to regain part of that in 2003, until the losses reached about 15% by the end of 2005, before declining again in 2006 nearly all the way to 2002 levels. Preliminary estimates show that the decline will continue in 2008. The sharp fall becomes obvious when we compare the average Palestinian GDP per Capita to that of four neighboring countries. For example, and as illustrated in table 2, while the Palestinian GDP per capita was higher than its level in Egypt in 2000, it declined to less than three quarters of that average in the year 2007. In the same sequence, while the Palestinian GDP per capita equaled more than 150% of its level in Syria in 2000, it decreased to two thirds of that average in 2007.

This decline adds to the burdens on the Palestinian National Authority. Since its establishment in 1994, the PNA has been carrying the heavy burdens of the economic inheritance from the Israeli occupation which was an economy that is mainly dependent on external sources of income generation (the income of workers in Israel and Israeli settlements, and the income of Palestinian workers in the Arab Gulf states). This economy also suffers from substantial distortions represented in Israel's control over a significant proportion of the Palestinian natural resources (land and water); sectoral imbalances (i.e. the huge decline in the contribution of agriculture and industry in the GDP); the total dependence of Palestinian exportation, importation and employment on Israel; and the very low level of productive investment and social services. In order to understand the nature of this new burden, it is necessary to review the political and economic developments that have taken place in the Palestinian arena since 1994 when the PNA took over the economic inheritance of the Israeli occupation.

Table 2: The Ratio of the Palestinian Income /Capita compared to its Level in Neighboring Countries (%)

Country	2000	2005	2007
Egypt	1.08	0.96	0.74
Jordan	0.88	0.49	0.41
Syria	1.59	0.86	0.66
Lebanon	0.34	0.22	0.20
Israel	0.08	0.06	0.05

Source: World Development Indicators (2008).

The achievements of the PNA during the period of limited self autonomy (1994-2000) in regards to dismantling the economic inheritance of the Israeli occupation were limited and weak. This was due to the Israeli non-compliance to the implementation of the agreements it signed with the Palestinians. There were also other reasons that pertain to the structure of the PNA and its incapacity to establish a reasonable bureaucracy that should be immune from corruption, with the ability to articulate a comprehensive national program for reconstruction and development.

Nevertheless, the partial achievements of the PNA contributed to the repair of some important infrastructure facilities. This was seen particularly in the expansion of the aspects of social services, and in encouraging Palestinian Diaspora capital to invest in the PT, especially in the sectors of communication, construction, tourism, and services.

However, most of these achievements stopped due to the oppressive Israeli measures accompanying the outbreak of the Al-Aqsa *Intifada* in late September 2000. The two years that followed (2001 and 2002) witnessed a large deterioration in economic activities due to the practices of the Israeli army in incursions, closures, killings, house and property demolitions, and curfews that lasted for many weeks in the West Bank towns.

Table 3: Economic Growth and Employment*

Indicator *	2004	2005	2006	2007	1st Quarter 2007	2nd Quarter 2007	3rd Quarter 2007	4th Quarter 2007	1st Quarter 2008	2nd Quarter 2008
GDP in Constant Prices (USD million)	4,196.7	4,478.8	4,266.2	4,133.4	974.0	1,062.4	1,048.0	1,049.0	1,021.1	1,028.6
GDP/Capita (USD)	1,300.4	1,349.2	1,249.5	1,177.4	274.5	301.5	299.5	301.9	285.7	285.8
Average Growth Rate of GDP/Capita (%)[3]	8.8	3.8	(7.4)	(5.8)	5.4	9.8	(0.7)	0.8	(5.4)	0.04
Average Unemployment Rate (%)	26.8	23.5	23.6	21.5	21.6	19.2	23.2	22.2	22.6	25.8

*Source: PCBS 2008, National Accounts Statistics, and Labor Survey, Ramallah-Palestine.

- GDP and GDP/Capita and average growth rate of GDP/Capita figures are in constant prices and the base year is 1997 except for the year 2006 for which the base year is 2004 and its for the rest of the West Bank and Gaza Strip. The figures for 2006 until the second quarter of 2008 are preliminary and subject to modification.
- Figures in brackets indicate negative value.
- Average growth rate of GDP/Capita figures for the year 2004 are in comparison with 2003 and those for the first quarter of 2007 are in comparison with the fourth quarter of 2006.

This deterioration receded towards the end of 2003, while 2004 and 2005 witnessed high growth rates (see table 3). It was expected that this growth would continue in a way that economic activities would recover to their 1999 levels. However, 2006 saw a sharp deterioration due to the fact that Israel refrained from transferring the clearance revenues to the PNA (tax and customs revenues that Israel collects on behalf of the PNA). This resulted in the deprivation of the public sector employees from receiving their monthly salaries for many months. In addition to this, the

[3] Please note: A misprint was published in Issue 13 of the Economic and Social Monitor. The average growth rate of GDP/Capita was 8.8% rather than the 2.1% written.

international boycott prevented the banks from transferring Arab and international assistance to the Palestinian Ministry of Finance. The deterioration was very sharp and the GDP per capita declined by 7.4% as compared to its 2006 level, (falling to 79% of pre-*Intifada* level). The decline continued in 2007 until the GDP per capita represented 74% of 1999 levels. Estimates indicate that it could fall to 71.9% of 1999 levels in 2008.

This substantial deterioration reflects the specific characteristics of the economies of countries that suffer from conflicts, crisis, and long term instability. Such countries may have some of the following characteristics:

- Rising and high unemployment and poverty rates greatly endangering the social fabric. During the second half of 2007 a sharp rise in the prices of consumption items took place and persisted during the first two quarters of 2008, threatening the Palestinian economy by sliding down into stagflation. This comes at a time of prevalent instability internationally, caused by the mortgage crisis in the USA.
- Distortions in the economic structure lead to the decline in the contribution of the productive sectors (agriculture and industry) to GDP. A transformation in the industrial base occurs in favor of low-wage, low-productivity activities.
- A large amount of workers transfer from the formal to informal sector
- Some established businesses move to neighboring countries and local capital is invested abroad.
- Income and consumption inequality worsens in favor of the wealthy, and there is an increase to marginalization and processes of exclusion.

Table 4: Main Economic Indicators in the Remaining West Bank and Gaza Strip

Indicator	1999	2002	2003	2004	2005	2006	2007	First Quarter 2008	Second Quarter 2008
GDP (million $, constant prices)	4,511.7	3,264.1	3,749.6	4,196.7	4,478.8	4,266.2	4,133.4	1,021.1	1,028.6
GDP per capita ($, constant prices)	1,612.3	1,070.0	1,195.0	1,300.4	1,349.2	1,249.5	1,177.4	285.7	285.8
Final Consumption Expenditure (million $)	5,327.8	4,748.6	5,194.2	5,683.3	5,557.2	5,121.8	6,811.0	–	–
Aggregate Investment (million $)	2,081.2	954.1	1,204.0	1,148.5	1,231.5	1,235.3	816.0	–	–
Government Expenditure (million $)	1,010.6	947.9	903.1	1,068.7	861.2	872.9	1,480.0	–	–
Net Commodity Trade Balance (million $)	(2636.0)	(2082.0)	(2382.4)	(2399.2)	(2068.2)	(1532.0)	(2833.0)	–	–
Total Commodity Imports (million $)	3,271.4	2,423.8	2,776.8	2,842.1	2,562.4	1,966.7	3615	–	–
Total Commodity Exports (million $)	635.4	341.8	394.4	442.9	494.2	434.7	366	–	–
Employment (thousands)	588	477	564	578	633	666	722	-	
Total employment in the local economy (thousands)	452	428	509	527	569	603	656	–	
Total employment in Israel (thousands)	136	49	55	51	64	63	66	-	
Labor force participation rate (%)	41.6	38.1	40.3	40.4	40.7	41.3	41.9	40.6	41.6
Unemployment rate (ILO definition)*	11.8	31.3	25.6	26.8	23.5	23.6	21.5	22.6	25.8
Inflation rate (%) (Shekel-based) **	5.54	5.71	4.41	3.0	3.48	3.76	1.86	8.51	11.89
Poverty rate (%)(percentage of the population)	21	60	67.6	53.7	51.5	56.8	60.1	–	
Public revenues (million $)	942.0	295.0	763.0	1050.0	1370.0	721.0	1616.0	–	
Public expenditures (million $)	1411	1251.0	1651.0	1528.0	2281.0	1707.0	2877.0	–	
Surplus/Deficit before assistance (million $)	(469.0)	(956.0)	(888.0)	(478.0)	(911.0)	(986.0)	(1261.0)	–	
Surplus/ Deficit after assistance (million $)	28.0	(259.0)	(268.0)	(125.0)	(275.0)	33.0	61.0	–	
Actual Foreign Disbursed Assistance (million $)	497.0	697.0	620.0	353.0	636.0	1019.0	1322.0	–	
Public debt (million $)	391.50	1089.0	1235.76	1421.75	1602.18	1493.83	1439.37	–	
Bank Deposits by residents (million $)	2،875.1	3،432.1	3،624.5	3،946.2	4,190.1	4,202.6	5,099.9	–	
Credit facilities extended to residents (million $)	1,005.5	953.7	1,071.2	1,422.6	1,791.4	1،903.3	1,758.5	–	

Source: The Palestinian Central Bureau of Statistics (PCBC), Palestine Monetary Authority.

* GDP, GDP per Capita and Average Growth Rate of GDP/Capita figures for 2006 until the second quarter of 2008 are preliminary and subject to modification. The base year for 1999 figures until second quarter of 2008 is 1997. The base year for 2006 is the year 2004. Figures are in constant prices.

** Inflation rate was calculated by comparing the average consumer prices for a given year with the average of the previous year. The base year for the period 1999-2006 was 1996 (1996=100), the base year for 2007 and after was 2004 (2004=100). Quarterly Inflation rate for 2008 was calculated by comparison with the corresponding quarter of the previous year.

Note: Numbers in brackets indicate negative value.

Table 4 illustrates the imbalances in the aggregate economy. Economic activities rotated largely around consumption of imported commodities (mostly from Israel) financed by transfers from abroad and foreign assistance. The size of gross investment in 2007 was 39% in comparison to 1999, whereas the size of total consumption in 2007 was 128% compared to that of 1999. On the other hand, commodity imports in 2007 reached 111% in comparison to 1999 and commodity exports declined to 58% in the same year compared to 1999.

Table 5 shows structural distortions of the economy which were manifested in the decline of productive sectors such as industry, agriculture and construction in favor of service sectors, predominantly commercial services and public administration services.

Table 5: The Contribution of Economic Activities in the GDP in the Remaining West Bank and Gaza Strip in Constant Prices: 1997 base year (%)

Economic Activity	2003	2004	2005	2006*	2007 **
Agriculture and Fishing	**7.9**	**8.1**	**6.5**	**5.7**	**8.2**
Mining, Manufacturing Industry, Water and Electricity Supplies	**17.0**	**16.9**	**14.8**	**17.1**	**12.7**
Mining and quarrying	0.6	0.9	0.6	0.5	0.5
Manufacturing Industry	12.6	12.7	11.1	13.7	10.5
Water and Electric Supplies	3.8	3.3	3.1	2.9	1.7
Construction	**5.0**	**6.9**	**7.7**	**6.3**	**2.5**
Retail and Wholesale	**9.8**	**9.1**	**8.7**	**9.2**	**10.0**
Transportation, storage and telecommunication	**4.6**	**4.3**	**3.8**	**6.1**	**11.6**
Financial intermediation	**4.1**	**3.8**	**4.8**	**4.4**	**4.7**
Services	**22.8**	**21.1**	**21.3**	**18.3**	**21.9**
Real estate, rental and commercial services activities	10.3	9.5	9.1	5.7	8.3
Communal, social, and personal services activities	1.2	1.2	1.4	1.1	1.1
Hotels and restaurants	0.4	0.4	0.4	0.9	1.6
Education	7.6	7.0	7.6	7.8	7.6
Health and social work	3.3	3.0	2.8	2.8	3.3
Public administration and defense	**16.9**	**16.5**	**16.8**	**16.3**	**13.8**
Domestic services	**0.2**	**0.1**	**0.1**	**0.1**	**0.2**
Publicly-owned enterprises	4.5	4.0	5.0	4.6	-
Subtract: financial intermediation (with indirect clearing)	-3.0	-2.8	-2.7	-3.0	-3.4
Add: Customs fees	4.4	4.1	5.1	6.6	6.9
Add: Net VAT on imports	5.8	7.9	8.1	8.3	10.9
GDP (%)	**100**	**100**	**100**	**100.0**	**100**
GDP (million $)	**3,749.6**	**4,196.7**	**4,478.8**	**4,266.2**	**4,133.4**

Source: PCBS, 2008, National Accounts, Ramallah – Palestine.

* The 2006-2007 figures are preliminary and subject to modification. The base year is 2004. The 2007 figures are based on quarterly estimates.

** The contribution of the publicly-owned enterprises in the GDP for the year 2007 has been distributed on retail & wholesale, real estate, rental, commercial, education, restaurants and hotels activities.

Differences in sectoral contributions took place between 2006 and 2007, and between the fourth quarter of 2007 and the first quarter of 2008, whereas no significant change occurred between the first and second quarters of the year 2008 (see Table 6). Some improvement in the performance of the agricultural sector is evident during the first three quarters of 2007 as compared to their corresponding quarters of 2006. However, some decline has been noticed in the first quarter of 2008 compared to the last quarter of the previous year, although some improvement was later observed in the second quarter of 2008. The contribution of the manufacturing industry in the last two quarters of 2006 was better than in the first two quarters of 2007, whereas some improvement was observed by the end of 2007 and continued during the first two quarters of 2008. The contribution of the services sector showed improvement at the end of 2007 and the beginning of 2008 after it had declined at the end of 2006 and the beginning of 2007.

Table 6: The Contribution of Economic Activities in the GDP in the Remaining West Bank and Gaza Strip by Quarters of 2006-2008, in Constant Prices: 1997 base year, (%)

Economic Activities	2006				2007				2008	
	Q1**	Q2**	Q3**	Q4**	Q1**	Q2**	Q3**	Q4***	Q1****	Q2*
Agriculture and Fishing	**5.9**	**7.3**	**7.0**	**12.7**	**7.9**	**9.1**	**8.2**	**7.8**	**6.6**	**6.9**
Mining, Manufacturing Industry, and Water and Electricity Supplies	**11.1**	**12.3**	**14.0**	**14.5**	**13.6**	**12.4**	**12.5**	**12.5**	**12.7**	**12.8**
Mining and quarrying	0.4	0.4	0.5	0.5	0.5	0.5	0.5	0.5	0.4	0.4
Manufacturing Industry	9.3	10.3	11.7	12.1	11.3	10.3	10.3	10.4	10.6	10.7
Water and Electric Supplies	1.4	1.6	1.8	1.9	1.8	1.6	1.7	1.6	1.7	1.7
Construction	**2.6**	**2.6**	**2.6**	**2.4**	**2.7**	**2.9**	**2.4**	**2.0**	**1.6**	**1.6**
Retail and Wholesale	**8.7**	**8.8**	**10.1**	**9.7**	**10.1**	**9.8**	**9.9**	**10.0**	**11.1**	**10.2**
Transportation, storage and telecom.	**11.4**	**10.7**	**11.4**	**12.0**	**11.6**	**10.6**	**12.1**	**12.1**	**9.1**	**8.0**
Financial intermediation	**4.4**	**4.3**	**4.6**	**4.9**	**4.7**	**4.5**	**4.6**	**4.9**	**4.7**	**4.9**
Services	**24.2**	**24.3**	**22.6**	**20.2**	**17.1**	**21.7**	**24.1**	**24.5**	**24.2**	**24.8**
Real estate, Rental and Commercial Activities	10.2	10.1	11.9	11.5	5.7	8.4	9.4	9.5	9.4	9.4
Communal, social and personal services activities	1.0	1.0	1.0	1.2	1.1	1.0	1.0	1.2	1.3	1.3
Hotels and restaurants	1.6	2.1	1.4	1.4	1.0	1.5	2.2	1.9	2.5	3.1
Education	7.6	7.4	5.6	4.0	6.3	7.6	8.1	8.4	8.2	8.0
Health and social work	3.8	3.7	2.7	2.1	3.0	3.2	3.4	3.5	2.8	3.0
Public administration and defense	**15.6**	**14.2**	**13.6**	**10.2**	**14.8**	**13.6**	**12.6**	**14.1**	**13.4**	**12.6**
Domestic services	**0.2**	**0.2**	**0.2**	**0.2**	**0.2**	**0.2**	**0.2**	**0.2**	**0.2**	**0.2**
Subtract: financial intermediation (with indirect clearing)	-3.2	-3.2	-3.5	-3.7	-3.4	-3.2	-3.3	-3.5	**-3.4**	**-3.4**
Add: Customs duties	5.9	6.5	7.5	8.0	6.5	6.4	7.2	7.3	**6.2**	**6.7**
Add: Net VAT from imports	13.2	12.0	9.9	8.9	14.2	12.0	9.5	8.1	**13.6**	**14.7**
GDP (%)	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**
GDP (million $)	**1,060.6**	**1,071.8**	**1,016.0**	**958.6**	**974.0**	**1,062.4**	**1,048.0**	**1,049.0**	**1,021.1**	**1,028.6**

Source: PCBS 2008, National Income Accounts, Ramallah – Palestine.
The contribution of the publicly-owned enterprises in the GDP has been distributed on retail & wholesale, real estate, rental, commercial, education, restaurants and hotels activities.

* Preliminary estimates (the first release)
** Preliminary data subject to revision & modification
*** Second revision
****First revision

3- Labor Market

The Palestinian labor market has suffered extensively throughout the years of occupation from imbalances between demand and supply as a result of Israel's economic policies following two opposing mechanisms. On one hand, Israel allows Palestinian workers to work in the Israeli economy for higher wages than the Palestinian average, thus raising the standards of living and demand; and on the other, Israel imposes restrictions on investment and trade which consequently impedes production growth to satisfy the increase in demand. The natural result of this has been the replacement of production with imports, in order to bridge the gap between demand and supply in commodity and service markets. Export of Palestinian labor force to Israel and the Gulf Countries labor markets in order to bridge the gap between demand and supply in the Palestinian labor market.

With the second Gulf War in 1991, the situation changed drastically as many Palestinians fled Kuwait and returned to the West Bank and the Gaza Strip. At the same time, Israel began to reduce the number of Palestinian workers inside the Green Line and the settlements for security reasons and replaced them with foreign labor force from Asia and East Europe.

From 1994-2000, the Palestinian labor market experienced some limited adjustment as the public sector began to expand and employ some of the excess labor force. Reconstruction projects encouraged the private sector to increase its investments in ways that expanded its capacity to employ more workers. In addition, Israel allowed, in certain years such as 1998, 1999, and 2000, more Palestinian laborers to work inside the Green Line. With the eruption of the Al-Aqsa *Intifada*, the limited labor market adjustment process came to a halt, and the labor market imbalance was exacerbated because of the vast decline in economic activity due to Israel's oppressive measures against the Palestinian people, namely: sieges, closures, the construction of the Separation Wall, and the restrictions on the movement of persons and goods between the West Bank and Gaza Strip and within cities and villages.

The average increase in manpower over the last seven years was higher than the average increase in the labor force (3.9% and 3.8%). This indicates that labor force participation was declining. The average increase in the labor force was also higher than the average increase in employment (2.6%), indicating that the average unemployment rate was rising (average annual increase was 7.5%). Likewise, the average increase of employment in the public sector surpassed that of the private sector.

Table 7: Main Labor Market Indicators: 1999-2007[4]

(Thousands)

Indicator	1999	2002	2003	2004	2005	2006	2007
Manpower (15 years and over)	1604	1822	1881	1954	2031	2111	-
Labor force (employed and unemployed)	667	694	750	790	827	872	-
Employed	588	477	564	578	633	666	722
✧ Employed by the private sector (%)	59%	66.1%	69.6%	68.8%	67.1%	66.7%	67.3%
✧ Employed by the public sector (%)	18%	23.6%	20.7%	22.5%	23.0%	23.7%	23.3%
✧ Employed in Israel and the settlements (%)	23%	10.3%	9.7%	8.7%	9.9%	9.6%	9.4%
Unemployment rate (%)	11.8%	31.3%	25.6%	26.8%	23.5%	23.6%	21.6%

Source: PCBS, Labor Force Survey, 1999-2007.
Source for the numbers of employed for 2007: Palestine Monetary Authority

The following sections demonstrate the conditions and short and long term trends of the labor market, by comparing the situation before the *Intifada* (1999) with the year 2007; as well as by making a comparison between the second quarter of 2008 and the first quarter of the same year.

[4] The numbers of the employed in the fourth quarter of 2007 and the first two quarters of 2008 are not available until the release of the final results of the Population, Housing and Establishments Census of 2007.

3.1 Labor Force and Labor Force Participation

The Labor Force Participation Rate (LFPR, i.e. the sum of employed and unemployed divided by population aged 15 years and above) grew substantially during the early nineties. After registering an average of 40% in the eighties, LFPR reached 44% in 1993; however, the local market's inability to absorb higher numbers of workers caused many to withdraw from the market. This led to a decrease in LFPR in the late-nineties when it reached 41.6% in 1999. LFPR dropped again during the early years of the *Intifada* period, reaching 38.1% in 2002 and then increasing a little bit during 2003 and 2007, when the increase reached 41.9%, a little higher than its level of 1999 (see table 8).

During the first quarter of 2008 a decline was registered compared to the last quarter of 2007. This was followed by an increase in the labor participation rate in the second quarter of 2008, to 41.6%. In spite of this, the number of those employed increased during the last seven years to reach 722,000 at the end of 2007, as compared to 588,000 in 1999. This rise is due to the increase in the size of the labor force coinciding with rapid population growth in the same period.

Table 8: Labor Force Participation Rate for Individuals Aged 15 Years and Over in the Palestinian Territories According to Place of Work and Gender: 1999-2008

Region and Gender	1999	2002	2003	2004	2005	2006	2007	Q1/ 2006	Q1/ 2007	Q2/ 2007	Q3/ 2007	Q4/ 2007	Q1/ 2008	Q2/ 2008
Both Genders														
West Bank	43.4	40	41.8	42.5	42.9	44.1	44.1	42.5	42.7	44.8	44.8	44.0	42.3	43.5
Gaza Strip	38	34.4	37.5	36.4	36.7	36.1	38.0	35.3	38.3	38	38.9	36.6	37.5	38.0
Palestinian Territories	41.6	38.1	40.3	40.4	40.7	41.3	41.9	40.0	41.2	42.4	42.7	41.4	40.6	41.6
Males														
West Bank	72.4	67.1	68.5	68.7	69.5	69.8	69.4	68.4	67.5	69.8	71.1	69.1	67.5	68.0
Gaza Strip	67.4	62.2	65.4	63.5	63.9	63.7	64.5	63.7	65.4	64.1	66	62.6	63.3	63.2
Palestinian Territories	70.7	65.4	67.5	66.9	67.6	67.7	67.7	66.8	66.7	67.8	69.3	66.8	66.0	66.3
Females														
West Bank	14.1	12.4	14.7	15.9	15.8	17.9	18.3	16.0	17.5	19.4	17.9	18.4	16.5	18.2
Gaza Strip	8.8	6.5	9.2	9.1	9	8.1	11.0	6.5	10.8	11.5	11.5	10.2	11.3	12.0
Palestinian Territories	12.3	10.4	12.8	13.5	13.4	14.5	15.7	12.7	15.2	16.6	15.7	15.5	14.7	16.0

Source: PCBS, Labor Force Survey, 1999-2008.

The above-mentioned changes were accompanied with the following adjustment dynamics:

- The divergence between the LFPR of the West Bank and Gaza Strip continued, and, specifically in recent years, can be attributed to the tightening of the Israeli siege on the Gaza Strip (see table 8).
- There has been an important change along gender lines. Although LFPR for males is, at present, less than its level prior to the *Intifada*, female LFPR has risen as women were increasingly entering the labor market to compensate for the lost income of their male relatives (see Table 8).
- Further changes are related to workers' employment statuses. Table 9 below shows that the percentage of those employed in establishments they own or partially own, and which do not employ waged workers, increased substantially. This increase was accompanied by a decrease in the ratio of waged workers. This indicates that a considerable percentage of those who lost their work in Israel or in the private sector after the *Intifada* tended to be self-employed.

- Another change in the labor market was associated with the change of employment within economic sectors. A comparison of the contribution of economic sectors prior to the *Intifada* with those of the current period highlights a large contribution by the services sector and a slight increase in the agricultural sector's contribution. However, the contribution of the construction sector was almost halved compared to the pre-*Intifada* level. Similarly, the contribution of mining, quarrying and manufacturing industry also declined (see Table 10).

Table 9: Percentage Distribution of the Employed Persons in the Palestinian Territories According to Employment Status and Region, 1999-2008(%)

Region and Work Status	1999	2002	2003	2004	2005	2006	2007	Q1/ 2006	Q1/ 2007	Q2/ 2007	Q3/ 2007	Q4/ 2007	Q1/ 2008	Q2/ 2008
West Bank														
Establishment owner	6.6	4.1	4.1	5	5	4.7	4.4	4.8	3.4	4.2	4.7	5	4.2	4.3
Self-employed	18.6	27.8	29.3	28.1	27.6	27	25.4	28.5	26.9	26.3	24.7	23.5	22.9	24.1
Paid worker	66.5	57.5	55.3	55.1	56.4	55.7	57.9	57.4	59.0	55.6	57.6	59.7	64.2	60.4
Unpaid family member	8.3	10.6	11.3	11.8	11	12.6	12.3	9.3	10.7	13.9	13	11.8	8.7	11.2
Gaza Strip														
Establishment owner	2.8	2.6	2.2	1.9	2.6	4.2	3.2	2.5	4.1	3.4	3	2.4	2.9	3.3
Self-employed	19.1	24.3	24.5	22.2	22.4	19.4	21.2	21.5	19.9	21.5	20.5	22.7	27.3	16.9
Paid worker	71.1	63.6	61.7	66.5	67.1	69.6	64.4	71.0	65.8	64.3	64.8	62.5	58.5	71.3
Unpaid family member	7	9.5	11.6	9.4	7.9	19.8	11.2	5.0	10.2	10.8	11.7	12.4	11.3	8.5
Palestinian Territories														
Establishment owner	5.5	3.7	3.5	4.1	4.3	4.6	4.0	4.1	3.6	4	4.2	4.3	3.8	4.0
Self-employed	18.7	26.8	27.8	26.5	26.1	25	24.2	26.6	24.9	25	23.5	23.3	24.3	22.4
Paid worker	67.8	59.2	57.2	58.3	59.5	59.3	59.8	61.1	61.0	58.1	59.6	60.5	62.5	63.0
Unpaid family member	8	10.3	11.5	11.1	10.1	11.1	12.0	8.1	10.5	12.9	12.7	11.9	9.4	10.6

Source: PCBS (2007), Labor Force Survey Database, 1999-2008.

Table 10: Distribution of Employed Persons in the Palestinian Territories According to Region and Economic Activity, 1999-2008 (%)

Economic Activity and Region	1999	2002	2003	2004	2005	2006	2007	Q1/ 2006	Q1/ 2007	Q2/ 2007	Q3/ 2007	Q4/ 2007	Q1/ 2008	Q2/ 2008
Palestinian Territories														
Agriculture, Forestry & Fishing	12.6	14.9	15.7	15.9	14.6	16.1	15.6	14.3	14.7	17.3	15.1	15.3	12.9	14.9
Mining, quarrying and manufacturing Industry	15.5	12.9	12.5	12.7	13	12.4	12.5	13.2	12.5	12.6	12.8	12.3	13.0	12.1
Construction	22.1	10.9	13.1	11.7	12.9	11.1	11.0	13.6	10.7	11.1	11.6	10.4	9.4	10.8
Services and other sectors	28.1	35.7	32.8	34.9	34.4	35.5	35.8	30.8	36.7	34.8	35.3	36.4	38.5	38.2
West Bank														
Agriculture, Forestry & Fishing	11.5	14.1	14.9	16.9	15.7	17.8	16.6	10.1	15.3	19.2	16.1	15.9	13.0	15.7
Mining, quarrying and manufacturing Industry	16.5	14.5	14	14	14.8	14.6	14.9	7.3	14.8	14.5	15.4	15	16.2	14.5
Construction	23.9	12.7	14.3	13	14.4	12.9	13.6	8.3	12.8	13.1	14.8	13.9	12.7	14.1
Services and other sectors	24.7	31.1	29.4	29.5	28.5	29	29.8	51.8	30.9	29.1	28.6	30.2	32.8	30.9
Gaza Strip														
Agriculture, Forestry & Fishing	15.2	16.6	17.4	13.4	11.7	11.1	13.1	13.2	13.3	12.7	12.7	13.9	12.5	12.3
Mining, quarrying and manufacturing Industry	13.1	8.9	9.2	9.1	8.3	6.3	6.6	11.6	7.1	8	5.8	5.5	5.5	4.6
Construction	17.8	6.3	10.4	8.2	9.3	6	4.3	12.2	5.6	6.2	3.7	1.5	1.6	0.4
Services and other sectors	36.5	47.6	40.9	49.1	49.4	53.7	50.9	36.5	50.5	48.9	52.2	52.2	52.0	61.4

Source: PCBS (2007), Labor Force Survey Database 1999-2008.

It is natural that the most important adjustments were those pertaining to local market absorption of workers. It soon became apparent that absorption was limited. Therefore, as we see in Table 11, the West Bank share of the total workers in the Palestinian Territories had increased in the 2nd quarter of 2008 with a sharp decline in the Gaza Strip share of total workers. The share of workers in Israel and the Israeli settlements also declined from 11.2% to 10.8% between the 1st and 2nd quarters of 2008 (compared to 22.9% in the year 1999 *pre-Intifada)*.

Table 11: Distribution of Employment in the Palestinian Territories According to Place of Work, 1999-2008 (%)

Place of Work	1999	2002	2003	2004	2005	2006	2007	Q1/	Q1/	Q2/	Q3/	Q4/	Q1/	Q2/
West Bank	52.9	62.7	60.9	64.1	61.7	64.4	62.1	63.1	61.2	62.8	62.6	61.6	59.0	65.3
Gaza Strip	24.2	27.0	29.4	27.2	28.4	26.0	28.5	27.1	29.0	28.7	28.1	28.4	29.8	23.9
Israel & Settlements	22.9	10.3	9.7	8.7	9.9	9.6	9.4	9.8	9.8	8.5	9.3	10.0	11.2	10.8

Source: PCBS, Labor Force Survey Database, 1999-2008.

3-2 Unemployment

The problem of unemployment is not new to the Palestinian economy. It reached 24% in 1996 then declined gradually to 11.8% in 1999. The problem was however aggravated during the period of *AlAqsa Intifada,* with unemployment increasing to 31.3% in 2002. It then declined slightly by the end of 2003 as a result of the relatively improved economic activity- and reached 19.2% in the 2nd quarter of 2007, and 22.2% in the 4th quarter of the same year. It then increased again in the 2nd quarter of 2008 to 25.8%, twice its *pre-Intifada* level (see Table 12). In the same period, and as a result of the Israeli siege on Gaza Strip, unemployment rates soared up to 45.5%, the highest in the world.

Table 12: Unemployment Rate for Individuals Aged 15 Years and Over in the Palestinian Territories According to Gender and Region, 1999-2008 (%)

Region and Gender	1999	2002	2003	2004	2005	2006	2007	Q1/ 2006	Q1/ 2007	Q2/ 2007	Q3/ 2007	Q4/ 2007	Q1/ 2008	Q2/ 2008
Palestinian Territories														
Males	11.6	33.5	26.9	28.1	23.7	24.2	22.1	25.6	22.2	19.4	23.4	23.4	22.7	26.5
Females	13	17	18.5	20.1	22.3	20.5	19.0	23.5	18.9	18	22.1	17	21.7	22.7
Total	11.8	31.3	25.6	26.8	23.5	23.6	21.5	25.3	21.6	19.2	23.2	22.2	22.6	25.8
West Bank														
Males	9.2	30.9	25.5	24.3	20.8	18.9	18.3	21.5	17.8	16.3	18.6	20.5	19.9	16.6
Females	11.1	14	15.8	16.6	18.3	17.6	15.5	21.0	15.2	14	18.6	14.2	15.0	15.2
Total	9.5	28.2	23.8	22.9	20.3	18.6	17.7	21.4	17.3	15.8	18.6	19.4	19.0	16.3
Gaza Strip														
Males	16.6	39.1	29.6	35.9	29.6	35.1	29.7	34.0	30.5	25.7	33.1	29.4	28.2	45.8
Females	19.3	28.4	26.8	31.6	35.2	32.3	29.7	35.1	29.8	30.4	32.1	26.3	39.3	43.3
Total	16.9	38.1	29.2	35.4	30.3	34.8	29.7	34.1	30.4	26.4	32.9	29	29.8	45.5

Source: PCBS, Labor Force Survey, 1999-2008.

The following are the most important characteristics of unemployment in the current period:

- The highest rate of unemployment is found amongst the young; particularly those aged 15-24 and mainly among females (see Table 14).
- There is a fundamental difference between male and female unemployment rates, particularly with regards to years of schooling. The unemployment rate for individuals having 13 years or more of schooling was higher for females than males. Actually, this difference has existed in the Palestinian labor market for a long time, which indicates that female labor force participation is increasing at a higher rate than the average increase in the demand for females in the labor market (see Table 15).

Table 13: Total Number of Unemployed Persons from the Total Participants in the Labor Force (15 Years and above) in the Palestinian Territories According to Region, 1999-2007[5]

Region	1999	2002	2003	2004	2005	2006	Q1/ 2006	Q1/ 2007	Q2/ 2007	Q3/ 2007
West Bank	44,000	135292	122924	124418	115417	112735	122922	103,800	100,500	118,200
Gaza Strip	35,000	81757	70919	87155	78606	92837	87375	88,300	76,900	99,000
Palestinian		217049	193843	211573	194023	205572	210297	192,100	177,400	217,200

Source: PCBS, Labor Force Survey, 1999-2007.

[5] Employment numbers in the fourth quarter of 2007 and the first quarter of 2008 are not available until the release of the final results of the Population, Housing and Establishments Census of 2007.

Table 14: Unemployment Rate in the Palestinian Territories According to Gender and Age Groups: 1999-2008 (%)

Age group & Gender	1999	2002	2003	2004	2005	2006	2007	Q1/ 2006	Q1/ 2007	Q2/ 2007	Q3/ 2007	Q4/ 2007	Q1/ 2008	Q2/ 2008
Both Genders														
15-24	17.3	48.2	38.4	39.8	36.4	35.7	35.3	39.1	34.6	30.5	38.8	36.9	37.0	39.7
25-34	11.4	36.6	24.1	25.1	22.0	23.0	20.3	23.9	20.6	18.5	22.1	19.8	21.9	25.6
35-44	9.0	37.2	21.6	22.2	18.6	18.7	16.0	21.1	16.7	15.0	14.9	17.4	16.6	20.5
45-54	8.8	30.5	19.0	22.2	19.1	18.7	16.2	19.8	16.6	14.2	17.6	16.6	15.7	18.2
55+	5.9	27.7	13.2	15.1	12.1	11.6	10.7	11.9	10.3	8.3	11.5	13.0	11.1	11.9
Total	**11.8**	**38.0**	**25.6**	**26.8**	**23.5**	**23.6**	**21.5**	**25.3**	**21.6**	**19.2**	**23.2**	**22.2**	**22.6**	**25.8**
Males														
15-24	16.9	47.0	38.3	38.9	34.8	34.4	34.0	37.8	33.1	29.5	37.0	35.9	35.0	38.6
25-34	10.5	37.4	25.1	26.1	21.3	22.9	19.8	23.6	20.6	17.3	21.1	20.3	21.4	25.4
35-44	8.8	39.7	23.6	24.4	19.7	20.1	17.4	21.9	17.9	16.1	15.8	19.7	17.6	22.6
45-54	9.6	32.2	21.3	25.4	21.9	21.5	18.9	22.0	18.8	16.9	20.4	19.3	18.2	20.4
55+	6.9	30.0	15.5	17.8	14.3	13.8	13.6	13.9	18.5	10.6	14.6	15.7	13.4	14.6
Total	**11.6**	**39.0**	**26.9**	**28.1**	**23.7**	**24.2**	**22.1**	**25.6**	**22.2**	**19.4**	**23.4**	**23.4**	**22.7**	**26.5**
Females														
15-24	20.6	59.7	39.1	44.8	46.1	43.2	42.5	47.9	43.4	35.4	49.6	42.6	47.3	44.6
25-34	16.1	28.9	19.4	20.6	25.5	23.1	22.1	25.0	20.9	23.1	26.7	17.8	24.1	26.1
35-44	9.8	14.1	10.8	11.5	13.2	12.2	10.3	16.8	11.6	11.1	10.8	7.5	11.2	11.7
45-54	5.2	10.9	6.5	5.0	4.2	5.2	4.5	7.5	6.7	2.6	4.0	4.9	3.9	7.8
55+	1.8	1.5	1.3	1.2	1.9	1.4	1.7	2.6	0.7	1.3	1.6	3.5	2.9	1.7
Total	**13.0**	**28.4**	**18.6**	**20.1**	**22.3**	**20.5**	**19.0**	**23.5**	**18.9**	**18.0**	**22.1**	**17.0**	**21.7**	**22.7**

Source: PCBS, Labor Force Survey, 1999-2008.

Table 15: Unemployment Rate in the Palestinian Territories by Gender and Years of Schooling, 1999-2008 (%)

Number of school years and Gender	1999	2002	2003	2004	2005	2006	2007	Q1/ 2006	Q1/ 2007	Q2/ 2007	Q3/ 2007	Q4/ 2007	Q1/ 2008	Q2/ 2008
Both Genders														
0	5.4	17.4	12.4	14.1	8	8.4	8.9	11.4	11.2	7.9	7.8	8.9	7.8	11.9
1-6	12.2	37.9	28.8	31.3	26.2	27.9	22.6	30.9	24.7	20	23	22.5	23.7	28.9
7-9	11.9	37.3	28.9	29.6	24.8	25.1	22.5	27.8	23.4	19.5	22.4	24.7	22.4	27.5
10-12	11.7	33.6	26.8	27.8	23.5	23.9	22.3	24.9	22.3	19.1	23.7	24.2	23.8	25.2
13+	12.5	18.9	19.9	21.3	21.8	20.8	20.3	21.6	18.3	19.5	24.4	18.6	21.9	24.5
Total	**11.8**	**31.3**	**25.6**	**26.8**	**23.5**	**23.6**	**21.5**	**25.3**	**21.6**	**19.2**	**23.2**	**22.2**	**22.6**	**25.8**
Males														
0	9.3	29.2	22.4	27.3	16.4	16.5	19.4	21.7	23.4	17.3	17.1	20.9	16.0	25.3
1-6	13.4	41.3	31.8	35	28.8	31	26.1	33.1	28.3	23.1	27	26.2	26.3	32.9
7-9	12.4	38.9	30.6	31.2	26	26.8	24.4	28.7	25.2	21.5	24.2	26.7	23.8	29.0
10-12	11.7	34.9	28.1	29.4	24.1	25	23.9	25.7	23.4	20.3	25.3	26.4	25.4	26.5
13+	8.8	17.5	16.3	16.8	16.6	15.9	14.5	17.1	12.5	13.6	18.1	13.5	15.7	19.8
Total	**11.6**	**33.5**	**26.9**	**28.1**	**23.7**	**24.2**	**22.1**	**25.6**	**22.2**	**19.4**	**23.4**	**23.4**	**22.7**	**26.5**
Females														
0	1.1	2.2	2.4	1.8	1.6	1.8	1.2	2.3	2.7	0.8	-	0.9	1.2	2.3
1-6	3.2	7.6	5.6	6.2	7.8	9.1	4.3	15.3	6.4	4.2	2.5	4.1	8.5	7.5
7-9	6.3	12.7	9.8	11.1	11.3	9.1	6.3	17.3	7.4	5.4	6.5	6	5.5	11.0
10-12	11.6	18.2	14.8	12.6	17.2	13.2	9.6	16.2	12.0	10.4	10.1	6	7.3	14.2
13+	21.9	22.5	28.3	30.8	32.5	31.3	32.4	31.2	30.6	32.1	38.1	28.8	33.8	33.1
Total	**13**	**17.1**	**18.6**	**20.1**	**22.3**	**20.5**	**19.0**	**23.5**	**18.9**	**18**	**22.1**	**17**	**21.7**	**22.7**

Source: PCBS, Labor Force Survey, 1999-2008.

3-3 Wages and Work Hours

Table 16 indicates that the average daily wage in the Gaza Strip is 71% of that in the West Bank and just 43% of the average daily wage for workers in Israel. This reflects the situation of demand for Palestinian workers in these three markets. However, it is known that the wide gap in the average daily wage between the West Bank and the Gaza Strip is not a new phenomenon but was present during the *pre-Intifada* period.

On the other hand, the average daily wage of West Bank employees increased during the 1st and 2nd quarters of 2008 by 2.5%, to reach NIS 86.9, while the average in the Gaza Strip decreased by 3.3%. At the same time, the average daily wage for those working in Israel and in the settlements increased from NIS 139.9 in the 1st quarter of 2008 to NIS 143.3 in the 2nd quarter of the same year (see table 16).

Table 16: Average Weekly Work Hours, Number of Monthly Working Days and Daily Wage in NIS for Paid Workers from the Palestinian Territories by Place of Work, 1999-2008

Place of Work	Average Weekly Work Hours	Average Monthly Work Days	Average Daily Wage (NIS)	Median Daily Wage (NIS)
		1999		
West Bank	44.6	23.5	66.2	60.0
Gaza Strip	43.2	24.0	51.4	46.2
Israel & Settlements	44.4	20.3	105.8	100.0
Total	**44.2**	**22.6**	**75.5**	**69.2**
		2006		
West Bank	42.2	23.1	77.9	69.2
Gaza Strip	39.9	24.0	68.9	65.4
Israel & Settlements	43.8	21.3	131.6	134.6
Total	**41.7**	**23.1**	**83.3**	**73.1**
		1st Q/2006		
West Bank	41.6	23.2	77.9	70.0
Gaza Strip	40.4	23.5	70.1	65.4
Israel & Settlements	43.2	20.7	130.1	134.6
Total	**41.4**	**22.9**	**83.4**	**73.1**
		1st Q/2007		
West Bank	41.9	22.2	79.4	70.0
Gaza Strip	40.6	23.5	66.9	61.5
Israel & Settlements	44.6	20.9	128.5	130.0
Total	**41.9**	**22.4**	**82.8**	**73.1**
		2nd Q/2007		
West Bank	42.4	22.3	76.9	69.2
Gaza Strip	40.4	23.5	63.7	57.7
Israel & Settlements	45.9	19.4	130.9	126.9
Total	**42.3**	**22.3**	**80.4**	**70.0**
		1st Q/2008		
West Bank	41.2	22.1	84.8	76.9
Gaza Strip	40.2	24.7	63.6	57.7
Israel & Settlements	43.0	20.4	139.9	134.6
Total	**41.4**	**22.3**	**91.5**	**76.9**
		2nd Q/2008		
West Bank	42.7	22.3	86.9	76.9
Gaza Strip	40.0	24.2	61.5	57.7
Israel & Settlements	44.3	20.2	143.3	150.0
Total	**42.5**	**22.3**	**92.8**	**76.9**

Source: PCBS, Labor Force Survey, 1999-2008

3-4 Vacancy Announcements in Local Newspapers

There were 875 job vacancies advertised in the newspapers in the 2nd quarter of 2008, slightly more (0.6%) than in the previous quarter. As presented in table 17, the number of advertised vacancies in the private sector fell by 7%. This is in contrast with the advertised vacancies in the public sector, which increased 70%. With regard to areas, the share of the center of the West Bank accounted for 68.7% of total job vacancies advertised in the 2nd quarter of 2008 with a rise of 14.7% compared to the 1st quarter of 2008. With reference to scientific degrees, 65% of job

vacancies advertised demanded bachelor degree, 17.3% demanded master degree, and 18% demanded a diploma (see table 17). In addition, there were 40 advertisements that did not specify a number of vacancies.

In the Gaza Strip, the number of job vacancies increased in general. The number of advertisements in the non-governmental organizations sector increased by 94% compared to the first quarter of 2008. Meanwhile, the number of the advertised vacancies in the private sector fell by 73% compared to the first quarter while there were 12 job vacancies advertised by the public sector compared to 0 in the first quarter.

Table 17: The Number of Job Vacancies Advertised in Local Newspapers in the Palestinian Territories (1st & 2nd Quarters 2008)

	1st Quarter 2008			Total	2nd Quarter 2008			Total
	Jan	Feb	Mar		April	May	June	
Private Sector	170	155	237	**562**	146	210	169	**525**
Public Sector	7	2	21	**30**	25	7	19	**51**
NGOs	91	83	104	**278**	88	125	86	**299**
Total	**268**	**240**	**362**	**870**	**259**	**342**	**274**	**875**
Northern West Bank	62	28	90	**180**	32	33	25	**90**
Center of the West Bank	159	139	223	**521**	175	246	177	**598**
Southern West Bank	39	24	24	**87**	24	30	47	**101**
Gaza Strip	8	49	25	**82**	28	33	25	**86**
Total	**268**	**240**	**362**	**870**	**259**	**342**	**274**	**875**
Master Degree and above	45	75	58	**178**	28	77	47	**152**
Bachelor Degree	168	133	259	**560**	163	219	184	**566**
Diploma	55	32	45	**132**	68	46	43	**157**
Total	**268**	**240**	**362**	**870**	**259**	**342**	**274**	**875**

Source: Data were compiled by MAS from daily local newspapers (Al-Quds, Alayyam and Alhayat Aljadida).

Table 18 shows the relationship between sectors and academic qualifications, where the demand for holders of bachelor degrees in both the private sector and NGOs sector reached 30% of total advertised jobs, while that for holders of master degree and diploma reached 25%. The demand for these three degrees is considered the highest in the private sector, followed by the NGO sector, and then the public sector.

Table18: The Number of Advertised Vacancies in the Local Newspapers by Sector and Scientific Degree during the 2nd Quarter of 2008

	Public Sector	Private Sector	NGOs	Total
Master Degree and above	0	133	19	152
Bachelor Degree	46	260	260	566
Diploma	5	132	20	156
Total	**51**	**525**	**299**	**875**

Source: Data were compiled by MAS from daily local newspapers (Al-Quds, Alayyam and Alhayat Aljadida).

4- Public Finance Developments

The most prominent incident in public finance development during the 2nd quarter of 2008 was the delay in the payment of the public sector employees' wages and salaries in June - the first delays since the inauguration of the current government. The Government usually pays the wages and salaries in the first week of each month after receiving the tax clearance proceeds collected by Israel on behalf of the PNA, but Israel did not transfer the funds by the 2nd of June as expected. Israel's withholding of tax clearances of NIS 330 million and its cutting of NIS 80 million for unpaid electricity bills by some municipalities brought the total amount down to NIS 250 million. Furthermore, the news about an additional cut of NIS 70 million, besides the delayed payment[6], made the PNA unable to pay wages and salaries of its employees and therefore had to defer the June payment.

After these setbacks, the Palestinian government was able to pay 160,000 employees whose wages and salaries depend on local revenues and tax clearances, estimated at approximately $120 million but amounted to approximately $140 million due to the decline in the USD value vis-à-vis the NIS.

With regard to public finance developments in the 2nd quarter of 2008, the PNA's total revenue reached $630.4 million; 51% of which were local revenues (total of $324.1 million comprising of $80.9 million from tax revenues and $243.2 million non-tax revenues), and 49% of clearance revenues at a value of $306.3 million. The tax returns reached 7% of total revenues at a value of $43.2 million, and the total net revenues reached $587.2 million in the 2nd quarter of 2008 with a 75% increase compared to $335 million in the 1st quarter. This increase results from a rise in local revenues by 210% compared to the 1st quarter (including its two-fold tax revenues at the rate of 19% as a result of the campaign for the collection of local Value Added Tax (VAT) that started in April; and the non-tax revenues at the rate of 568%, which includes the Palestinian Investment Fund's proceeds of $197.1 million for the repayment of PNA debts). This increase can also be attributed to the increase in clearance revenues by 14% due to the transfer of the interest earned on the frozen tax clearances ($20.1 million). In light of this, the 1st half of 2008 witnessed a development pertaining to the local revenues, as well as to the tax clearance revenues, which was more than expected by the budget. The local revenues exceeded expectations, by $10 million in the 1st half of the year, while the tax clearance revenues formulated 54% of the 2008 proposed budget for the same period. In the 2nd quarter, the total net revenues were 158% of the total revenues allocated for that quarter of the year, as per the 2008 proposed budget (estimated at approximately $1,486 million). This is in accordance with the Midterm Palestinian Reform and Development Plan (PRDP) 2008-2010 adopted by the Palestinian Government. This means that the 2nd quarter of 2008 registered a surplus of around $215.7 million in revenues (compared to the budget expectations) which redresses the deficit of $36.8 million in the 1st quarter and also accrued a surplus of $179 million in the 1st half of 2008.

However, the total revenues did not actually rise more than 11% in the 2nd quarter, compared to its level in the 1st quarter- excluding the Palestinian Investment Fund's proceeds ($197.1 million) and the interests on the withheld tax clearances ($20.1 million) since these are inconsistent and incidental revenues in the 2nd quarter only.

[6] The delay of this transfer is attributed to an Israeli punishment for the message delivered by the PNA Prime Minister to the European Union on the 27th of May on the eve of the meeting of the European Union Foreign Ministers in Luxembourg to discuss their relations with Israel .The Palestinian Prime Minister demanded that the EU halt the upgrading of the level of their relations with Israel as long as the latter is not complying with the international resolutions.

Figure 1: Public Revenues Development in the 2nd Quarter of 2008

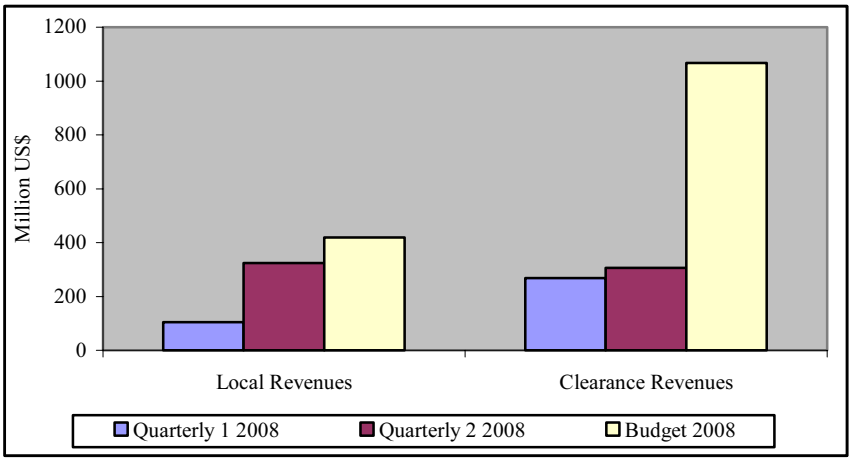

Source: Ministry of Finance

With regards to grants and assistance from donor countries in support of the budget, there was a decrease of 22% in total grants and assistance delivered in the 2nd quarter compared to the 1st quarter, reaching a total of $410 million - $115 million less than Q1. The Arab Countries' assistance declined in the 2nd quarter compared to the 1st quarter by 49%, while international assistance declined by 11%, as much as $40 million. The lion's share of Arab assistance was that of the Arab League, which amounted to $62.9 million, while the Palestinian European mechanism 'PEGASE'[7] provided the lion's share of international assistance with as much as $174 million, followed by the World Bank share of $148 million. The total grants and assistance delivered to the PA in support of the budget until the end of 2008 reached $936 million, constituting 57% of the total grants and assistance expected in the 2008 budget.

Table 19: Public Revenues Development in the 2nd Quarter of 2008 (USD million)

Revenues	Q1/ 2008	Q2/ 2008	Percentage Change %	1st half 2008	2008 Budget	1st half Share 2008 Budget (%)
Local Revenues	104.5	324.1	210	429	419	102
Tax Revenues	68.1	80.9	19	149		
Non-Tax Revenues	36.4	243.2	568	280		
Clearance Revenues	267.9	306.3	14	574	1067	54
Total of Current Revenues	**372.4**	**630.3**	69	1003	1486	67
Net Revenues[8]	**334.9**	**587.2**	**75**	**922**		**62**
Budget Grants	525.6	410.3	-22	936	1634	57
Grants for Development Projects					492	
Grants and Assistance	**525.6**	**410.3**	**-22**	**936**	**2126**	**44**
Total Public Revenues and Grants	**898.0**	**1040.7**	**16**	**1939**	**3612**	**54**

Source: The Ministry of Finance

[7] PEGASE is the French acronym for: Mécanisme "**Palestino - Européen de Gestion et d'Aide Socio-Economique** which stands for the Palestinian European mechanism for social and economic assistance. It was launched by the European Commission on Feb 1, 2008 as a new mechanism for the provision of financial support from the EU and other international parties to the PNA. PEGASE builds on the Temporary International Mechanism (TIM) which attracted contributions from 19 international donors from the EU member countries that amounted to €190 million. PEGASE is an open mechanism that seeks to facilitate support from the European Community, EU Member States and other donors wishing to channel aid to the Palestinians, mobilising and managing contributions from donor countries. In contrast to the 3-months renewal period for the TIM, PEGASE is a long-term development instrument with a 3-year time horizon in alignment with the Palestinian Reform and Development Plan (PRDP). The support will be directed to four key sectors: governance, social affairs, economic and private sector development, and infrastructure.

[8] Net revenues are total current revenues after the deduction of the tax returns.

On the expenditure level, total public expenditures reached $808 million with a decrease of 2.9% from 1st quarter levels. The wages and salaries bill hit $456.7 million with a decrease of 4.2% of its 1st quarter level as well[9], and comprised 67% of the total current expenditures, whilst other expenses (operational, transfer payments and capital expenditures) covered 33% i.e. $228 million.

In spite of the government's efforts to restrict net lending (which includes tax deductions or losses in the marketing of petroleum products) in order to alleviate budget burdens, it rose to 59% of its level in the 1st quarter ($123.3 million) as a result of the rise in petrol prices and temporary suspension of measures previously adopted to collect public utilities bills. Net lending saw a noticeable decrease compared to 2007 levels, and is expected to drop again in the 2nd half of 2008 in view of reasserting measures for the full collection of bills. It can be noted that the current public expenditures for the 1st half of 2008 constituted 56% of what was allocated for it in 2008 budget of $1,590.8 million.

Figure 2: Public Expenditures Developments in the 2nd Quarter of 2008

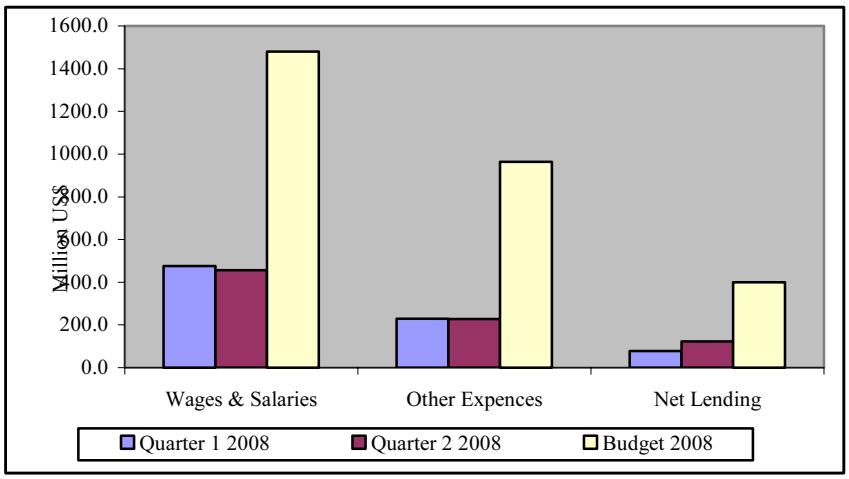

Source: Ministry of Finance

In view of the PNA financial performance in the 2nd quarter of 2008, represented by a rise in aggregate net revenues ($587.3 million) and a rise in aggregate expenditures and net lending ($808 million), the current accounts produced a deficit of $220.7 million- resulting from the increase in expenditures that exceeded the revenues. This deficit was financed by the external assistance disbursed to the PA from donors' countries that, in turn, created a surplus in the budget of the 2nd quarter by $189.6 million - most of which was used to pay back the amount of $175.6 million for the arrears accrued to local banks.

Considering the financial developments in the 1st half of 2008, public expenditures ($1590.8 million) exceeded public revenues (922.2 million) with a deficit of $668.6 million, financed by grants and assistance received by the PA in the first half of 2008 from donors' countries (amounting to $935.9 million). This resulted in a surplus of $267.3 million that has been utilized to repay the arrears accrued to banks.

Following on from the progress, during the 2nd quarter of 2008, of the midterm Palestinian Reform and Development Plan (PRDP) 2008-2010[10], the Government continued with the policies started in the beginning of the year to restrict public employment. It therefore averaged 142,000 in the first half of 2008 compared to the budget-expected average of 150-153,000.

---

9 Wages expenditures registered 3% increase equivalent to $11 million as a result of the increase in transportation allowances by 50% in April. The actual disbursement of this increment actually started in June.

10 Macroeconomic and Fiscal Framework for the West Bank and Gaza: Second Review of Progress, Staff Report for the Meeting of the Ad-Hoc Liaison Committee, New York, September 22, 2008.
Ministry of Finance, semi-annual Analytical Report, 2008

Table 20: Public Expenditures Developments in the 2nd Quarter of 2008 (USD million)

	Q 1/ 2008	Q 2/ 2008	Percentage Change of Q2 over Q1 %	1st Half 2008	2008 Budget	Percentage of the 1st half in 2008 Budget %
Wages and Salaries	476.5	456.7	-4.2	933.2	1481	63
Other Expenditures (Operating, transfer payments & capital expenditures)	228.8	228.0	-0.3	456.8	964	47
Net Lending	77.5	123.3	59.1	200.8	400	50

Source: The Ministry of Finance

The Government also continued with the complete freezing on average wages. In addition, measures continued that urged the municipalities and local authorities to take up their responsibilities of collecting utilities bills, which would lead to a reduction in net lending. Noticeable progress has been made towards ending the habitual conduct of abstaining from paying services bills. The Government has also won their appeal against the withdrawal of a verdict for the suspension of the 'quit-claim' that the citizens usually need in order to acquire public utilities.

Following the Government's strategies for public fiscal reform, which started with the amendment of the basic finance law and the creation of the general audit office within the Ministry of Finance (Mof), ten ministries were linked to the new accounting system. The MoF also intends to create a Monetary Planning Unit within the General Audit office which would assist the MoF in its efforts to prioritize the expenditures and limit the accumulation of arrears. Moreover, in continuation of MoF measures to enhance fiscal transparency, the MoF monthly fiscal report is posted regularly on the ministry's website 15 days after the end of each month.

With regard to foreign grants and assistance in support of the current expenditures, what was allocated and disbursed up till now is more than what was committed by the Palestinian Donor's Conference in Paris, December 2007. However, this was far less than what is needed to finance total monetary deficit for the year 2008. It is expected that foreign financing requirements for 2008 would reach $1, 85 billion, $1.2 billion of which has been disbursed until August. This means that around $650 million are available to cover the deficit in the remaining period of the year. This resulted from the repayment of wages arrears more rapidly than envisaged by the PRDP, the increase of net lending by more than was assumed in the budget, and the rise of the NIS value versus the USD, has widened the financing gap. It is expected that the required foreign financing for 2009 will drop to $1.3 billion to represent the decrease in expenditures rates and the increase of revenues which will be reflected in the budget. 1/3 of this amount has been earmarked.

5- Banking Developments[11]

The Palestinian banking sector has been affected by the economic deceleration that characterized the second quarter of 2008. Most of the banking indicators were on the decline, as banks' assets slightly decreased, accompanied with some changes in the sources and utilization of these assets. Clients' deposits increased with more concentration in the West Bank as a result of the situation which the Gaza Strip is undergoing. The banks enhanced their financial base ensuing from the increase of paid capital and, specifically, from the current profits. On the other hand, a slight decline occurred on the outstanding value of direct credit facilities and investments.

[11] Data on banking developments in this section are preliminary and subject to change

It is worth pointing out that the decline in both the assets and total credit facilities is attributed to the compliance with the new Palestine Monetary Authority (PMA) regulations that stipulate the exclusion of those defaulting credit facilities and their provisions in which bad periods exceeded 6 years or more. As a result of this, 30% of bad debts, 40% of the provisions allocated for them and 47% of their matured profits were excluded. This reflected on the Palestinian total banks' assets. We find that the net credit facilities, which give an idea about the size of the credit facilities after canceling all provisions, increased by 3.6%, indicating an increase in the size of credit facilities extended despite the deterioration of political and economic conditions.

On the other hand, banks directed more funds to securities, especially in long term investment.

In general, the following are the most prominent banking developments during the 2nd quarter of 2008 compared to the 1st quarter of the same year:

- Total banks' assets declined by 2.3% to reach $7,301 million.
- Clients' deposits increased by 3.2% to reach $5,599 million.
- The equity of banks increased by 1.6, amounting to $775 million.
- Outstanding value of credit facilities declined by 1.5%, to $1747 million, in contrast with an increase by 3.6% in net credit facilities extended during the same period - to $1,632 million.
- Investments activities declined by 1.2%, decreasing the banking sector investments to $189 million, in contrast with a noticeable improvement in the investments portfolio that increased by 12%, with the amount invested in this portfolio reaching $207 million.
- A decline in the foreign investments at the rate of 2.9%, decreasing to around $3,722 million.
- An increase in the number of bounced checks by 2.9% in numbers and 1.8% in value.

5-1 Local Liquidity

The factors that influence local liquidity and inflationary pressures vary according to the alterations in economic conditions, business cycle and the developments in interest rates in international markets. In spite of the growth indicators expected on the international level over 2008, there has been a relative decline in liquidity in the first half of the year. This pushed many central banks in big industrial countries (The USA, European Union, Japan and others) to relax their tight monetary policies by reducing official interest rates. Monetary authorities in many Arab Countries resorted to the reduction of interest rates in line with the increased reduction in American interest rates in order to maintain the fixed exchange rate of their USD-pegged currencies, or when their foreign currencies basket is dominated by the USD. This is added to the challenge imposed on the management of monetary policies by the increase in oil prices in the international markets with regard to containing the resultant excess liquidity; the matter that forced those banks enjoying high liquidity to increase their loans, thus producing inflationary effects on the economy.

As for the situation in the Palestinian Territories, the local liquidity produced inflationary effects in the economy, especially in the West Bank, due to its increase by 3.8% reaching $5,110.7 million. This was influenced by the economic performance, on one hand, and the changes in the principal elements affecting liquidity on the other (i.e. the net foreign assets, net domestic assets and net other assets).

At the time the economy realized an increase in local liquidity by 0.7% in the first half of 2008 owing to the growth in the GDP. The net foreign assets[12] also showed an expansive effect on the liquidity, due to its increase by 3.55% to reach $4,395.5 million (in part, due to the size of the current net transfers). For instance, the data published by the Ministry of Finance indicates that

[12] On the assets side, these include the cash-in-vaults, the balances in banks abroad, the investments portfolio abroad, the credit facilities extended to non-residents, foreign investments and bank acceptances and bills of exchange held by banks abroad; and on the liabilities side, it includes balances with banks abroad, deposits of non-residents, external debt instruments and acceptances and bills of exchange held by banks abroad.

during the 1st half of 2008, the public sector received $948 million in grants and assistance, $422 million of which were received in the 2nd quarter of the year.[13]

Nevertheless, the weak economic activities were mainly reflected in the net domestic assets- having a contractionary effect on local liquidity- decreasing it by 1.8%, and dropping it to $1,458.2 million. This was triggered by the decline in the net domestic assets, extended to other sectors (other than the public sector) including the private sector. So, while the credit facilities extended to the public sector expanded the status of local liquidity, with a 38.8% increase, those extended to other sectors caused a contraction of 4.6%. The net transactions in the net of other items[14] display an expansion in local liquidity by an improvement of about 8.0% partially attributed to the PMA regulations to regulate the banking sector in the framework of the policies aiming to raise banks' capital by increasing their capacity to meet internationally practiced criteria for sufficient capital.

Table 21: Local Liquidity Status for Banks Operating in the Palestinian Territories

(USD Million)

Item	2006	2007	2008	
			Q1	Q2
Net Foreign Assets	2865.7	4008.4	4246.4	4395.5
Net Domestic Assets	1634.6	1416.3	1485.0	1458.2
Net Claims on the Public Sector	222.6	49.3	95.2	132.1
Net Claims on the Private Sector	141.2	1367.0	1389.8	1326.1
Other Items (Net)	-646.7	-784.5	-807.2	-743.0
Deposit Money	3853.6	4640.2	4924.2	5110.7

Source: PMA, Monthly Monetary Survey

5-2 Banking Sector Developments

The relationship between the banking sector and the economic activities is characterized by a reciprocal interconnection as the banking system influences, and gets influenced, by economic changes. It also plays a vital role in economic development and in driving economic growth through its intermediary role between surplus and deficit units. The banking sector also affects the prevailing inflation rates in view of its capacity to generate money which in its turn affects the general level of prices.

In spite of the persistent efforts undertaken by the banking system to enhance its performance and develop its services in harmony with the international developments and criteria of the banking industry, the unfavorable political and economic conditions, together with high risk levels in the Palestinian Territories, are impeding this at certain times. The banking system has been affected by the persistent slowdown of the economy during the 2nd quarter of 2008, with data indicating a decline in assets of 2.3% reaching $7,301 million, besides some changes in the use and source of this money. On the side of assets (the use of money), this is mainly attributed to the decline in the banks' balances in Palestine and abroad, whilst this decline on the side of liabilities (the source of money) is connected with the changes that occurred in the PMA and banks' balances.

Despite the decline in the banks' budgets, the primary items in the assets structure maintained their relative stability. The balances with the PMA and banks dominated, with 59.3%, the direct credit facilities formed 23.9%, monetary assets 5% and the other assets 11.8% of total assets. On the liabilities side, it is noticed that the relative importance of clients' deposits rose by 76.7% and equities by 10.6% in face of a drop in the relative importance of the balances with the PMA and banks by 6.2% and in other liabilities by 6.4% of total assets.

[13] See MoF Monthly Financial Data.

[14] This item includes all elements that were not enlisted within the items pertaining to assets, foreign liabilities, local credit facilities and monetary totals including fixed assets and others, capital, allowances and other liabilities.

Figure 3: Development in Banks' Assets in the Palestinian Territories

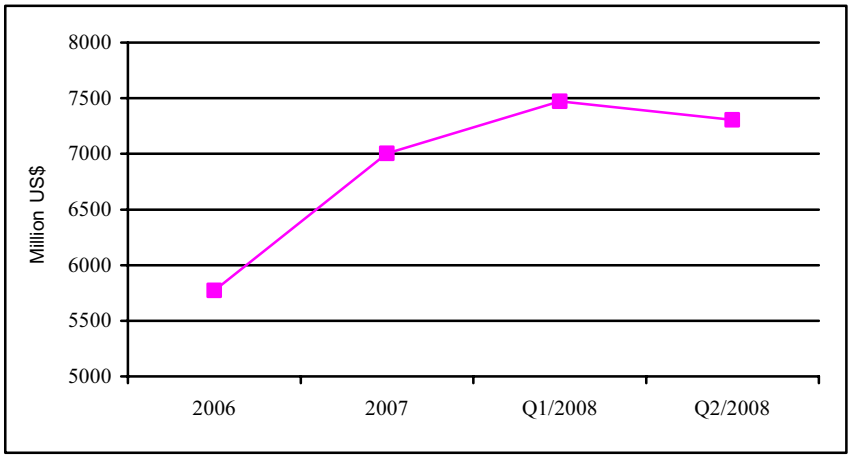

Source: Table 22

It can be generally said that the banks maintained about 22.6% of their assets in the form of cash and balances inside the Palestinian Territories and 41.7% in balances with banks abroad. This is opposed to the investment of 29.3% of its assets in credit facilities and investments, in view of the prevailing unfavorable political and economic conditions in the Palestinian Territories, especially in the Gaza Strip, that shape the risk levels and influence the decisions regarding the availability of investment opportunities.

It is also worth noting that there is a high degree of compatibility among the currencies formulating the assets structure with the USD dominating around 48.5% of the total assets and 49% of the total liabilities; whilst the JOD captures a share of 28.4% and 27.8% of the assets and the liabilities respectively, the NIS forms 18.2% of the assets and 18.4% of the liabilities and the other currencies constitute 4.8% of each of the assets and the liabilities. The banking system aggregate balance sheet is therefore unlikely to be exposed to the risks of currency mismatch.

Table 22: Banks' Consolidated Balance Sheet

(USD Million)

Budget Item	2006	2007	2008	
			Q1	Q2
Cash & Precious Metals	173.3	341.4	357.3	367.6
Balances with the PMA & Banks	3112.3	4186.7	4492.9	4332.0
Investments Portfolio	60.9	165.0	185.7	206.6
Direct Credit Facilities	1843.4	1705.2	1773.1	1746.1
Banks Acceptances	1.9	4.9	3.4	4.2
Investments	160.4	157.1	190.1	188.6
Fixed Assets	192.4	216.7	218.3	223.1
Other Assets	227.6	226.9	250.4	232.3
Total Assets	**5772.1**	**7003.9**	**7471.9**	**7301.1**
Deposits of PMA and Banks	461.4	605.5	660.4	455.1
Total Clients' Deposits	4215.9	5117.7	5424.7	5599.0
Acceptances Executed & Outstanding	8.2	19.1	16.7	15.9
Other Liabilities	159.8	182.9	217.8	143.4
Provisions for Tax & Others	329.8	376.7	390.0	313.1
Equity	597.0	702.0	762.3	774.6
Total Liabilities	**5772.1**	**7003.9**	**7471.9**	**7301.1**

Source: PMA Call Report, Banking Surveillance.

5-2-1 Clients' Deposits

The main function of banks is to accumulate the savings from the surplus units of the economy and provide it to the deficit units. The capacity of the banks in undertaking this mission (to attract savings) relies on a number of factors; some have to do with the general political and economic situation, and others pertain to the clients and their awareness of the importance of depositing instead of hoarding. Other factors are relevant to the banking system itself: its security and trust of customers, as well as the desire of banks to extend loans and their paid interest rates.

In this context, clients' deposits witnessed a rise of 3.2%, reaching $5,599 million during the 2nd quarter of 2008, forming the key source of funds available for banks and capturing 76.7% of the total sources of funds. This is partially attributed to the increase in the deposits of the resident private sector resulting from the increase in the level of transfers from abroad (grants & assistance). In addition, the change in the USD exchange rates versus other currencies, especially the NIS and the Euro, had a negative effect on the real value and purchasing power of the deposits in the USD.[15]

Clients' deposits concentrated in the West Bank, which captured the lion's share of 83.5% of total deposits to the amount of $4,672.6 million, an increase of 3.5%. Clients' deposits were on the rise in the Gaza Strip since the beginning of this year with its relative importance reaching 16.5% of total clients' deposits worth of $926.4 million, increasing about 2%. It is known that the main part of clients' deposits in the Gaza Strip is relevant to the resident private sector at a rate exceeding 92%; the rest are public sector deposits which continue their inclination towards a decline both in the West Bank and the Gaza Strip.

The public sector deposits decreased by 5.8% and its accumulative total dropped to $501.7 million, comprising 9% of total clients' deposits. This decline is driven by a decrease of 6.1% in the PA deposits, dropping to $364.5 million (15.5% of which are in the Gaza Strip), in addition to a decline in the deposits of the local Palestinian authorities and non-financial public sector institutions by 5.2%, reaching $137.2 million (12.3% of which are in the Gaza Strip). In general, the public sector deposits are associated to the regular transfer of the clearance revenues from Israel and the transfers from the donors' countries in support of the PA commitments, mainly the wages and salaries bill of the public sector employees.

Figure 4: General Trends in Clients' Deposits

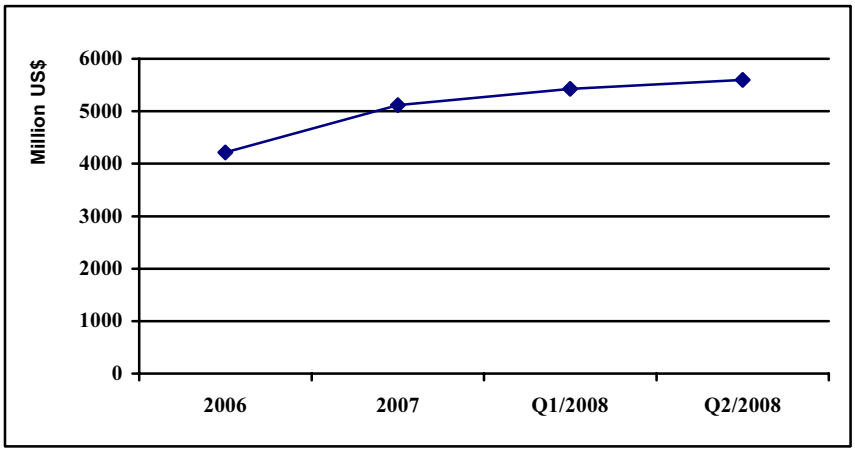

Source: Table 23

[15] In the absence of national currency, banks prepare their annual closing accounts in the USD or JOD using (for the purpose of evaluation) the exchange rates announced by the PMA which indicated that the USD exchange rate declined by 5.1% vis-à-vis the NIS during the 2nd quarter.

On the other side, the private sector's deposits witnessed an increase of 4.2%, reaching $5,097.4 million, which constituted 91% of total clients' deposits given that these deposits are subject to the full control of the resident private sector, whose deposits amounted to $4970.6 million with a 4.1% increase in the 2nd quarter of 2008. The private sector deposits are distributed as follows: 90.4% for individuals, 9.1% for companies and 0.5% for NGOs. This increase in the private sector deposits is linked with the improvement of the net savings in the current net transfer account in the balance of payment. The trend of this account indicates an obvious increase in the size of assistance to the private sector from relatives and connections. Part of this assistance was used directly in daily life to face difficult living conditions, and the rest was kept aside as deposits, until needed or to make use of the interests incurred. Data indicates that long term time-deposits with an interest rate of about 2.4% are on the rise and are dominating 40.4% of total clients' deposits. Saving accounts have also risen by 7.0% at the rate of 24.5% of total clients' deposits and current accounts have also risen by 1.7%, comprising 35.1% of total clients' deposits.

The main deposit currencies maintained their general trend. The USD was still the leading deposit currency, dominating 46.6% of clients' deposits despite its decline and the fluctuations in its exchange rate versus other currencies. This shows that the USD (together with the JOD) continued to represent the main currency for deposits (in spite of the drop in USD deposits by 1.7% during the 2nd quarter), given that the largest part of foreign assistance arrives in this currency. In addition, a major segment of employees receive their salaries in the USD. The JOD deposits come next as it increased by 7.7% and captured 25.8% of total clients' deposits.

Table 23: Distribution of Clients' Deposits

(USD Million)

	2006	2007	2008	
			Q1	Q2
By Geographical Distribution				
WB Governorates	3294.4	4237.6	4516.3	4672.6
GS Governorates	921.5	880.1	908.4	926.4
By Depositing Party				
Public Sector	376.4	505.3	532.7	501.7
Private sector/resident	3749.2	4495.5	4776.8	4970.6
Private Sector/non-resident	90.3	116.9	115.2	126.7
By Type of Deposit				
Current	1402.4	1790.9	1971.9	2008.5
Saving	927.4	1142.4	1230.6	1328.3
Time	1886.1	2184.4	2222.2	2262.2
By Type of Currency				
US Dollar	2316.2	2637.0	2655.2	2611.2
Jordanian Dinar	1078.8	1261.4	1341.7	1445.3
Israeli Shekel	603.5	916.9	1106.8	1205.8
Other	217.4	302.4	321.0	336.7

Source: PMA Call Report, Banking Surveillance.

The slight drop in the relative importance of the USD deposits was in favor of NIS deposits, which grew at a rate of 8.9%, comprising about 21.5% of total clients' deposits. The NIS deposits are mostly used in the clearing of commercial transactions with Israel (commodity & service imports and NIS clearances); besides it being the currency for paying wages and salaries for the PNA employees and some other private sector institutions, as well as the main traded currency in the Palestinian market. The NIS status has improved in light of the positive direction of the Israeli economy (despite preliminary estimates that indicate a slow down in the economic performance in 2008 compared to 2007) and the rise in its exchange rate versus the USD, especially after it became internationally convertible. The status of other currencies have also been enhanced in the

clients deposits, including the Euro, to about 6% with an increase of 4.9% influenced by the rise in the Euro exchange rate vis-à-vis the USD, as well as the increased foreign assistance in the Euro.

In general, the banks operating in the Palestinian Territories had achieved an evident success in attracting clients' deposits as a result of the policies they followed in this regard as well as the progress in the clients' banking awareness and their trust in the banking sector, which by itself denotes the security of the Palestinian banking system. It is worth saying that 35% of the clients' deposits are usually non-interest accounts as most of the clients' deposits can be listed as short-term. The maturity period of more than 99% of these deposits is less than one year; 95.1% of the total deposits mature in less than 180 days while the maturity period of 76.1% of these deposits does not exceed one month. This means that most clients' deposits are unlikely to be subjected to the risks of interest rate fluctuations, either for being non-interest deposits or because the interest rate did not change during the period of maturity. However, these deposits are subject to the risks caused by the fluctuations in the exchange rates, in specific the USD,[16]which will consequently affect their purchasing power.

5-2-2 Equity

The operating banks continued to supplement and enhance their capital, which represents an important resource of finance. Data indicated an increase of 1.6% in the equity of banks, reaching $774.6 million and composing 10.6% of total liabilities (money sources), during the 2nd quarter. This increase is attributed particularly to the increase in paid capital, up by 8.7% to reach $583.3 million, since many banks rectified their status and increased their capital in order to correct their position in the Palestinian money market in accordance with the PMA regulations stipulating a raise in the capital of the banks operating in the Palestinian Territories. The remarkable increase of 11.4% in current bank profits accrued during the 2nd quarter, reaching $60.1 million, together with an increase of 3.4% in undistributed profits (retained earnings), has accumulated $12.1 million that are expected to be capitalized. Although the decisions concerning the profits are left to the bank itself, in the absence of PMA instructions dictating otherwise, distribution of profits is not allowed without the approval of the PMA.

As for capital adequacy, which is the capital base versus the risk-weighted assets usually calculated for local banks only, as the guest banks are in fact branches of their mother banks abroad, it reached 23.6%. This rise is attributed to the power of the paid capital of the banks operating in the PT on one hand and the decrease of risk-weighted assets on the other. A decline of this rate is expected if Basel II resolutions were applied.

5-2-3 Lending Activity

The role of the banking sector in the economic development is dependent on the credit facilities' policies (expansive or contractive) and on their ability to provide the necessary financial resources to enhance productive activity and to motivate aggregate demand. But the unfavorable political and economic conditions in the Palestinian case, particularly in the Gaza Strip, created a high degree of caution among banks and prudence represented in a reserved policy on the side of credit facilities, in contrast with expansive and open policies in their other activities.

In this context, direct credit facilities are of great importance due to its influence on economic performance and development, and its association with the liquidity and growth of the economy - besides its dominating a considerable part of the available funds. The expansion in credit facilities requires compatibility among the main determinants, especially those relevant to the banks' capacity to attract deposits. Although banks were successful in attracting more deposits, the unfavorable political and economic situation did not help to reflect this increase by expanding

[16] The PMA, Monthly Statistical Bulletin indicates that the USD exchange rate during the 2nd quarter of 2008 has declined by 5.1% vis-à-vis the NIS.

credit facilities during the 2nd quarter of 2008 which witnessed a decline in the credit outstanding value by 1.5%, dropping to $1746.7 million, most of which is utilized in various areas of the Palestinian Territories and economic sectors.

It is worth noting that the decline in total credit facilities is partially caused by the compliance of banks with new PMA instructions stipulating the exclusion of defaulting credit facilities and the provisions allocated against them when bad periods exceed 6 years or more. As a result of this, 30% of the size of bad debts, and 40% of the provisions allocated against them, were excluded. Thus, we find that the net credit facilities (credit facilities after canceling all provisions) increased by 3.6% and reaching $1,631.7 million, indicating an increase in the size of credit facilities despite the deterioration of political and economic conditions. It must be pointed out that these figures reflect the position of the stocks rather than the flows; therefore it might not be a real decline but, in part, a sign of the increase and regularity of repayment of these credit facilities[17] a factor that positively affected the increase of repaid amounts, consequently decreasing the outstanding credit facilities balance. This decline might be real as a result of the reserved policy in credit facilities extension in view of the new developments on the ground, their influence on the economic conditions, the halting of the productive and commercial activities and, therefore, the decrease in credit facilities demand, particularly in the Gaza Strip, which suffered from a persisting decline in the credit facilities balance by around 24.2% dropping to $237.4 million and losing 13.6% of the relative importance of the total outstanding balance.

Figure 5: General Trends in Direct Credit Facilities Portfolio

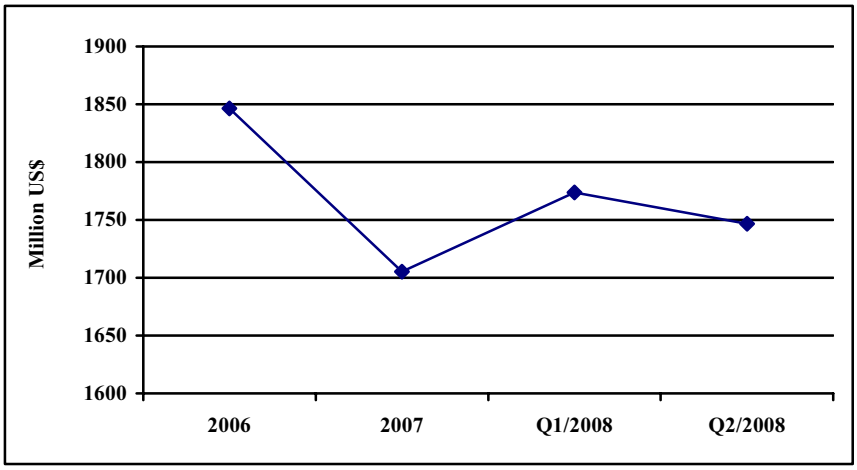

Source: table 24

On the other side, the credit facilities balance increased in the West Bank by 3.3% to reach $1,509.1 million, producing more concentration of extended credit facilities in the West Bank and dominating 86.4% of total outstanding balance. This is an obvious indication to the correlation, totally or partially, between these credit facilities and the economic activity and business cycle which was more stable in the West Bank.

The change in the exchange rates of various currencies reflected on the credit facility activities. The extended balance in the USD decreased by 3.6% to the value of $41.6 million; along with a decrease in the outstanding balance in JOD by 12.9% to the value of $22.4 million, due to the decrease in its exchange rate as it is USD-pegged currency. The extended balance in other currencies, including the Euro, has also declined to the value of $6.7 million at the rate of 31.5% as a result of the fluctuation in its exchange rate versus the USD. In contrast, the extended outstanding balance in the NIS increased to the value of $43.7 million at the rate of 10.4% influenced by the rise in its exchange rate vis-à-vis the USD.

[17] The PMA contributed to the regulation of the repayment of these loans by specifying certain rates and mechanisms, in agreement with the banks, so that a deduction of 35% of the salaries and other benefits is enacted for the repayment of matured installment.

Table 24: The Distribution of the Direct Credit Facility Portfolio

(USD Million)

	2006	2007	2008	
			Q1	Q2
By Geographical Distribution				
WB Governorates	1330.0	1390.6	1460.6	1509.1
GS Governorates	513.3	314.6	313.2	237.6
By Depositing Party				
Public Sector	483.0	421.5	500.6	511.3
Private sector/resident	1278.8	1208.8	1191.2	1140.5
Private Sector/non-resident	81.5	74.9	82.0	94.9
By Type of Deposit				
Loans	1167.1	1077.4	1062.0	1065.2
Overdrafts	665.8	616.8	700.9	670.7
Leases	10.4	11.0	10.9	10.8
By Type of Currency				
US Dollar	1317.3	1167.1	1159.5	1117.9
Jordanian Dinar	196.6	186.2	173.5	151.1
Israeli Shekel	315.3	336.5	419.4	463.1
Other	14.1	14.4	21.4	14.6

Source: PMA Call Report, Banking Surveillance.

In spite of these changes, the credit facility balance framework retained its general trend in all currencies. The USD remained the main currency for credit facilities, dominating 64%, followed by the NIS with a share of 26.5%, the JOD at a rate of 8.6% and the other currencies by approximately 0.8% of the total outstanding balance. The relative importance of various types of credit facilities kept their general direction. The loans balance rose by 0.3%, dominating the lion's share of 61% of the total balance, followed by the overdrafts balance which declined by 4.3% to constitute about 38.4% of the total outstanding balance, and finally the lease financing balance which declined by 1.8% to form 0.6% of the total outstanding balance.

The decline in the credit facilities balance was confined to the private sector. As for the public sector, the extended credit facilities balance rose by 2.1% reaching $511.3 million at the rate of 29.3% of the total balance. This is due to the increase in the extended balance to the PNA by 2.8% making around $491.2 million opposed to a decline in the extended balance to the local authorities and the non financial public sector institutions by 13.3% dropping to $20.1 million.

The public sector debt peaked at $591 million in 2005, and then started receding to reach $511.3 million by the end of the 2nd quarter of 2008- resultant from the persistence in debt repayment.

On the other hand, the share of the private sector diminished by 3.0% , still dominating 70.7% of the outstanding credit facilities at the value of $1235.4 million, influenced by the severe decline in the private sector activities in the Gaza Strip, reflected in a decline by 17.2% in its balance extended, opposed to 0.8% decline of the balance extended to the private sector in the West Bank - whereas the balance extended to non-residents ascended by 15.8%, reaching $94.9 million, as this balance does not exceed 5.4% of the total outstanding.

In general, the unfavorable political and economic conditions did not encourage the banks to adopt credit facility policies on the same level of efficiency as their policies to attract the savings of the citizens. Conservatism has been the main characteristic in this regard due to the high level of risks and persistent fluctuations in the economic conditions, as well as the financial instability of the

government. Therefore, banks were consistently worried about more aggravation in the situation, a factor that negatively reflected on their credit facility activities. However, this policy might have been the reason behind the endurance of the banking system throughout the recurrent crisis in the Palestinian Territories.

The largest proportion of credit facilities (loans and overdrafts) are enlisted under the short term credit facilities section, especially the 62% of them that mature in periods less than a year. Around 41.8% of these credit facilities have maturity periods less than 180 days, whereas, 27% of total credit facilities do not exceed a maturity period of one month. This means that the main part of these credit facilities are not subject to the risks resulting from the fluctuations in the interest rates, but are most likely exposed to the risks of currency exchange rate fluctuations, in particular the USD.

In a quick comparison of maturity periods of the clients' deposits and the direct credit facilities, we realize a disparity. While 54% of the credit facilities have a maturity period of less than one year, 99% of clients' deposits have a maturity period of less than one year, exposing the banks to the risks of liquidity if this problem is not dealt with properly.

The delayed and defaulting debts (for loans and overdrafts) are one of the major problems and a significant source of worry for the banks with regard to their credit policy. This problem has taken a new parameter in light of the PA financial crisis accompanied with a decline in financing and liquidity and the halt in the wages and salaries of the public sector employees. On one hand, this defaulting is an indicator of the economic adversities and the contraction in business enterprises. On the other hand, this affects the banks' profits and obliged a reservation in credit facilities, which in its turn reflects negatively on the levels of investment and consequently economic growth. It is noticed that the delayed and defaulting debts reached a peak in the Palestinian Territories in 2006, constituting 29.2% of the total credit facilities balance extended. This rate relapsed due to the regularity in repayment especially with regard to the public sector employees dropping the rate to 14.1% of total outstanding balance in the 2nd quarter of 2008.

5-2-4 Investment Activity and Investments Portfolio

The investment environment and decisions, especially at the private sector level, were influenced by the unfavorable political and economic conditions, as well as the prevailing economic performance in the Palestinian Territories during the 2nd quarter of 2008. This was manifested in the decline by 1.2% in the amounts the banks employed in investment activities (subsidiary establishments, partners, and the minority shares) to around $188.6 million at the rate of 2.6% of total funds available for banks' investments. This decline came in light of the decrease in the size of local investments by about 2.1%, dropping to $180.4 million.

On the other side, a remarkable advancement in the investments portfolio continued (for trading and investment) influenced by the PA regulations allowing banks to invest in securities which raised the investments portfolio by 12%, especially those pertaining to long term investments. Therefore, the size of investment in the investments portfolio mounted to $206.6 million, $205.5 of which are long term investments.

5-2-5 Banks' Investments Abroad

Banks' investments abroad are one of the available tools that the banks operating in the Palestinian Territories resort to in order to invest the liquidity available from the increase in the size of clients' deposits and the decrease in credit facilities balance, in view of the prevailing uncertainty in the political and economic conditions in the Palestinian Territories, accompanied with an increase in the risks level. Despite the unfavorable economic and investment environment during the 2nd quarter of 2008, the banks' investments abroad dropped by 4% to $3257 million at the rate of 44.6% of total assets due to the decline in the banks' balances abroad.

Banks' balances abroad are considered a major facet of these investments[18] that dropped during the 2nd quarter of 2008 by 5%, reaching an amount of $3042.3 million, constituting 41.7% of total investments of available funds. Banks' offices abroad dominated about 57.3% of these balances to the value of $1743.8 million, decreasing by 13.9%, while other banks abroad obtained 42.7% to the value of $1300.6 million, increasing by 6.9%.

Figure 6: Banks' Foreign Investment

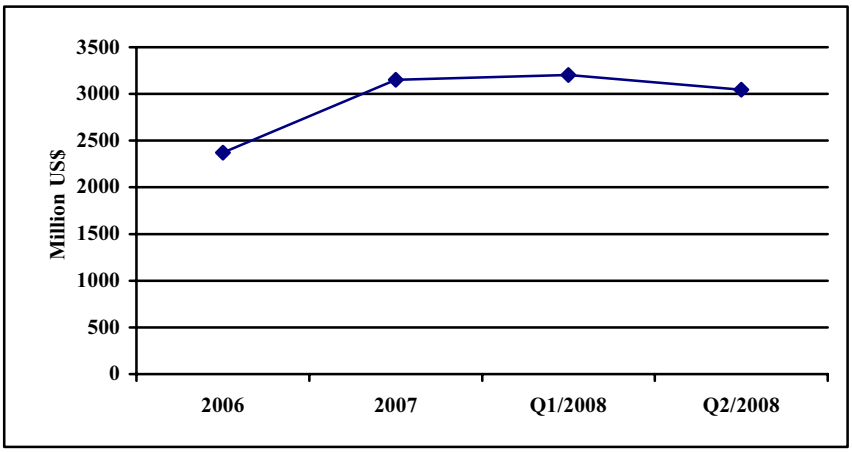

Source: Table 25

5-2-6 Bank Performance Indicators

The analysis and evaluation of the banking system performance is based on two perspectives. The first is the banking perspective which relies on a number of recognized criteria, such as banking activity, current profits, capital adequacy, assets' quality and others which provide a clear image of the extent of security of the banking system and its compliance with the regulations of the monitoring authority. The second is the economic perspective which depends on the indicators for the investment of available funds in all aspects that serve economic growth and development. In this context, profit indicators show a remarkable increase in current profits realized during the 2nd quarter of 2008 by 11.4%, leading to the improvement of the return on equity to 16%, and the increase in current profits versus the returns on assets by 1.7%.

In the context of the economic perspective, banks' performance may be evaluated using two criteria. The first criteria has to do with the degree of utilizing and investing deposits in credit and the role of the private sector in this regard, in light of the vital role the credit plays in stimulating various aspects of economic activities and its positive impact on the GDP. In this respect, a decline is noted in the ratio of direct credit facilities to total banks' deposits and clients' deposits (clients' deposits, PMA deposits and banks' deposits) from 29.2% in the 1st quarter of 2008 to 28.8% in the 2nd quarter of the same year. Also, the ratio of credit facilities to clients' deposits declined from 32.7% to 31.2% which is below the rate determined by the PMA's effective regulations in this regard (circulation 20/A, 1998), stipulating a minimum ratio of 40% for the credit facilities to the clients' deposits. The ratio of credit facilities extended to the private sector versus the clients' deposits of this sector dropped from 26.0% to 24.2% and from 24.9% to 22.9% for the resident private sector in the same period. This indicates a weakening in the private sector role in influencing the banks' credit policy. The decline in these indicators is attributed to the increase in the size of deposits especially clients' deposits which rose by 3.2% and to the reserved credit policy, in particular in the Gaza strip as a result of the deteriorating situation there.

[18] Banks' investments abroad comprise of balances, stocks, bonds, treasury bills, instruments and syndicated loans and other investments abroad. The total investments in 2007 amounted to $3.5 billion, comprising 56% of the total banking system deposits distributed into 94% in cash accounts invested by financial institutions, 2% in speculations in international commodities and 4% investments in instruments, bonds and companies' stocks.

The second criteria links balances and investments abroad with total deposits aiming to measure the banks' inclination towards investment abroad that, in turn, negatively affects economic development in Palestine. In this context, a decline is noticed in the ratio of investments abroad to total banks' deposits and clients' deposits from 55.8% in the 1st quarter of 2008 to 53.8% in the 2nd quarter of the year. A decline is also noticed in the ratio of balances abroad to total banks' deposits and clients' deposits, from 52.6% to about 50.3% during the same period. This decline took place despite the rise in the banks' financial surplus, caused by the ascending size of deposits concurrent with the increase in risk levels in the local market, and the absence of a safe investment environment. It is worth noting that this ratio is still within the boundaries stated in the PMA's effective regulations in this regard (circulation 20/A, 1998), specifying that this ratio should not exceed 65% of the total banks' and clients' deposits at the most.

It is also clear that the credit role of banks has declined through the drop in the ratio of direct credit facilities to total assets, from 23.7% in the 1st quarter of 2008 to about 23.9% in the 2nd quarter, corresponding with a rise in the ratio of clients' deposits to total assets, from 72.6% to 76.7% during the same period. This is an indication of the relative improvement in the mechanism of savings distribution in favor of local investments opposed to investments abroad.

Table 25: Bank Performance Indicators (%)

Indicator	2006	2007	2008	
			Q1	Q2
Current Profits to Average Assets	1.0	1.2	1.5	1.7
Current Profits to Average Equity	9.9	11.0	14.1	16.0
Credit Facilities to Total Assets	39.5	29.8	29.2	28.9
Credit Facilities to Clients' Deposits	43.8	33.3	32.7	31.2
Private Sector Credit Facilities to Private Sector Deposits	35.4	27.8	26.0	24.2
Resident Private Sector Credit Facilities to Private Sector Deposits	34.1	26.8	24.9	22.9
Investments Abroad to Total Deposits	57.6	65.4	63.0	61.5
Balances Abroad to Total Deposits	50.7	55.0	52.6	50.3
Clients Deposits to Total Assets	73.0	73.1	72.6	76.7
Credit Facilities to Total Assets	32.0	24.3	23.7	23.9

Source: Calculated from previous tables

5-2-7 Clearing House Activities

The clearing house activities reflect, to a large degree, economic changes and developments, as it was expected to see an increase in bounced checks in all traded currencies (USD, JOD, NIS and the Euro) in view of the economic slowdown during the 2nd quarter of 2008. The 2nd quarter of 2008 witnessed an increase in the number of checks presented for clearance by 7.9% to reach 241,404 checks (with a total value of $ 790.7 million and an increase by 8.6%). This coincided with a 2.9% rise in bounced checks (in all currencies) during the same period to reach 25,592 checks (with a value of $48.6 million and an increase by 1.8%). Thus, the ratio of bounced checks to checks presented for clearing amounted to 10.6%.

Table 26: The Number and Value of Checks Presented for Clearing and the Percentage of Bounced Checks

Period	Checks Presented for Clearing		Bounced Checks		Percent Bounced/checks presented for clearance	
	Number of checks	Value of checks (million $)	Number of checks	Value of checks (million $)	Number %	Value %
2006	2,331,259	5251.9	404,049	477.4	17.3	9.1
2007	2,216,184	5638.6	330,040	486.3	14.9	8.6
Q1 2008	223,698	727.9	24,883	47.8	11.1	6.6
Q2 2008	241,404	790.7	25,592	48.7	10.6	6.2

Source: PMA, Monthly Statistical Bulletin, various issues.

6- Palestinian Stock Market

Palestinian Stock Market witnessed an active trading period during the 2nd quarter of 2008, represented in the big rise in the value and size of trading, as well as the rise in Al-Quds index compared to the previous quarter. This rise is attributed to the positive optimistic atmosphere following the Palestine Investment Conference, held in Bethlehem at the end of May 2008, which foreshadowed an active movement from Arab and foreign investors towards investment in Palestine. Additionally, the disclosure of financial data played a significant role in maintaining the improvement in the stock market indices during the 2nd quarter of 2008 as 33 companies out of 35 listed disclosed their financial data. According to this disclosure, 26 companies had shown quarterly profits while 7 companies registered losses for the same period.

Two new companies were listed for trading in the 2nd quarter of 2008; Palestine Surgical Specialized Center Company in the services sector, and Trust Company in the insurance sector. In addition, Al-Quds Bank for Development and Investment modified its name to Al-Quds Bank with no modification on its trading symbol.

The Al-Quds index closed at 688.58 points by the end of June, increasing by 5.1% compared to March 2008. In a comparison of the stock market performance during the first half of 2008 to its corresponding period of 2007, an increase of 35.1% in Al-Quds index is noticed compared to its June 2007 closure of 509.69 points.

Figure 7: Al-Quds Index by Months During the 2nd Quarter of 2008

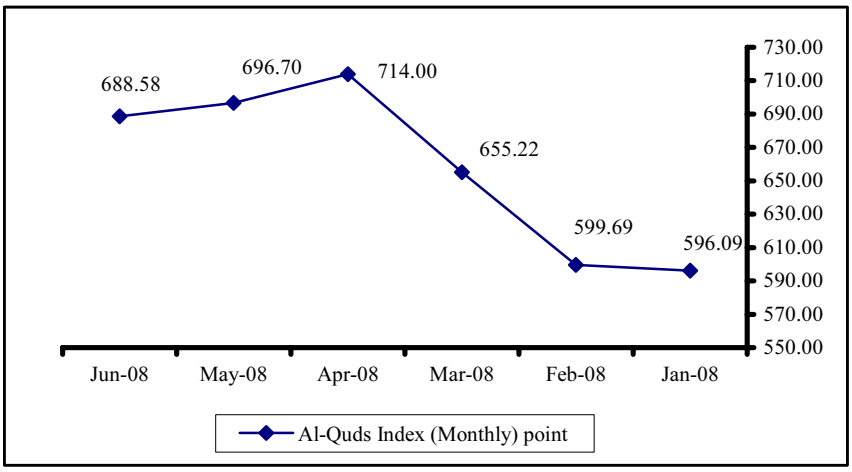

Source: PSE, www.p-s-e.com

The rise of Al-Quds index comes within the context of an increase in the indices of the banking, investment and services sectors in the 2nd quarter of 2008 compared with the 1st quarter, (by 10.4%, 4.1% and 3.5% respectively). Meanwhile, the industrial and insurance sectors registered a decline by 0.4% and 13.5% respectively during the same period.

Generally speaking, the 2nd quarter witnessed a remarkable increase in the stock market indices as the number of exchange sessions was 64 during the 2nd quarter of 2008 compared to 60 sessions in the 1st quarter. During these sessions, 136 million stocks were traded compared to 105 million stocks traded during the 1st quarter of 2008. The size of trading reached a value of $538 million during the 2nd quarter compared to $346 million during the 1st.

Figure 8: The Performance of the Sectoral Indices during the 1st Quarter of 2008 as Compared to the 4th Quarter of 2007

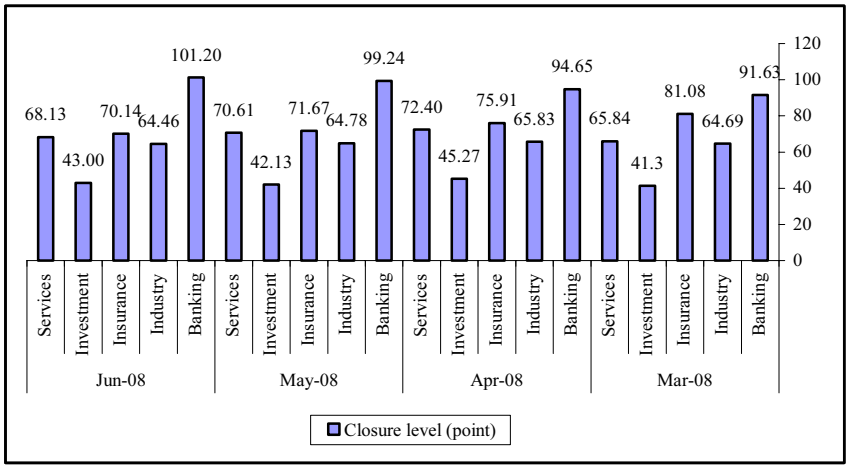

Source: PSE, www.p-s-e.com

The registered market value in the 2nd quarter of 2008 reached $3.12 million with an increase of 7.6% compared to $2.9 million in the 1st quarter.

Also, an increase is noted in the size and value of on-line trading over the internet during the 2nd quarter of 2008 compared to the 1st quarter, but it is still not up to the level desired.

Table 27: Main Indicators of the PSE during the 2nd Quarter of 2008

Period	Market Value (billion USD)	Number of Trading Sessions	Al-Quds Index (by the end of each month)	Trading Size (stocks' value) (million USD)	Number of Traded Stocks (million)
April	3.19	22	714.00	234	57
May	3.14	20	696.7	182	42
June	3.12	22	688.58	122	37
Q2 2008	3.12	64	688.58	538	136
Q1 2008	2.9	60	655.22	346	105

Source: PSE, www.p-s-e.com

7- Prices and Purchasing Power[19]

The 2nd quarter of 2008 is characterized by a continuation of the rise in the consumer prices similar to that of the 1st quarter of the year and the 4th quarter of 2007 – a factor that has amplified the inflation from which the Palestinian economy is suffering. The rise in the average prices of consumption goods continued during the 2nd quarter of 2008, whereas the consumer price index (CPI) closed at 117.08 by the end of the 1st quarter and continued its rise to reach by the end of the 2nd quarter to 120.77 (base year 2004=100). With the continued rise in prices concurrent with the unemployment problem, the Palestinian economy started to suffer from the dual problem of stagflation, adding new, severe and exhausting burdens on the Palestinian citizen.

[19] The base year in the calculations of the consumer price index (CPI) has been updated in accordance with the international recommendations, as the base year moved from 1996 to 2004 which was selected on the basis that it has been the most stable among the years which were studied during the years of Al-Aqsa Intifada. A new classification of goods was also used which is the "personal consumption according to the purpose", published by the EU (COICOP), that adopts the classification of 12 main groups instead of 10, in addition to the distribution of the goods among the groups using a new method that depends on the classification of goods according to the purpose of its use.

7-1 Prices

With the persistent wave of increases in international prices, they also continued to rise in the oPt, registering successive leaps during the 2nd quarter of 2008. The sharp increases in prices continued to be concentrated in most of the essential commodities, specifically food and fuel; on which expenditures represent the largest percentage of consumers' income in the Palestinian consumer basket. Citizen suffering is only intensified as the prices of both imported and locally produced goods witnessed consecutive increases. These goods are of a nature that leads to a chain of cumulative effects on the prices of many other goods since the continuous increase in the prices of flour, rice, meat, fuel and energy have a multiple effect on the prices of bakery products, sweets, and transportation services.

Statistics for the 2nd quarter of 2008 indicate a rise of 3.15% in the Shekel-based CPI in the PT, compared to the average of the 1st quarter of 2008, and by 11.89% compared to the average of the corresponding quarter of 2007. When we compare June 2008 with June 2007, we find that the CPI rose by 11.71% (see table 38).

Table 38: The CPI and its Monthly Percentage Changes in the Consumer Prices in the Palestinian Territories (Base Year 2004 = 100)

Time Period	CPI	Percentage Change (%)
January 2008	115.78	1.13
February 2008	116.77	0.85
March 2008	118.69	1.64
April 2008	120.46	1.49
May 2008	120.57	0.09
June 2008	121.28	0.59

Source: the PCBS.

Table 29: Average Increase in Prices by Main Commodity Categories in the Palestinian Territories in 2008 (Base Year 2004 = 100)

Category	Q2/2008 over Q1/2008 Percentage Changes	Q2/2008 over Q2/2007 Percentage Changes
Food Stuff and Refreshing Beverages	5.52	21.10
Alcohol Beverages and Tobacco	0.36	9.24
Textiles, apparels and footwear	1.93	(1.81)
Housing and related items	1.65	8.49
Furniture and house goods and appliances	1.44	7.11
Healthcare	0.72	10.19
Transportation and Travel	3.42	11.80
Telecommunication	(0.32)	1.77
Recreational and Cultural goods and services	0.60	0.87
Education services	0.54	(1.94)
Restaurants, Cafes and Hotels Services	4.15	15.59
Various good and services	0.14	1.17
General CPI	3.15	11.89

Source: the PCBS. Figures in brackets indicate a negative value.

The rise in the prices was the sharpest in the Gaza Strip due to the political conditions and the aggravated Israeli imposed siege. The CPI figures indicate that the average increase in the prices during the 2nd quarter of 2008 compared with the 1st quarter of the same year was 5.22% in the Gaza Strip, and by 16.92% compared to the corresponding quarter of the previous year. Whereas the rate was 2.60% in the rest of the West Bank compared with the 1st quarter of 2008 and 12.73% compared to its corresponding quarter of 2007. In Jerusalem, the rise in the 2nd quarter of 2008 was 2.21% compared to the 1st quarter of the same year, and 7.63% compared to the corresponding

quarter of the previous year. As for the type of commodities, the rise in the food prices was the basic drive for the price increases (see Table 29).

Figure 9: Shekel-based Inflation Rate in Jerusalem, the Remaining West Bank and the Gaza Strip by Quarter for 2007 and 2008

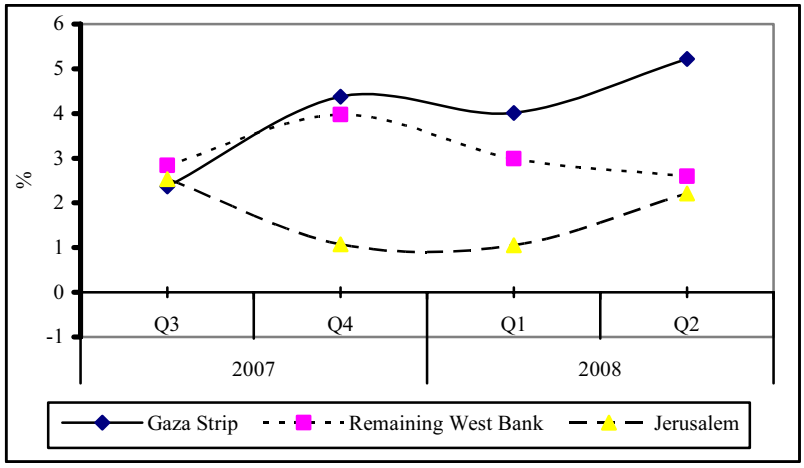

Source: calculated by MAS from PCBS data on the Consumer Price Index, various issues.

Regarding the main types of commodities in the Palestinian Territories, the rise in prices of food was the basic impetus for price increases, as it increased by 5.52% during the 2nd quarter of 2008 compared to the 1st quarter of the same year. The prices of the restaurants, cafes and hotels services category rose by 4.15%, while the prices of the transportation and travel category rose by 3.42% and the prices of the housing and related items rose by 1.65% during the same period.

Table 30: Changes in the CPI in the PT by Region and Commodity Categories in the 2nd Quarter of 2008 as Compared to the 1st Quarter of the Same Year

Category	Palestinian Territories (%)	Remaining West Bank	Gaza Strip (%)	Jerusalem (%)
Food Stuff and Refreshing Beverages	5.52	3.95	9.13	4.75
Beverages and tobacco	0.36	0.25	2.52	0.27
Textiles, Apparels and Footwear	1.93	2.79	2.68	0.12
Housing & related items	1.65	1.51	2.31	0.99
Furniture, goods and services	1.44	0.99	4.66	(0.88)
Healthcare	0.72	(0.21)	(2.01)	3.82
Transportation & Travel	3.42	2.80	5.82	1.57
Telecommunication	(0.32)	(0.25)	(0.77)	0.43
Recreational goods and services	0.60	1.09	(0.25)	0.26
Education services	0.54	1.18	(0.39)	0.00
Restaurants, Cafes and Hotels Services	4.15	7.27	2.54	2.39
Other goods and services	0.14	1.48	1.66	(0.12)
General CPI	3.15	2.60	5.22	2.21

Source: PCBS.
Figures in brackets indicate a negative value.

With regard to the regions, and the different categories of the consumer basket, it is noted that the food category prices rose by 9.13% in the Gaza Strip during the 2nd quarter of 2008 compared to

the 1st quarter of the same year due to the increase in the prices of basic commodities. In the remaining West Bank, the prices of the food category rose by 3.95% (see Table 29). On the other hand, the prices of the transportation and travel category registered an increase in the Gaza Strip that reached 5.82% during the 2nd quarter of 2008 compared to the 1st quarter of the same year; while they registered an increase of 2.80% in the remaining West Bank during the same period.

The housing category registered a rise in prices in the Gaza Strip by 2.31% during the 2nd quarter of 2008, compared to the 1st quarter of the same year; while it registered a rise by 1.51% in the remaining West Bank.

7-2 Average Prices of Selected Essential Commodities

Data in Table 31 below reveals that the prices for most of the essential commodities witnessed varying increases during the 2nd quarter of 2008 compared to the 1st quarter of the same year - knowing that the prices during the 1st quarter of 2008 and the last quarter of 2007 were basically inflated prices. This is attributed to the international rise in the prices of imported commodities including; wheat, rice and fuels. The following sub-sections summarize price movements of some of these commodities at the end of the 2nd quarter of 2008 as compared to the 1st quarter of the same year:

- ***Flour and Rice Prices***
  Prices of flour and rice kept rising during the 2nd quarter of 2008 over the 1st quarter of the same year as the percentage of the rise in the Gaza Strip reached 12.72% and 11.76%, respectively, while the prices of flour and rice rose in the West Bank by 4.60% and 24.19%, respectively during the same period.

- ***Fuel Prices***
  Gasoline prices in the PT continued to increase in the 2nd quarter of 2008 due to the rise in international oil prices. The price of gasoline increased in the remaining West Bank by 7.74% and in the Gaza Strip by 3.77% during the 2nd quarter of 2008 over the 1st quarter of the same year. Natural gas, used as house fuel, increased during the same period by 5.16% in the remaining West Bank and 6.77% in the Gaza Strip.

- ***Oils and Fats Prices***
  The rise in prices also hit other essential commodities such as oil and fats. Data indicate a rise in the prices of the of oils and fats category during the 2nd quarter of 2008 compared to the 1st quarter of the same year by 8.27% in the remaining West Bank, while the rise in these prices was 23.32% in the Gaza Strip.

Table 31: Average Consumer Prices for Selected Essential Commodities by Quarter for 2008

(NIS)

Item	Unit	Remaining West Bank		Gaza Strip	
		Q1 2008	Q2 2008	Q1 2008	Q2 2008
White bread - Local	1 kg	4.18	4.49	2.58	2.81
White Flour-zero-Haifa	60 kg	208.32	220.81	193.33	210.00
Rice (short seed)-Sunwhite-Australia	25 kg	108.13	137.52	115.05	131.67
Eggs – Local	2 kg	14.28	14.41	13.11	14.11
Sugar-crystal-UK	50 kg	125.67	121.98	156.21	150.60
Gasoline 96 Octane	1 liter	5.99	6.34	6.25	6.32
Gas Cylinder	12 kg	56.47	59.39	53.14	55.89
Corn Oil – Shuqha, Israel	3 liters Bottle	26.31	34.62	25.83	32.00
Olive Oil	1 kg	23.90	24.00	27.83	28.33

Source: PCBS, 2008.

7-3 Currency Prices

The prices of the main currencies were consistent with their general direction at the beginning of 2008, since the developments that took place in the international money markets had affected the foreign currencies. The USD continued to depreciate despite the Federal Reserve (American central bank) efforts to consolidate it by cutting the interest rate several times. This depreciation is influenced by the severe federal budget deficit in the USA, the huge deficit in the American trade balance, the decrease in foreign investments in the American securities due to the decline in the level of trust in the liquidity of these assets and the decline in their returns; besides the decrease in the jobs in the USA. This poses threats of a recession due to the repercussions of the mortgage crisis and the increasing turbulence in the money markets.

Moreover, the monetary authorities in several countries resorted to cutting the interest rates in view of the decline in the USA interest rates in an attempt to maintain the fixed exchange rates of their currencies versus the USD, or those whose foreign currencies basket is dominated by the USD. For instance, The JOD is pegged to the USD and is therefore affected by the changes in the USD exchange rates vis-à-vis other currencies, in contrast to the NIS which is based on floating exchange policy and is therefore fully convertible.

In the absence of a national currency, and the use of three main currencies in the Palestinian Territories (the USD, JOD and NIS) for trading, payment settlements and storage of value, the Palestinian citizen has been negatively affected (in terms of purchasing power) by the depreciation of the USD and JOD vis-à-vis the NIS. By the end of the 2nd quarter of 2008, the USD lost 5.1% of its value vis-à-vis the NIS (see table 32). The JOD also lost 5.4% of its value vis-à-vis the NIS, influenced by the decline in the exchange rate of the USD vis-à-vis the NIS, all added to the depreciations in the USD & the JOD in the previous quarters.

Table 32: The Monthly Average of the Exchange Rates of the USD & JOD vis-à-vis the NIS and the Change in their Purchasing Power

Month	Percentage Change in the CPI (%)	US Dollar			Jordanian Dinar		
		Average Exchange Rate	Percentage Change (%)	Average Change in the Purchasing Power (%)	Average Exchange Rate	Percentage Change (%)	Average Change in the Purchasing Power (%)
October 2007	1.80	4.0240	(1.57)	(3.37)	5.7405	(0.98)	(2.78)
November 2007	1.88	3.9285	(2.37)	(4.25)	5.5774	(2.84)	(4.72)
December 2007	0.97	3.8952	(0.85)	(1.82)	5.5241	(0.96)	(1.93)
January 2008	1.14	3.7510	(3.70)	(4.84)	5.3207	(3.68)	(4.82)
February 2008	0.86	3.6645	(2.31)	(3.17)	5.1066	(4.02)	(4.88)
March 2008	1.64	3.5260	(3.78)	(5.42)	4.9911	(2.26)	(3.90)
April 2008	1.49	3.5253	(0.02)	(1.51)	4.9674	(0.48)	(1.97)
May 2008	0.09	3.3897	(3.84)	(3.93)	4.7810	(3.75)	(3.84)
June 2008	0.59	3.3477	(1.24)	(1.83)	4.7218	(1.24)	(1.83)

Source: The figures are calculations based on data from the PCBS and the PMA.
* Figures in brackets indicate negative value.

7-4 Purchasing Power

The purchasing power of the Palestinian citizen is defined as, "his/her ability to buy goods and services with his/her money". This depends on the consumer's income and the change in the prices of a "basket" of basic goods and services that are measured in the Consumer Price Index (CPI), which, in turn, is inversely related to purchasing power; i.e. when the CPI goes up, the purchasing power of the citizen goes down, and his/her money will buy less of the same consumer "basket".

Since the Palestinian citizen uses different currencies (NIS, USD and JOD), the foreign exchange rates of the USD and JOD against the NIS play a role in determining the purchasing power of the average citizen. The relationship is positive in this case; so when the exchange rate of the USD increases, for example, the purchasing power would increase (meaning that the citizen will be able to buy more goods and services). Thus, the equation for the purchasing power of the currency = the percentage change in the exchange rate of the currency – the percentage change in the CPI.

Table 33 illustrates the change in the purchasing power of the USD and JOD in the PT for the first six months of 2008. The percentage change was calculated according to the equation above. It is also possible to calculate the percentage change in the purchasing power on a quarterly basis for both the USD and the JOD by summing up the percentage changes for each 3 months of each quarter.

Table 33 demonstrates that the purchasing power of the USD and JOD in the PT continued their fluctuating decline during the 2nd quarter of 2008, but not to the same extent as the decline during the 1st quarter of the same year. The decline of both currencies was 7%, compared to 13.42% for the USD and 13.61% for the JOD, in the 1st quarter of 2008. The reason for the deceleration in the purchasing power decline for both the USD & JOD is the slowing down in the depreciation of their exchange rates during the 2nd quarter of 2008. The exchange rates of both the USD & JOD have declined by 4.86% vis-à-vis the NIS during the 2nd quarter, compared to the a decline of 9.8% and 10.01% in the exchange rate of both the USD & JOD respectively vis-à-vis the NIS during the 1st quarter of 2008, besides the deceleration in the rise of the CPI as shown above.

Table 33: The Monthly Change in the Purchasing Power of the JOD & USD in the PT for the 1st and 2nd Quarters of 2008

Month	Percentage Change in the CPI (%)[20]	Currency	Percentage Change in the Currency (%)	Percentage Change in the Purchasing Power of the Currency (%)
January	1.13	USD	(3.70)	(4.83)
		JOD	(3.79)	(4.92)
February	0.85	USD	3.64)(	(4.49)
		JOD	(3.81)	(4.64)
March	1.64	USD	(2.46)	(4.10)
		JOD	(2.41)	(4.05)
April	1.47	USD	0.18	(1.29)
		JOD	(0.03)	(1.50)
May	0.09	USD	(3.81)	(3.90)
		JOD	(3.60)	(3.69)
June	0.59	USD	(1.23)	(1.81)
		JOD	(1.23)	(1.81)

The figures are calculated by the author based on data from the PCBS and the PMA.
* Figures in brackets indicate negative value.

Figure 10 below demonstrates the developments in the changes of the USD purchasing power:[21]

[20] The CPI was calculated using 2004 as the base year.

[21] The developments in the changes of the JOD purchasing power can be inferred from those of the USD since the JOD is pegged to the USD with a relatively fixed exchange rate that reached 0.71 in June 2008 with a change rate that did not exceed 0.5% during the 1st and 2nd quarters of 2008.

Figure 4: Developments in the Purchasing Power of the USD in the Palestinian Territories by Month

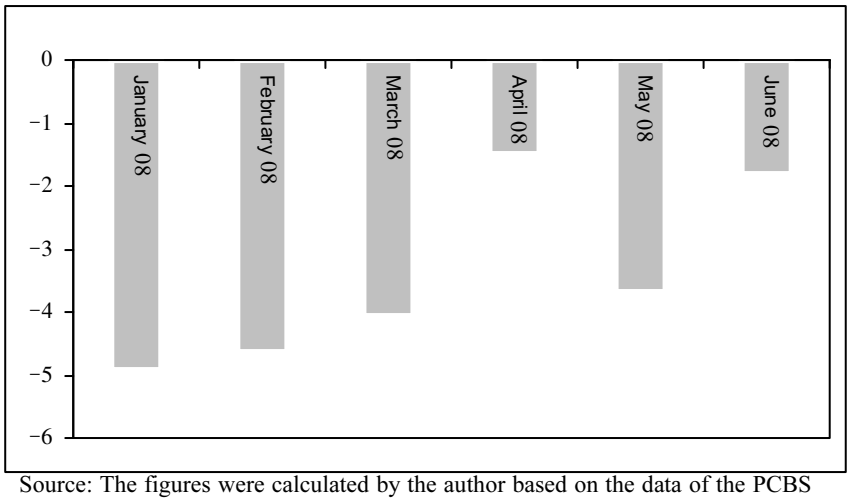

Source: The figures were calculated by the author based on the data of the PCBS and the PMA.

8- Tourism

A noticeable improvement occurred in tourist activity in the 2nd quarter of 2008, a continuation of the improvement in 2007. In general, the tourist sector is still suffering from the contraction resulting from insecurity and arbitrary Israeli practices. It is natural that the improvements were found first in Jerusalem, and some slight improvements in the remaining West Bank, while the difficult conditions in the Gaza Strip did not permit any improvement.

Main Indicators for Hotel Activity during 2007[22]

The total number of hotels in the Palestinian Territories (PT) reached 114, including those operating and temporarily closed. The number of operating hotels differs according to the month, as there have been 82 operating hotels in the month of December 2007, which have 4,109 rooms with 9,088 beds.

Hotel guests in all the operating hotels in the PT reached 315,866 during 2007 and the total number of hotel accommodation in all operating hotels in the PT reached 673,458 nights. The average number of employees was 1,263, 1,094 of whom were males and 169 were females. An average of 1033.3 rooms were operating each day at an occupancy rate of 25.1%, whereas the average length of stay in hotels in the PT was 2.1 nights per guest.

8-1 Hotel Activity during the 2nd Quarter of 2008

The total number of hotels in the PT reached 118, including those operating and temporarily closed. The number of operating hotels differs according to the month, as there were been 82 operating hotels in the month of June 2008, with 3,957 rooms and 8,704 beds. Hotel guests in the PT reached 126.633 during the 2nd quarter 2008 and the number of nights spent in hotel accommodation in the PT hotels reached 323,892.

[22] Average occupancy (rooms, beds) is the sum of occupied (rooms, beds) divided by the number of occupancy days.
Occupancy ratio (rooms, beds) represents the average occupancy (rooms, beds) divided by the available number of (rooms, beds) multiplied by 100.
Average length of stay represents the number of hotel nights by nationality divided by the number of hotel guests by the same nationality.

Figure11: Number of Operating Hotels in the Palestinian Territories by Quarter, 2005-2008

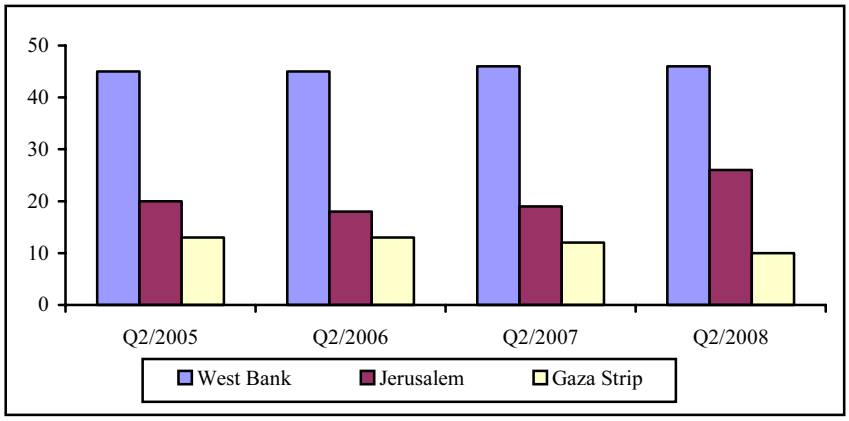

The average room occupancy in operating hotels in the PT was 1,803.2 hotel rooms daily, i.e. 42.5% of available rooms.

Hotel guests concentrated in the hotels of Jerusalem, representing 52.5% of the total number of guests, followed by the hotels in central and south West Bank, where the percentage reached 29.8% and 16.6% respectively. The percentage of guests in the hotels in the north of the West Bank was 0.8%, while it was 0.3% in the Gaza Strip.

Figure 12: Hotel Room Occupancy Rates during the 2nd Quarters, 2005-2008

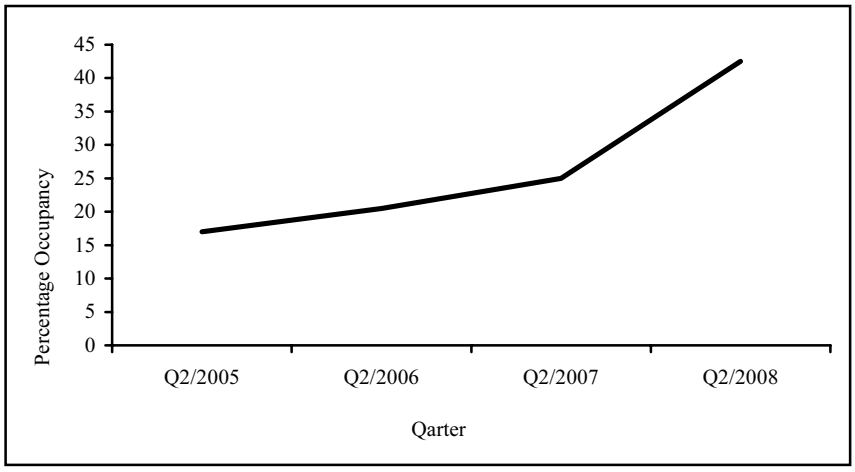

The total number of nights in hotel accommodation in the PT reached 323,892 during the second quarter of 2008; 10.7% were Palestinian guests, 45.6% were guests from the European Union and 7.4% of the guests were from the United States and Canada. In comparison with the same period of the year 2007, it is realized that there was an increase of 103.8% in the number of hotel accommodation.

The average length of stay in hotels in the PT hotels was 2.6 nights per guest during the 2nd quarter of 2008. The highest average length of stay was 3.7 nights per guest in the Gaza Strip. In the northern, central and southern West Bank the average was 2.7, 2.2, and 2.5 nights per guest, respectively. While in Jerusalem, the average length of stay in hotels reached 2.7 nights per guest.

Table 34 shows the findings of the main indicators of hotel activity for the second quarter of 2008, compared to the first Quarter of the same year and second quarter of 2007, which illustrate the extent of the change that has occurred on the most important hotel activity indicators in the Palestinian Territories.

Table 34: Percentage Change in Hotel Activity Indicators during the 2nd Quarter Of 2008 Compared to the 1st Quarter of 2008 and the 2nd Quarter of 2007

Indicator	Percentage Change Over the 1st Q/2008	Percentage Change Over the 2nd Q/2007
Number of Operating Hotels at the End of the Quarter	0.0	6.5
Average Number of Employees During the Quarter	3.1	-2.3
Number of Hotel Guests	46.1	68.3
Number of Nights Accommodation	55.9	103.8
Average of Rooms Occupancy	31.5	77.8
Average Beds Occupancy	55.9	103.8
Rate of Rooms Occupancy (%)	25.4	70.0
Rate of Beds Occupancy (%)	49.8	90.6

9- Company Registration

According to the Jordanian Companies Law Number (12) of 1964[23], the Department of Company Registration in the Palestinian Ministry of National Economy is responsible for the registration of various Palestinian companies, whereby the company's name and legal status, in addition to the value of the company's capital and other items are registered. Although the new Palestinian companies' law is still underway with relevant parties, a legislative decision has been taken with amendments on the Jordanian Companies Law of 1964, including additional types of companies, such as public companies, holding companies and non-profit companies in addition to amendments regarding the company's capital at the time of registration.

The economic monitor utilizes the raw data at the Ministry of National Economy, specifically the data relevant to the number of registered companies and registered capital, for the purpose of analysis from various perspectives on a quarterly basis. A sectoral analysis of the registered companies and their legal status is also undertaken since the Department of Companies' Registration at the Ministry classifies companies into three types: public shareholding and private shareholding companies, ordinary companies, and foreign shareholding and ordinary companies. The monitor infers from the companies' data registered, even in an indirect way, the nature of the activities towards which the investments in the country are inclined. The data on registered companies is also considered as a good indicator of the country's attractiveness for local and foreign capital.

Although the 2nd quarter of 2008 witnesses an dramatic rise of 35.2% in the number of registered companies, with a total of 334 companies registered between the end of March and the end of June, compared to 247 companies in the previous quarter, which represents 16% increase over the 2nd quarter of the previous year. It should be observed that no new companies were registered in the Gaza Strip since November 2007 to now in view of the difficult political and economic situation there. In the same context, registered capital amounted to JOD 47.2 million in the 2nd quarter, with a rise of 88% over the previous quarter. This is attributed to the registration of five

[23] This is applicable to the West Bank; whereas the Gaza Strip follows the Companies' Law number 18 of the year 1929 and the Ordinary Companies' Law number 19 of the year 1930.

companies whose capital exceeded a million JOD compared to the 1st quarter which did not witness the registration of companies with large amounts capital (see table 53 and figure 13).

Table 35: Development of the Number of Companies by Quarter

Number of Companies	Quarter
387	Q1, 2007
288	Q2, 2007
260	Q3, 2007
261	Q4, 2007
1196	**Total**
247	Q1, 2008
334	Q2, 2008

Source: Department of Company Registration, Ministry of National Economy, 2007 and 2008.

Figure 13: Total Capital for Newly Registered Companies In the Palestinian Territories in JOD by Quarter

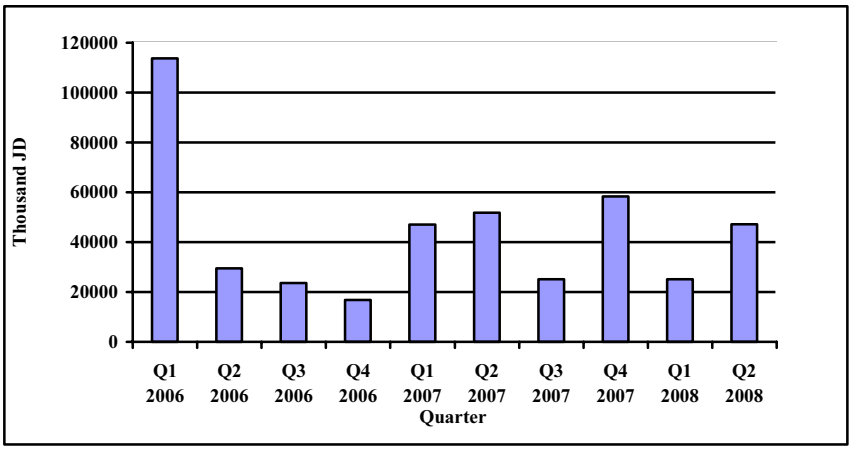

Source: Ministry of National Economy, Department of Company Registration, 2006, 2007, 2008.

As illustrated by Figure 14, the services and trade sectors captured the biggest share of the capital for newly registered companies during the 2nd quarter of 2008, with 41.6% and 32.3% respectively. Moreover, this quarter has witnessed a number of changes in the sectoral distribution of the capital of newly registered companies, with a rise in the share of the services sector from 31.3% to 41.6% and the tourism sector from 5.4% to 6.2%. In contrast, the share of the industrial sector declined from 11% to 5.8%, the construction sector from 16% to 12.5% and the agriculture sector from 2% to 1.4 %.

As mentioned before, the data of registered companies is not only an indicator of investments, but also for the trends and legal status of companies in the Palestinian Territories. Upon comparison of the legal status of the registered companies in the 2nd quarter of 2008, we observe an obvious change in the distribution of capital among various types of companies in comparison with previous periods. The largest proportion (57.5%) was that of "private shareholding" compared with 39.5% of "public ordinary companies" and 3% of "foreign private shareholding companies", while no "public shareholding" companies were registered in this period.

Figure 14: Distribution of Capital for Newly Registered Companies Capital in the PT by Economic Activity During the 2nd Quarter of 2008 (%)

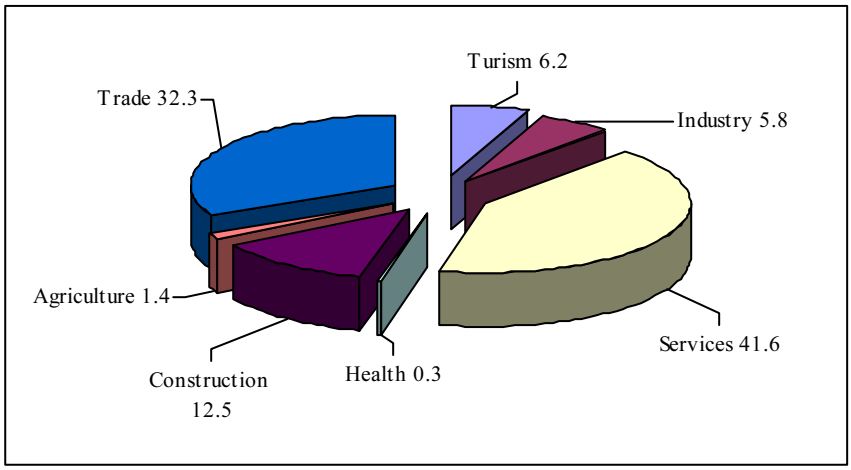

Source: The Ministry of National Economy, Department of Company Registration, 2008

Table 36: The Distribution of Capital for Newly Registered Companies in the West Bank[24] by Legal Classification

(JOD)

Year	Legal Form							Total
	Public Ordinary	Private Shareholding	Public Shareholding	Foreign Private Shareholding	Foreign Ordinary	Foreign Public Shareholding	Ordinary Limited	
2006	16,860,520	65,671,920	22,030,691	7,680,000	0	0	150,000	**112,393,131**
2007	48,283,720	85,301,070	17,675,000	15,059,470	0	0	0	**166,319,260**
Q1 2008	9,180,000	13,899,700	1,739,343	162,000	0	0	160,000	**25,141,043**
Q2 2008	18,682,800	27,180,760	0	1,378,000	0	0	0	**47,241,560**

Source: The Ministry of National Economy, Department of Company Registration, 2007, 2008.

10- Expectations of Owners and Managers of Industrial Establishments regarding the Economic Conditions[25]

10-1 Industrial Establishments' General Performance

23.8% of the owners and managers of industrial establishments in the West Bank found that the general performance of their establishments improved during August 2008 compared to July 2008, as opposed to only 18.4% reported in the Gaza Strip.

10-2 Production

23.7% of the owners and managers of industrial establishments indicated that production had improved during the month of August 2008 in comparison with the previous month. On the other hand, 21.4% of the owners and managers of industrial establishments indicated that production had worsened during the same period. 12.1% of them pointed out that industrial establishments are

[24] No new companies were registered in the Gaza Strip during the 2nd quarter of 2008.

[25] This section of the Monitor depends on the "Survey of Perceptions of Owners (Managers) of Industrial Establishments regarding Economic Conditions" which was conducted during 3-23/09/2008 representing August 2008 as compared to July 2008.

facing greater difficulties in obtaining raw materials and production inputs, as opposed to 12.4% who indicated an improvement in the capacity of obtaining raw materials and production inputs during August 2008.

10-3 Employment

10.4% of the owners of industrial establishments indicated an improvement in the levels of employment, whilst 7.8% of them thought that the situation had worsened during August 2008. As for workers' productivity, 17.3% of the owners and managers of industrial establishments said that workers' productivity had declined in their establishments, while 22% of them indicated an improvement in productivity during August 2008. As for employment, only 14.4% of the owners and managers of the industrial establishments had employed workers during the month of August 2008, as opposed to 7.6% who have laid-off workers in the Palestinian Territories. As for the resumption of regular work without interruptions, 16.5% of the respondents indicated that they expect an improvement in work regularity during the six months following August 2008. The results of their expectations indicate that 33.5% of them expect an improvement in workers' productivity and 13.1% expect improvement in the freight of commodities to markets during the six months following August 2008.

10-4 Financial Position and Credit Financing

66.4% of the owners and mangers of establishments stated that the financial standing of their establishments did not witness any significant change during the month of August 2008 compared to the previous month, whilst 17.6% of them believe that their financial conditions had become worse. 1.9% indicated that credit facilities had become worse as opposed to the majority (96.5%) who believed no change had taken place in this field.

As for future expectations, about 30.3% of the respondents expect their private financial positions to improve, and only 3.2% of them expect credit facilities would improve within the six months following August 2008.

10-5 Sales and Competition

25.1% of the owners and managers of industrial establishments in the PT stated that the value of their sales was worse during the month of August 2008 compared to the previous month. 40.9% of them indicated that they expect an increase in the level of sales during the six months following August 2008.

With regard to competition, 90% of owners and managers of industrial establishments in the PT found that they face local and foreign competition to their main product. 78.4% of them indicated the existence of local competition. The percentage is greater in the Gaza Strip, reaching 88.6% as opposed to 76.6% in the West Bank. 21.6% in the PT believe that there is foreign competition to their main product; 23.4% of them in the West Bank and 11.4% in the Gaza Strip.

11- General Education

The results of the survey of the Ministry of Education and Higher Education (MoEHE) in its Statistical Yearbook for the academic year 2007/2008 indicate that there are 3,402 kindergartens (KG) and schools in the Palestinian Territories: 2,521 KGs and school in the West Bank and 881 KGs and schools in the Gaza Strip.

As for the supervising authority, 1,833 schools are supervised by the Government, 309 are supervised by the UNRWA and 288 are private schools.

As for the period of attendance, the MoEHE stated in its Statistical Yearbook that there are 2,157 schools that attend regularly in the morning period, 1,778 of which are in the West Bank and 379 in the Gaza Strip. 263 schools are attended in the afternoon period, 28 of which are in the West Bank and 235 in the Gaza Strip, i.e. eight times more than the West Bank. Moreover, 10 schools attend both the morning and afternoon periods under the supervision of one administration, 3 schools of which are in the West Bank and 7 in the Gaza Strip.

Regarding ownership, schools and KGs are distributed into 2,561 owned, 694 leased and 147 owned and leased at the same time. The owned schools and KGs in the West Bank form 73% of total schools and KGs and 82 % in the Gaza Strip.

1,182,246 students are enrolled in the West Bank and the Gaza Strip including kindergartens; 710,287 of which are those enrolled in the West Bank and 471,959 in the Gaza Strip. Data show that the pupils-teacher ratio varies depending on the supervising party, which reached 20.8 pupils per teacher in public schools, 28.9 in the UNRWA schools, 14.8 in private schools and 19 children per teacher in kindergartens.

The education process is supervised by the Ministry of Education and Higher Education (MoEHE) that directly supervises most of the schools in public education, and some institutions of higher education. The MoEHE supervises 766,730 pupils in public schools. The ministry also supervises more than 57,097 employees and workers at the MoEHE and the private sector, making it the largest ministry within the PNA.

Moreover, 65% of the PNA schools had computer labs during the academic year 2007/2008. This constitutes a huge increase as compared to the situation during the academic year 1999/2000, when only 28% of the schools had computer labs. The MoEHE is currently studying experiments to measure the extent of the contribution of electronic education (on-line education) in improving the quality of education and the investment in human capital.

The MoEHE, in its new five-year plan, seeks to develop the quality of Palestinian education through the concentration on the following objectives: enrollment in all educational sectors and in all stages, the quality of education, teachers' habilitation and training, and the development of the Palestinian curricula.

According to the MoEHE the "objective of the second developmental five-year plan 2007-2011 is to promote the Palestinian education from the stage of reconstruction of the damage inflicted by the Israeli occupation and to halt the deterioration in the education process, to a stage of comprehensive planning concerned with the quality of education besides the quantity, and the link between educational requirements and the economic and social development needs."[26]

The plan depends in its structure on three main features: enrollment, improving the quality of education and developing the administration of education which requires parallel work on developing the teachers' skills, the improvement of education facilities, and the development of the educational curriculum.

Generally speaking, the development of the education process in the Palestinian Territories is carried out under the unfavorable environment created by Israeli occupation policies that aim to impede the Palestinian education process by obstructing the movement of students and teachers, spreading hundreds of military check points in the Palestinian Territories, constructing of the Separation Wall, isolating of Jerusalem and targeting the education process there, as well as the persistent siege imposed on the Gaza Strip.

[26] The MoEHE electronic webpage, www.moehe.gov.ps, accessed on June 11, 2008.

12- The Health Sector

The siege imposed on the Gaza Strip had evidently affected the capacity of the health sector to provide the basic health services to citizens as a result of Israeli procrastination in the entry of medicines and as a direct result of the fuel and electricity crisis; besides the prevention of patients from departure for medical treatment.

The reports from the Ministry of Health indicate that a large number of essential medicines (more than 160 medicines) and more than 130 types of medical supplies items have been out of stock since October. In addition to that, about 120 types of medicines are close to being out of stock. On the other hand, about 90 medical apparatus are not operative any more due to the lack of spare parts to repair them.

The Israeli occupation authorities prevented hundreds of patients in need of medical treatment outside the Gaza Strip from departure. The reports of the World Health Organization indicate that hundreds of chronic medical cases requiring specialized medical operations (specifically brain, nerves, bones and the treatment of cancer, kidneys, and heart) were not able to leave for treatment.

The Ministry of Health recorded tens of deaths among those patients who were not allowed to depart from the Gaza Strip for appropriate medical treatment. The Popular Committee to face the Siege had also registered 252 death cases as direct results of the siege.

13- The Israeli Siege on the Gaza Strip: A Human Disaster

The Israeli occupation forces imposed a comprehensive siege on the Gaza Strip on 15 June 2007, and closed the international crossing points using alternative, unequipped crossing points for the entry of humanitarian aid and some commodities that are classified as essential products. The population of the Gaza Strip (1.5 million) became detained in a huge 'jail', besieged from all sides. The Gaza Strip depends almost completely on imports from or through Israel, i.e. the border crossings with Israel symbolize the lifelines for the Gaza Strip and its interface with the external world. The siege resulted in a paralysis of economic facilities, resulting in negative social impacts and multiplying the social, health, educational, and psychological problems of the Palestinians in the Gaza Strip.

A report published by the 'Popular Committee to Face the Siege on the Gaza Strip' estimated the direct economic losses in the Gaza Strip to be approximately USD 640 million, until mid October 2008, due to the closure of the commercial crossings. This is added to the economic losses of other sectors, such as the losses of the industrial sector, estimated to be $16 million monthly, and those of the agricultural sector, estimated at $10 million monthly. It is worth mentioning that Israel had cancelled the customs code of the Gaza strip on 21 June, 2007, meaning that direct importation has been halted and the trading agencies and trade marks specified for the Gaza Strip importers have been cancelled. This forced Palestinians to resort back to the Israeli importer resulting in the loss of customs revenues collected on behalf of the PNA from direct importation to the Gaza Strip.

All construction and developmental projects in both the public and private sectors, as well as the infrastructure projects, came to a halt due to the lack of construction materials, including those infrastructure projects that are executed by UNRWA and which costs are estimated at USD 93 million. The siege also deprived the industrial sector from the acquisition of raw materials and from the exportation of its products. This has resulted in the shutdown of 95% of industrial establishments. The remaining industrial establishments are operating at very low productive capacity. The siege is threatening the commercial activities with complete paralysis due to the decline in the number of goods allowed to enter to the Gaza Strip as the number of goods declined to only 20 types of essential food stuffs and medical supplies, as opposed to 9,000 types that used to enter through the different crossing points before the siege was imposed, and also due to the custody of Palestinian merchants' commodities at the Israeli ports. The risk of collapse threatens

the agricultural sector as well, especially those agricultural activities that are directed for export, as well as the fishing sector.[27]

No doubt, the negative impact of the siege on the Gaza Strip surpasses the direct economic losses, as the siege resulted in a structural distortion that is difficult to correct in the short term, especially in terms of the assets of local investors that were destroyed or eroded due to the paralysis that hit the various economic activities, in addition to the damages inflicted upon the investment climate in the Gaza Strip which renders future investment there an enormous risk.

13-1 Food Stuffs

Since the imposition of the stringent siege on the Gaza Strip, Israel allowed sporadic entry of basic foodstuffs. Following its decision to consider the Gaza Strip a 'hostile entity', the Israeli occupation authorities only allowed the entry of a list of basic foodstuffs, which does not exceed 20 items. This resulted in a noticeable shortage in foodstuffs and the total lack of a large number of various types of foodstuffs, as well as to a sharp rise in their prices.

According to reports on border crossing movement, what is allowed to enter the Gaza Strip does not exceed 15% of the daily needs for normal living. As a result of these restrictions, and the closures of border crossings that prevent the entry of raw materials needed for food production, a sharp rise in the prices of a large number of commodities occurred since July 2007.

Moreover, the poverty and the high unemployment rates resulting from the siege led to the rise in prices of several commodities, thus most of the Gaza Strip population could not afford to buy essential foodstuffs. 62% of Palestinian households in the Gaza Strip disclosed a reduction in spending, and 93.5% of them talked about a total reduction in food purchases, which led to a decline of 98% in the purchases of meat and a reduction of 86% in the purchases of dairy products.

Water in the Palestinian Territories

The Jewish movement's concern with water resources in Palestine goes back early to 1908 when this issue was discussed at the Zionist Congress in Basel. The beginnings of water problems resulting from Israeli aggressions against water resources in the West Bank could be monitored even before the Israeli occupation of the West Bank in 1967. In 1964, Israel had drained Lake Hula and had diverted Jordan River water by pumping over 450 million cubic meters (mcm) annually through its 'Water Carrier'[28] to the Negev Desert and southern coastal areas. Hence, the conflict over the waters of the Jordan River started after the Israeli occupation of the West Bank, the Gaza Strip, Sinai and the Golan Heights and the resulting control over the remaining water resources for Palestinians, both groundwater and surface water. Israel declared the West Bank lands in the vicinity to the River as closed military territories, denying the Palestinians their share of the waters there. Israel utilizes 55% of the Jordan River waters while Palestinians are deprived of their share, estimated at 250mcm according to various international laws.

The amount of water allocated to the West Bank before 1995 was 118 mcm along with 50 mcm for the Gaza Strip.[29] Despite its acknowledgement of the water rights of Palestinians in the West Bank in article 40 of the 1995 Oslo accords Interim Agreement on water and waste water, Israel retained the same amounts of water allocated to the West Bank and the Gaza Strip until 1998. It has been agreed that Israel would provide the

---

27 Tabba', Maher (2008), One Year Harvest of the Siege on Gaza, Gaza: The Chamber of Commerce.

28 In 1958 Israel started the construction of the 'National Water Carrier' which was inaugurated in 1964 to utilize the waters of Jordan River by the transfer of Tiberias' waters to the Negev Desert. The 'National Water Carrier' is the principal channel of the Israeli water network in which most of the water works in Israel are combined. The project consists of a system of regional pipes that transfer waters from the Jordan River and Tiberias Lake resources to the south of Israel and north of the Negev. The system was designed by the Israeli Water Authority and executed by Mecorot Company. Water is pumped through the Carrier, first from Tiberias Lake, then transferred through an open, 16 km long canal running from kibbutz Hakok to Beit Netova valley where water is subjected to sedimentation and purification and transferred through a 2.80 " closed pipeline until Ras Alein. At this point the Carrier from Tiberias Lake and the Yarkon-Negev system meet in one pipeline. The 'National Water Carrier' is approx. 130km long.

29 Shadad Al-Atili, The Head of the Palestinian Water Authority, Interview with Al-Quds Newspaper, 6/5/2008, p.24.

Palestinians with a total of 80 mcm during the interim period and would re-discuss these amounts after five years of the agreement. However, Israel did not abide with this article, and only provided 28 mcm out of the pledged 80 mcm. While the rationing of the shared groundwater and Jordan River resources had been postponed to the negotiations of final status issues, the Interim Agreement stipulated that there are three aquifers in the West Bank: the eastern, northeastern and the western aquifer systems. However, Israel had completely obstructed drilling in the western aquifer, which has portable quality of water extracted at a relatively low cost, being at a depth of 200-300 meters.. On the contrary, Israel permitted drilling in some wells of the eastern aquifer system where drilling is considered very costly with waters at a depth of 700-800 m, in addition to its increasing water salinity which requires treatment (desalination), a process that significantly adds to the cost of water extraction.

According to the Palestinian Central Bureau of Statistics data, Palestinians in the PT consume a total of 270 mcm of water annually; 150 mcm of which in the West Bank and 120 mcm in the Gaza Strip. The actual need is for 400 mcm annually. Although the available amount of waters in Israel and the PT is estimated by over 2.5 billion cubic meters, Israel usurps 90% of it. According to Palestinian Ministry of Foreign Affairs, Israel controls 88% of the groundwater resources in the West Bank and the Gaza Strip, estimated at 700 mcm.

According to the Ministry of Foreign Affairs, Palestinian total per capita water consumption for domestic use is less than 100 liters per day in contrast with the Israeli per capita consumption of about 350 liters. The minimum daily per capita water consumption assigned by the World Health Organization is 150 liters. Therefore, the average Israeli per capita consumption of water is four times more than that of a Palestinian[30], although the proportion of Palestinian and Jewish per capita consumption of water for domestic use before 1948 was the same. According to the Human Development Report for the year 2005[31], the Israeli total consumption of water is seven and a half times more than the consumption of the Palestinian Territories. Israel consumes over 1500 mcm annually for agricultural use, equivalent to 60% of all water resources to the west of the Jordan River, despite the fact that the Israeli agricultural sector contributes only 2.5% to the Israeli national income. Israel supports it's farmers and urges them to consume large amounts of water. In other words, the Israeli agricultural sector consumes five times more than the Palestinian people's total consumption of water for all uses, including agriculture. This means that a reduction or halt of the government support to Israeli farmers will spare large amounts of water that can be utilized by the Palestinians to solve the problem of 'rot water', and reconcile the rights over the waters Israel has deprived them of.

Even a decade after the interim accords, the amount allocated for the West Bank and Gaza Strip is almost the same as before. This situation has further deteriorated by Israel's construction of the Separation Wall since 2004. The wall has isolated most of the groundwater in the West Bank, engrossing 37 wells and obstructing the access to another 30. With the rapid population growth in the PT, and with no change in the provided amounts of water, the Palestinian Authority is buying around 40-45 mcm annually from the Israeli Water Company 'Mecorot' to be distributed by the West Bank Water Department to the municipalities in the West Bank and the Gaza Strip.

14- The Effect of the Separation Wall on Social Conditions

The Palestinian Central Bureau of Statistics (PCBS) survey on the 'Impact of the Expansion and Annexation Wall on the Socio-Economic Conditions of Palestinian Localities which the Wall Passes Through' stated that nine governorates in the West Bank have been directly affected since Israel started its construction in 2004 until June 2008.

PCBS published data indicating that the Palestinian communities that the Annexation Wall passes through increased from 149 localities at the end of May 2008 to 171 by the end of June 2008. According to PCBS data, the localities traversed by the Wall are distributed by governorates as follows: 32 localities in the Jenin governorate, 27 in the Jerusalem governorate, 22 in the Qalqilia

[30] Ibid.
[31] Human Development Report, 2006

governorate, 21 in the Hebron governorate, 20 in the Ramallah & Bireh governorates, 19 in the Bethlehem governorate, 16 in the Tulkarem governorate and 12 in the Salfit governorate. 14 localities are behind the Wall, 13 of which are in the northern West Bank and one locality is in Bethlehem governorate in the southern West Bank. The number of localities outside the Wall increased from 134 localities at the end of May 2005 to 157 by the end of June 2008. The largest share of localities outside the Wall was that of Jenin and Jerusalem governorates with 27 locality each.

The main findings indicate that 47,921 dunums of land have been confiscated since the building of the Wall, with most of it in the northern West Bank, which reached 22,141 dunums; while the rest is distributed between the middle and southern West Bank. In addition to the confiscated lands, isolated lands amounted to 274,607 dunums, most of which are agricultural lands.

14-1 Population Deportation

Palestinian distress continues from the displacement of citizens, creating another refugees problem. According to data by the PCBS, 3,880 households were totally displaced from their lands traversed by the Annexation Wall since the beginning of the Wall's construction until the end of June 2008, compared to 2,448 households at the end of May 2008. At the same time, 27,841 persons were displaced from their communities as a result of the Wall cutting into their lands.

According to the PCBS data, 96 localities of the total localities where the Wall passed were affected by bypass roads constructed on their confiscated lands. On the other hand, Israeli settlements were set up on the lands of 92 localities affected and confiscated by the Wall.

With regard to humanitarian assistance forwarded to the communities affected by the Wall, 107 localities received aid over the last 12 months, 10 of which are behind the Wall and 97 outside of the Wall. The sources of the humanitarian assistance varied, as 68 localities received aid from the Palestinian public sector, 65 others from foreign parties, 23 from Arab Countries, whilst the UNRWA provided 41 localities with humanitarian aid and the Palestinian private sector provided further aid to 17 localities that the Wall passed through.

15- Israeli Measures

15-1 The Martyrs and Injured

The monthly reports of the Palestinian Monitoring Group (PMG) indicated that the number of assassinations committed by the Israeli occupation forces against Palestinian activists from May until end of September 2008 was four. The report of the PMG also indicated that the number of martyrs reached 86 in the same period, while the number of injured Palestinians reached 707 during the same period of 2008.

15-2 Obstacles to Movement and Travel

The PMG monitored 2,365 military temporary check posts in the West Bank from May until end of September of the year 2008, while the number of total closures of the border crossings to Israel amounted to 631 times during the same period. The Israeli occupation forces imposed 54 curfews

on different populated areas during the same period. This is in addition to the several permanent check points that became similar to border crossing points, where Israeli occupation forces search citizens, interrogate them and delay them for many hours. Furthermore, the Israeli occupation forces imposed total closure of these check points, under the claim of security measures, which led to the tearing-up of the parts of the West Bank and the isolation of the northern areas from the center and the center from the south, making movement between Palestinian cities a strenuous mission.

15-3 Assaults on Education and Health Sectors

There were 25 Israeli assaults on the Palestinian education sector from May until end of September 2008, including raiding UNRWA schools and the Polytechnic University in Hebron. Thee attacks were beside the Israeli forces surrounding of schools, which became a habitual action

With respect to the health sector, the PMG's reports indicated that 24 assaults were executed against this sector, including the prevention of ambulances from transporting the injured, refusals to coordinate with the ambulances, raiding hospitals and clinics, pharmacy inspection, and the detaining of the injured.

15-4 Assaults on Property and House Demolitions

The phenomenon of targeting public and private Palestinian properties by the Israeli occupation forces continued as these forces demolished 21 houses and occupied another 99 houses, using them for different military purposes, for differing periods of time. The PMG's reports monitored 497 assaults on Palestinian properties. These assaults inflicted harm on agricultural lands, vehicles, the electricity network in the Hebron governorate, the irrigation network in the Tubas governorate, the destruction of infrastructure in the Gaza Strip and on fishing boats in northern Gaza, Khan Yunis and Rafah.

15-5 Settlement Activities and Settler Assaults

The settlement activities continued in the PT. The PMG monitored 18 settlement activities between May and end of September 2008. These activities included confiscation of lands and land scraping for the sake of constructing security fences, expanding and constructing roads to serve the settlements, bidding for building housing units for settlements in the PT, in addition to confiscating lands for military purposes and with the pretext of amending the course of the Separation Wall.

Israeli settlers continued their assaults on Palestinian citizens and their properties. 211 assaults were monitored and they included: beating children and shooting them, kidnapping Palestinian citizens and beating them, throwing stones on citizens' cars, the confiscation of lands in Tel Rumeida in Hebron scraping and damaging Palestinians' lands and properties and burning and uprooting olive orchards.